وزارة التعلـ ـيم العـ ـا والبحـ ـ ـث العـ ـ ـلمي

جامـ ـ ـعة بن يوسف بن خدة ا ـ ـ ـ ـزائر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتـ ـ ـ ـ ـماع

صـ ـص :د وغـ ـ ـرفيا

الموضــــوع

أسباب تاخر سن الزواج في المجتمع الجزائري

دراسةميدانية على عينة من الذكور بالوسط الحضري العاصمي

رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الديموغرافي

من إعداد الطالب: ت اشرف الأستاذ:

بوعليت مد بو لوف مد

السنة ا امعية 2009/2008

كلمة شكر

الحمد العلي العظيم أوله و آخره
أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من قدم يد المساعدة و العون لانجاز هذا البحث.
و أخص بالذكر الاستاذ المشرف محمد بومخلوف على مساعدته ونصائحه القيمة
و تتبعه لمراحل انجاز هذا العمل.

الى كل هؤلاء :
شكرا جزيلا.

إهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى الوالدين الكريمين.

- منبع الحنان و المحبة أمي
- رمز العطاء و السمو أبي.

أعز مافي الوجود إخوتي

كما أهدي هذا العمل الى أعز الاصدقاء وكل الزملاء

الفهرس

الجانب النظري

مقـــــدمة

الباب الأول :الجانب النظري

الفصل الأول:الإطار المنهجي للدراسة

الفصل الثاني: سوسيولوجية الأسرة

الفصل الثالث:ظاهرة الزواج

الفصل الرابع : السكن والنمو الديموغرافي في المجتمع الجزائري

الباب الثاني: الجانب الميداني

الفصل الخامس: تقديم مجتمع البحث

الفصل السادس: الأسباب الاضطرارية لتأخر الشباب عن الزواج

الفصل السابع: العوامل المثالية لتأخر الشباب عن الزواج

الفصل الثامن: تأخر الزواج بين الغاية والوسيلة

فهرس الجداول

مقـ ـ ـ ـ دمة:

عرفت ظاهرة تأخر سن الزواج لدى المجتمع الجزائري انتشارا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة، وهدا ناجم عن عدة عوامل اجتماعية ثقافية واقتصادية، فمنذ أول إحصاء قامت به الجزائر بعد الاستقلال سنة 1966 والسن المتوسط للزواج في ارتفاع لدى الجنسين ليبلغ أعلى مستوى له سنة 1998 وهو آخر تعداد قام به الديوان الوطني للإحصاء حيث بلغ السن المتوسط للزواج لدى الذكور 31,3 سنة مقابل 27,7 سنة لدى الإناث أي بفارق أربع سنوات لدى الجنسين عما كان عليه في سنة 1977 .

تعرض المجتمع الجزائري لعدة تغيرات على كل المستويات ظهرت نتائجها مع مرور الوقت، فالزواج الذي كان في السابق يتم في سن مبكرة أصبح أمر يصعب تحقيقه في الوقت الحالي، فالتحولات التي يعيشها المجتمع انعكست سلبا على سن الزواج، إن نظرة المجتمع للزواج في السابق على أنه مشروع اقتصادي كون الزواج تتم في إطار الخصوبة وبالتالي يد عاملة في المستقبل القريب أي النظرة إلى الأطفال على أنهم منتجون، فمع ظهور التعليم وتحول المجتمع من النمط الزراعي إلى الخدمات والصناعة هذا يتطلب أيدي عاملة مؤهلة ذات تكوين ، سياسة الدولة التي تقر بأن التعليم للجميع وظهور المدن بشكلها الحالي غير من نظرة الأفراد للحياة وبالتالي للزواج .

فظهرت متغيرات جديدة لم تكن موجودة ،من بينها وجود شريحة كبيرة من المتعلمين تعانى البطالة مستواها المعيشي متدني ، بمعنى ليس هناك توافق بين الإمكانيات التعليمية للأفراد في مجال الحياة ومستواهم المادي أو المعيشي وكذاك الدخل

المنخفض نقصد القدرة الشرائية لذوي الدخل المتدني ، وكذلك عدم حصولهم على مساكن فالشباب اليوم أصبح ينادي بالاستقلالية عن العائلة الكبيرة وبالتالي يلزمه مسكن خاص لتشكيل أسرة نووية . هذه الظروف المذكورة ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تغيير نظرة الأفراد للزواج. فالزواج يكتسي أهمية كبيرة فى مجتمعنا فلا يمكن الاستغناء عنه ، وتأخر سن الزواج لم يسبق وأن عرفه المجتمع الجزائري في السابق فهو ظاهرة جديدة عليه . ويدخل البحث الذي قمنا به في هذا الإطار حول التوغل في الأسباب التي أدت بسن الزواج إلى الارتفاع إلى هذا الحد لدى مجتمعنا .

وهذا الوضع الراهن الذي يعشه المجتمع الجزائري عامة والمجتمع الحضري على وجه الخصوص ناجم عن عدة تطورات انعكست سلبا على سن الزواج وتتمثل هذه الظروف في مستوى المعيشة من بطالة ومستوى الدخل وعدم الحصول الأفراد على مساكن، وكذا التطور الحاصل على مستوى الأسرة الجزائرية من أسرة كبيرة إلى أسرة نووية ، وهذا ما يعنى استقلال الأبناء المتزوجين بمساكن خاصة،وكذا ميزانية خاصة بهم ، وتحمل مسؤولية تسير هذه الأسرة.

هذه الظروف المذكورة ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في دفع الأفراد إلى تغير النظرة إلى الزواج فأصبح كل فرد مقبل على الزواج يدخل في حسابات عديدة ساهم فيها تطور المستوى الثقافي لشباب اليوم.

فظاهرة تأخر سن الزواج لم يسبق وأن عرفها المجتمع الجزائري قديما بالشكل الذي تظهر فيه حاليا. ويدخل البحث الذي قمت به في هذا الإطار حول البحث في

الأسباب التي أدت بسن الزواج إلى بلوغ هذا الحد المرتفع. كون الزواج يكتسي أهمية في مجتمعنا

تنقسم هذه الدراسة إلى جانبين نظري وميداني.فالاطار النظري تم تقسيمه الى أربعة فصول الفصل الأول يتعلق بالإطار المنهجي للدراسة من صياغة الاشكالية والفرضيات وتحديد المفاهيم الى عرض عينة البحث واستعمال المناهج والتقنيات أما الفصل الثاني تم التعرض الى سوسيولوجية الأسرة من مفهومها إلى وظائفها وأنواعها وأشكالها وحتى ملامحها فى الوطن العربي والجزائر، ثم تعرضنا الى الفصل الثالث تحت عنوان ظاهرة الزواج ،وتم عرض هذا الاخير في الديانات السماوية والأشكال التي تميزها وتطورها في الجزائر، ثم العوامل التي أدت إلى تأخر سن الزواج، أما الفصل الرابع فكان يتعلق بالسكن والنمو الديمغرافي في الجزائر وتم التعرض إلى عوامل تشكيل أزمة السكن والتعليم في المجتمع الجزائري، ثم الشغل في الجزائر .

ثم تعرضنا الى الجانب الميداني وتم عرضه في أربعة فصول الفصل الأول يتعلق بتقديم مجتمع البحث وكيفية اختيار العينة أما الفصل الثاني فتم التعرض الى الأسباب الاضطرارية التي تؤخر الشباب عن الزواج ،ثم الفصل الثالث فتم التعرض الى العوامل المثالية لتأخر الشباب عن الزواج ،والفصل الرابع تم التعرض الى تأخر سن الزواج بين الغاية والوسيلة ،وفي النهاية الاستنتاج العام وخاتمة لهذا البحث.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

1- الإشكالية والفرضيات

1-1- الاشكالية:

لقد سار المجتمع الجزائري في اتجاه التبكير في سن الزواج سواء للذكور أو الإناث لكن هذه الوضعية لم تنتشر فقد بدأ سن الزواج في الجزائر في التغير باستمرار ومن خلال المعطيات الإحصائية نجد أن السن الوسيط للزواج الأول قد ارتفع لدى الجنسين في المجتمع الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة أدى إلى طول فترة العزوبية ، فأصبح تأخر سن الزواج ظاهرة مهمة على المجتمع الإهتمام بها و البحث في أسبابها .

ففي سنة 1966 كان السن المتوسط للزواج الأول لدى الذكور 23.8 سنة و 18.3 سنة لدى الإناث ، وفي 1977 بلغ هذا السن 25.3 سنة للذكور مقابل 20.9 سنة للإناث[1]

وفي التعداد 1987 بلغ هذا السن ، المتوسط 27.7 سنة للذكور و 23.7 سنة للإناث ، ليصل في آخر تعداد قام به الدوان الوطني للإحصائيات سنة 1998إلى 31.3 سنة للذكور مقابل 27.6 سنة للإناث[2].

ومن خلال هذه المعطيات الإحصائية نجد أن السن المتوسط للزواج في ارتفاع مستمر خاصة لدى الذكور وهو مرتفع أكثر في المناطق الحضرية على ما هو موجود في

---

1)O.N .S Demographie Algerienne ; N° 353 Algrie 2001

2)Annuazire statistique de L'Algérie ; 18 ; 2001 . p 05

3)Collection statistique Recensement GNNERN 5 De la population ETNELHBITAT 1998 . p 10

المناطق الريفية ، إذ نجد في المدن 31.79 سنة لدى الذكور و 27.9 سنة لدى الإناث أما في المناطق المبعثرة فهو 29.97 سنة للذكور ، مقابل 26.86 سنة للإناث[1].

فقد عرف المجتمع الجزائري تغيرات و تحولات على كل الأصعدة مست بناءه الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي و الديموغرافي ، و هذا التغير أثر على مظاهر الحياة الثقافية و الإجتماعية وهذا أثر على الزواج .

ففي السابق كان الزواج يتم بعد النضج البيولوجي، و بسيطا نظرا لحاجة المجتمع إلى عدد متزايد من السكان و إلى أيدي عاملة خاصة في القطاع الزراعي، فالأطفال في نظر المجتمع هم منتجون لا مستهلكون كما هو عليه الحال اليوم مستهلكون لا منتجون ، إلا أنه تغير الوضع و أصبح الزواج يتم في سن متأخرة عن ذاك السن البيولوجي و تغيرت ثقافة المجتمع للزواج وعدم ربطه بالجانب الجنسي إذ نجد بعض المجتمعات تؤخر الزواج إلى منتصف العمر كما أنه لا توجد سياسة واضحة في هذا المجال تتبناها الدولة عن طريق الإعلام و التشجيع عبر مؤسساتها وبحث المجتمع عن القيمة الدينية و الأخلاقية و الإجتماعية للزواج بدون التأثير على النمو الديموغرافي لأنه في نظر البعض تأخر سن الزواج يقلص من الخصوبة و بالتالي من حجم السكان ، فمن خلال هذا المنطق جاءت إشكالية الدراسة . لنحاول إبراز العوامل أو الأسباب و المتغيرات التي أدت إلى تأخر سن الزواج في المجمع الجزائري ، فهذا التأخر له ما يبرره لأن المجتمع الجزائري مجتمع

[1] COLLECTION.STATISTIQUE RECENSEMENT GENERAL DE LA POPULATION ET DE L HABITAT 1980, P10.

يرفض العزوبية فلهذا يتوجب علينا البحث عن الأسباب الحقيقية عن تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري أساسا حول الأسباب الإقتصادية (المادية) و الثقافية (المعنوية) و الإجتماعية التي دفعت بالشباب إلى تأخير زواجهم إلى هذا السن فهل يمكن القول أن الضروريات الحياتية من مسكن و تطور الحياة الإجتماعية و تغير نمط الشغل أثر على سن الزواج ؟ و هل إنفتاح المجتمع على ثقافة دخيلة في مجال العلاقات الإجتماعية بين الشباب غير من نظرته للزواج المبكر ؟ و هل لعدم وجود سياسة تشجيعية في مجال الزواج و إبراز قيمته الأخلاقية و الإجتماعية أثر على الزواج المبكر و بالتالي تأخر الشباب عن الزواج ؟

1-2- الفرضيات

الفرضية الاولى :

التأخر في سن الزواج لدى الشباب سببه إضطراري أكثر منه إختياري

الفرضية الثانية :

غياب البساطة في الزواج لدى الشباب و نظرتهم المثالية إليه أدى إلى تأخرهم في سن الزواج .

الفرضية الثالثة :

نظرة الشباب إلى الزواج على أنه غاية وتأتي كنتيجة بعد تحقيق غايات أخرى كالاستقرار المادي و النفسي و الإجتماعي لا وسيلة تتم بواسطته تحقيق هذه الغايات أدى إلى تأخرهم عن الزواج .

1-3- تحديد المفاهيم

تعريف المسكن :

يعرف المسكن بمكان مغلق ومغطى يسكنه شخص أو أكثر أو غير مسكون ، لكنه معد للسكن و يتكون من غرفة أو أكثر للسكان [1].

يعرف محمد السوري على أنه يعتبر بالنسبة للفرد حاجة ضرورية بالإضافة إلى أنه مأوى يلجأ إليه الفرد و يتيح له القدرة على التعبير عن شخصيته و ميوله بإيجاد الأشياء و تشكيلها داخل البيت ثم ترتيبها وفق أسلوب خاص . وكذلك هو مجموعة من الغرف أو غرفة واحدة مهيأة للسكن يمكننا دخوله بدون أن نكون مجبرين على إختيار مسكن آخر .

تعريف الزواج :

1) – المفهوم اللغوي : لفظ عربي موضوع لإقتران أحد الشيئين بالأخر و إزدواجها بعد أن كان كل منهما منفردا عن الآخر .... ثم شاع إستعماله في إقتران الرجل بالمرأة على وجه مخصوص لتكوين أسرة حتى أصبح لا يفهم منه عند إطلاقه إلا ذلك المعنى بعد أن كان يستعمل في كل إقتران سواء كان بين الرجل و المرأة أو بين غيرهما .[2]

2) – التعريف البيولوجي :

يعرف عمر رضا كحالة : إن الذكر و الانثى كل منهما وحدة ناقصة لا تستطيع الإستمرار بالحياة لأنه نصف أو جزء من ذلك الأصل .... ولابد من إتحادهما يتم

---

[1] الدوان الوطني للاحصاء ، تعليمات المأمورين بالعد التعداد العام للسكن و السكان ، 1987 ، ص 9

[2] عبد الحميد حراز ، **دراسات في علم الإجتماع العائلي** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1981 ، ص 41

الفرد الذي يستطيع الإستمرار في الحياة و بعبارة أخرى أن الذكورة و الانوثة جوهران بيولوجيان متلازمان كتلازم جوهرين فيما بينهما في مادة واحدة .[1]

التعريف السوسيولوجي للزواج :

يرى بعض علماء الإجتماع على أنه إرتباط بين الرجل و المرأة للتعاون على تحقيق الضروريات المعيشية و لغرض إنجاب الأطفال في نطاق الإطار الإجتماعي طالما كان إرتباطها قائما و مستمرا .[2]

تعريف العزوبة :

العزوبة لفظ يطلق على كل شخص غير متزوج والذي لا تربطه أية رابطة زواجية مع شخص آخر سواء كان ذكرا أو أنثى ، و العزوبة لا يمكن تحديدها فقد تكون في فترة زمنية قصيرة أي زواج مبكر و قد تدوم لفترة زمنية طويلة ، فتسمى زواج متأخر.

و تتوقف فترة العزوبة على الظروف المحيطة بالعازب و منه يمكن أن نستنتج أن الزواج المتأخر يعبر عن حالة العزوبة الممتدة ، بحيث قدر السن المتوسط للزواج بالنسبة للذكور بـ 31.3 سنة و الإناث 27.06 سنة .[3]

---

[1] عمر رضا كحالة ، **الزواج** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1981 ، ص 09

[2] مصطفى الخشاب ، **دراسات في علم النفس العائلة** ، دار النهضة ، القاهرة ، 1981 ص 41

[3] وزارة الصحة و السكان ، **الإحصاء العام حول السكن و السكان** ، الدوان الوطني للاحصائيات ، 1998

تأخر سن الزواج :

التأخر في سن الزواج هو الميل و الاعراض عن الزواج مؤقتا ، و تختلف العروف من مجتمع إلى آخر ، حيث ما يطلق علية عزوف في المجتمع لا يعتبر سنا مناسبا للزواج في مجتمع آخر ، حيث أن البلوغ يختلف باختلاف حرارة الجو والبيئة الإجتماعية .[1]

التعريف الإجرائي لتأخر سن الزواج :

هو زواج الفرد لأول مرة في سن محصور بين متوسط سن الزواج لدى المجتمع و السن 49 سنة منقضية لأنه عند السن الفعلي 50 سنة تعد عزوبة نهائية ، و هنا التأخر يكون لجدة كبيرة خاصة لدى المجتمع الذي متوسط سن الزواج فيه يكون كبير.

تعريف الزواج لدى وسترمارك (Wester mark)

لقد عرف الزواج باتحاد الرجل و المرأة ، إتحادا يعترف به المجتمع عن طريق حفل خاص .[2]

تعريف أوغست كونت (August Comte)

الزواج إستعداد طبيعي وإتحاد تلقائي بين الرجل و المرأة، لتفاعل الغريزة مع الميل الطبيعي كما انه هو الأساس الأول في البنيان الإجتماعي[3]

---

[1] إبراهيم بن مبارك الجوير ، **تأخر الشباب الجامعي في الزواج** ، الرياض ، مكتبة الهينافي ط 1 ، 1995 ، ص 53

[2] وسترك مارك ، **قصة الزواج** ، ترجمة عبد المجيد يونس ، مطبعة المجلة الجديدة القاهرة ، السنة غير مذكورة ، ص 13.

[3] مصطفى الخشاب، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1981، ص 32.

تعريف سمنر SUMNER: الزواج هو إرتباط قائم بين الرجل و المراة بهدف العاون على تحقيق الضروريات المعيشية و الغرض منه هو الإنجاب [1]

تعريف مادرلن قرافيتز MADELENE GRAWITZ: الزواج هو مؤسسة تشكل بواسطتها علاقة طبيعية بين رجل و إمرأة تخضع للقوانين الإجتماعية و المرتبطة بثقافة مجتمع من المجتمعات [2]

التعريفات الإجرائية للمفاهيم:

تعريف01 : التأخر الإضطراري: تأخر الشباب عن الزواج رغم تجاوزهم سن الزواج و المحدد بأكثر من 30 سنة، وهو فعل لاإرادي نتيجة أسباب متعددة تنحصر في ثلاث أبعاد وهي إقتصادية، إجتماعية و تعليمية.

تعريف02 : التأخر الإختياري: رغم توفر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية و التعليمية إلا أن الشباب بإرادته يتأخر في سن الزواج و الأمر هنا يرتبط بالعوامل النفسية للشاب وحتى البيولوجية.

تعريف03 : الزواج المثالي: هو تلك الصورة التي يحملها الشاب عن الزواج و الذي يربطه بمجموعة من الظروف و الإمكانات المتمثلة في توفر السكن الراقي و الأجر الزهيد و السيارة الفاخرة ، و إقامة حفل راقي ، و عدم توفر هذه الإمكانات لدى هؤلاء الشباب يؤدي إلى نتيجة هي الزواج المتأخر .

---

[1] مصطفى الخشاب، **المرجع نفسه**، ص41.

[2] GRWITZ, (madline) **lexiques des sciences sociale** , Dallos, 1983,p240.

تعريف 04 : الزواج البسيط :

هو يرتبط بالعادات و التقاليد و التي يمكن أن نجسدها في دراستنا و المتمثلة في سكن الشاب مع مع أهله (الأسرة الممتدة) و العمل مهما تكن طبيعته و القبول في سكن في غرفة وحدة مع الأسرة متجاوزا التأثير المتطور و البرتوكول أثناء إقامة حفل الزفاف .

تعريف 05 : الزواج كوسيلة :

ينطلق من الأهداف البعيدة المدى التي يريد الشاب أن يحققها و هذه الأهداف تتحقق بتوفير مجموعة من الشروط من بينها الزواج الذي يكون دافع رئيسي لتحقيق هذه الطموحات و المتمثلة في بناء أسرة و إنجاب الأطفال و كذلك الحصانة للنفس و تحمل مسؤولية جديدة لإثبات الذات داخل المجتمع .

تعريف 06 : الزواج كغاية :

هذا يرتبط لمفهوم الشاب للزواج على أساس أنه يرتبط بتحقيق المكانة الإجتماعية و الإقتصادية (المادية) والعاطفية و تحقيق المكانة هذه الطموحات يأتي الزواج كنتيجة أو كمكمل لهذه الطموحات إن تحققت و هذا يأخذ وقت طويل من حياة الشاب ، و يجب الإشارة أن هذه النظرية تتجسد صورتها من التنشئة الدينية .

2-منهجية الدراسة:

2-1-عينة البحث و مجال دراستها :

المجال البشري : قبل الضبط النهائي للاستمارة لابد من مرحلة تسبقها و هي العينة الإستطلاعية ، الهدف الرئيسي منها هو إختيار وسيلة لجمع البيانات أي الإستمارة ، و نختار عينة توزع عليها الإستمارات لملئها قصد تعديل الإستمارة إن كانت تحتاج إلى ذلك ، وهذا ما تم بالفعل إذ إخترنا 10 أفراد تتوفر فيهم الشروط اللازمة و قمنا بتعديل بعض الأسئلة الغامضة أوغير المفهومة .

أما العينة سنختارها وفقا لبعض المعايير التي تخص نوع الدراسة المتمثلة في تأخر سن الزواج و نهتم بتغير الحالة المدنية كشرط أساسي أي العزاب و كذا متغير السن أي أن سن المبحوثين يفوق المتوسط الوطني لسن الزواج أوأدنى بقليل.

أما بالنسبة لطريقة السحب عند إختيار المبحوثين تستعمل طريقة الكرة الثلجية .

أنه عندما نكون نعرف مجتمع البحث المستهدف و الذي سنتمكن بفضلهم من الإتصال بالآخرين هكذا فإن أفراد مجتمع البحث هم الذين يساعدوننا في بناء العينة أي أننا نتوجه إلى البعض من خلال البعض الآخر إلى غاية الحصول على العدد المطلوب كما لو كنا ندفع كرة الثلج [1]

و هذا ما تم بالفعل وقد وصلنا إلى عدد لا بأس به و هو 135 مبحوث .

[1] موريس إنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات علمية**، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، دار القصبة للنشر، الجزائر ،2004، ص23

2-2-المناهج و التقنيات

تختلف المناهج و التقنيات من حيث توظيفها كأدوات بحث ، بل الموضوع نفسه يجبر الباحث على إختيار هذه التقنيات و المناهج .

فالمناهج تسعى إلى وضع الموضوع في إطار إيجابي قصد التحكم في مضمونه ، فالمنهج عموما « هو الطريقة التي يسلكها الفعل في دراسة أي علم من العلوم للوصول إلى فضاياة الكلية »[1]

حيث يؤدي الإستعمال الصحيح للتقنيات و المناهج إلى كشف حقائق كانت مجهولة و التأكد من فكرة أو على الأقل رفع اللبس و الغموض على بعض جوانبها .

أي دراسة تتطلب من الباحث أن يتتبع منهج أو طريقة يستطيع بها الوقوع على الخطوات و المراحل العلمية التي تسمح بالوصول إلى الأهداف المسطرة .

و المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الكمي فهو يعالج البيانات بعد تكميمها و تنتهي بجداول تحتوي أرقاما ، يحاول الباحث فهمها و النظر إلى ما بين البيانات الرقمية من علاقات و بذلك يستطيع القيام بالتحليل و التفسير ، و عليه يتضح أن الباحث الذي يستخدم المنهج الكمي بتعامل مع الأرقام .[2]

إن أغلبية العلوم الإنسانية تستعمل القياس و ذلك الأمر حينما يتم إستعمال المؤشرات و النسب و المتوسطات في هذه الحالة نستنجد بالمناهج الكمية لأنها تعتمد على صيغ

---

[1] عمار بوحوش ، **مناهج البحث العلمي** ، (دار النهضة العربية للطباعة) طرق إعداد البحوث ، الدوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، 1985 ، ص 89 .

[2] حسن السعاتي ، **تصاميم البحوث الإجتماعية** نسق المنهج ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1982 ، ص 180 ، 181

رياضية للواقع ، كما استعنا بالمنهج الكيفي لأننا طبيعة البحث باستعمالنا للأسئلة المفتوحة تعرض علينا هذا المنهج الكيفي ، و بالتالي المنهجين معا لفهم الواقع بطريقة جيدة

2-3-تقنيات جمع المعلومات

طبيعة الموضوع تعطي للباحث أهم الأساليب التي تتيح و تسهل للباحث عملية جمع المعطيات ، و هذه الأساليب يجب أن تتماشى مع الموضوع فكان استخدامنا لإستمارة الإستبيان، وتعتبر الدراسة الإستطلاعية كوسيلة تستعمل في جمع البينات و المعلومات فهي تساعد الباحث في جمع معلومات و بينات ميدانية لترتيب أفكاره .

الملاحظة : من أدوات جمع البيانات و المعلومات الملاحظة و يمكن تعريفها كما يلي : بأنها توجه الحواس و الإنتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن خصائصها و صفاتها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر المتعددة الأنواع [1]

فهي تكتسي أهمية خاصة في المرحلة الأولى للبحث كالمرحلة الإستطلاعية و المرحلة ما قبل الميدان و من مزايا هذه نذكر :

التمهيد لمرحلة الإستمارة و الحصول على بيانات مفيدة خاصة في المرحلة الإستكشافية

التعرف على أهم الأراء و التصورات داخل المجتمع و المبحوثين من جهة أخرى

عدم التأثير على المبحوثين و جعلهم يعالجون الموضوع بعفوية و الإدلاء بأرائهم .

---

[1] عمار بوحوش، محمد بن نيبات ، **مناهج البحث العلمي** ، طرق إعداد البحوث ، الجزائر ، الدوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، 1985 ، ص 66 .

الإستمارة : هي وسيلة رئيسية للإتصال بين المبحوث و الباحث و التي تحتوي على مجموعة من الأسئلة تخص المشكلة التي يراد من الباحث معالجتها [1]

يمكن بالإستمارة في حالة ضبط محتواها إعطاء الباحث حقائق يخلص منها إلى التأكد من الفرضيات و تحتوي هذه الأخيرة مجموعة من الأسئلة متنوعة مفتوحة و مغلقة ، و هناك عدة أنواع من الإستمارات أما النوع الذي سوف نستعمله هو إستمارة المقابلة .

2-4-المقاربة السوسيولوجية للدراسة :

يرتبط البحث عادة بالمقابلة النظرية ، التي من خلالها يعتمد الباحث على ما جاءت به هذه الأخيرة من مصطلحات و أفكار تدعم موضوعه ، و موضوع البحث يندرج ضمن نظريتين ، نقصد موضوع بحثنا ، هما نظرية التحول الديموغرافي و نظرية التغير الإجتماعي .

فنظرية التحول الديموغرافي أو ما تسمى بنظرية الإنتقال الديموغرافي ظهرت في أمريكا من طرف باحثين قاموا بدراسة التغيرات التي طرأت على الوفيات عند الشعوب المضعفة خلال القرنين الماضيين .

تهدف هذه النظرية إلى تقديم نظرة مبسطة للتغير الذي طرأ في هذه البلدان و تنبؤ لنظريتهم أن تكون صالحة حتى على الدول غير المصنعة ، و كذلك بالمستقبل الديموغرافي للمناطق التي تمر بالمراحل الأولى من مراحلها ، فقد نالت حيزا كبيرا من

[1] GRAWITZ (Madeléne) **Méthoder des siences sociales** , El Daoz , pavis , 1985 , p 732

البحوث المتعلقة بالسكان التي أنجزت من طرف الديموغرافيين و الإجتماعيين ، لقد كانت محورا في العديد من البحوث .

ليس لها النظرية فوائد أكاديمية فقط ، لأن نتائجها الواقعة جد مهمة لما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل السكان ، و قد كانت مواقف الدول النامية مبنية عليها في ملتقى بوخاريست الدولي 1974 .

نظرية الإنتقال الديموغرافي هي شرح بياني للتغيرات الديموغرافية التي ظهرت في التاريخ الحديث للبشر من خصائصها الفرق في التوقيت الموجود بين تراجع الوفيات و تراجع الولادات ، و تعتبر وليدة التنمية الإقتصادية و العصرنة و يقصد بها المرور من نظام تقليدي متزن ديموغرافيا إلى نظام حديث متزن ديموغرافيا.

و هناك عدة مراحل للانتقال :

وفيات مرتفعة و معدلات نمو مرتفعة ، ناتجة عن الوضع الصحي بالنسبة للوفيات و معدلات نمو ناتجة عن الخصوبة المرتفعة نتيجة الإبكار في الزواج و كما النظرة الإقتصادية للأطفال على أنهم منتجون

تراجع مستوى الوفيات و بقاء معدل النمو .

تراجع مستوي الوفيات وتراجع معدل النمو.

نظرية التغير الديموغرافي هي شرح بيانات للتغيرات الديموغرافية التي ظهرت في التاريخ الحديث للبشرية من خصائصها الفرق في التوقيت الموجود بين تراجع الوفيات و

تراجع الولادات و تعتبر وليدة التنمية الإقتصادية و العصرنة « و يقصد بها المرور من نظام تقليدي متزن ديموغرافيا ألى نظام حديث متزن ديموغرافيا »[1]

و هناك عدة مراحل الإنتقال الديموغرافي

- وفيات مرتفعة ومعدلات نمو مرتفعة ناتجة عن البكار في الزواج و فترة الخصوبة كبيرة أما عن الوفيات المرتفعة ناتجة عن الوضع الصحي و المستوى الإقتصادي المتدهور و المعتمد على الزراعة كون مظرية النظرة الأباء إلى الأطفال على أنهم منتجون لا مستهلكون أي العمل في الزراعة في سن مبكر و بالتالي يد عاملة في سن مبكر و بالتالي الزواج يكون مبكر من أجل إنجاب أكثر عدد من الأطفال .

- تراجع مستوى الوفيات و بقاء معدل النمو في هذهالمرحلة يتحسن المستوى الصحي و المعيشي أما الزواج المبكر يبقى ماهو عليه و بالتالي معدل الخصوبة مرتفع ولا تتغير النظرة إتجازا الأطفال .

- تراجع الوفيات و معدل النمو (الولادات) في هذا الحالة يستمر التحسن الحاصل على الصحة و المستوى المعيشي و تتغير النظرة إلى الأطفال على أنهم مستهلكون لا منتجون أي تربيتهم و تعليمهم و رعايتهم مكلفة جدا و بالتالي التأخر في الزواج ناتج عن تغير ظروف المجتمع من الناحية الإقتصادية يتحول من قطاع الزراعة

---

[1] SAUVY(Alfred) ; **Théorie Générale de la Population**. Ed Payot, Paris, 1966, P 280

إلى قطاع الصناعة و الخدمات و خروج المرأة إلى سوق العمل كلها عوامل ساعدت على تقليص الخصوبة كون الزواج يتم في سنوات متأخرة عما كان عليه في السابق .

نظريات التغير الإجتماعي :

النظرية التطورية :

لقد إقترن مفهوم التطور الإجتماعي بمفهوم التطور البيولوجي ، و بدا هذا الإقتران واضحا في القرن 19 و الذي أدى إلى ظهور نظرية التطور.

إن كل النظريات التطورية تؤمن بتطور المجتمع ولا تهتم بوصول المجتمع إلى حد الكمال مثل إهتمامها بالتقدم الإجتماعي في ذاته و تمثل هذه الدراسة (الداردينية الإجتماعية) الكثير من المفكرين (Saint Simon) و سبنسر (Spencen) حيث يشير الأول إلى المراحل التطورية التي تمر بها البشرية جمعاء فيذكر أنه هناك ثلاثة مراحل عقلية تمر بها المجتمعات البشرية و هذه المراحل تتمثل في المرحلة التخمينية و المرحلة شبه تخمينية و أخيرا المرحلة الوضعية .

كما تأثر كونت (August Compt) بأفكار سان سيمون ، عندما إعتقد أن المجتمعات لا بد أن تمر بثلاثة مراحل تطورية :

1 - الدينية اللاهوتية 2 – الفلسفية المثالية 3- العلمية الوضعية .

ويعتبر كوندرسيه (Condod) من رواد نظرية التقدم و التطور في المجال الإجتماعي فقد حاول أن يحدد مراحل التغير الإجتماعي بتسع مراحل تمثل خطا مستقيما يتصاعد نحو الرقي و هي :

1 – مرحلة الصيد .
2 – مرحلة الرعي .
3 – مرحلة الزراعة .
4 – مرحلة العلوم و الفلسفة .
5 – مرحلة الحضارة الرومانية .
6 - مرحلة المجهود العلمي .
7 – مرحلة إختراع الطباعة .
8– مرحلة التحرر الفكري و الإصلاح الديني
9 - مرحلة الثورة الفرنسية .[1]

كما تصور مرحلة عاشرة ينتهي إليها تغير و تقدم البشرية التي من خلالها تتحقق السعادة للجميع. و نظرية التطور تفسر التغير في أنماط الأسرة ووظائفها فإن القوة السياسية الالدينامية هي الأحداث الديموغرافية في الأسرة من زواج و ولادة أطفال أو نموهم و مرورهم بمراحل العمر المختلفة مع التأكد على الدلالات الإجتماعية و تقدم الزوجين في العمر، و لفتت النظرية الأنظار إلى أهمية الأحداث التي تسبب تغيرات هامة في بنية الأسرة .

[1] الديلمي (سليمان علي) **التغير الإجتماعي و التحديث في المجتمع العربي الليبي**، قاله للطباعة و النشر مؤسسة الإنتشار العربي ، ط 1 ، 2001 ، ص 31 .

إلا أن هذه النظرية سلمت جدلا بأن الناس يتزوجون و ينجبون أطفالا و يظلون معا حتى الموت الأمر الذي لم يعد حقيقة تاريخية .[1]

النظرية الوظيفية : ترتبط النظرية الوظيفية بشكل أساس بأعمال المفكر دور كايم بتفسيرها لجوانب الحياة الإجتماعية المتعددة و الفكرة الأساسية فيها هي أن الأجزاء المختلفة للبناء الإجتماعي تعتمد على بعضها داخليا و من ثم فهي إلى حد ما تتوازن ذاتيا و بذلك تكون الوظيفة هي التي تحقق المحافظة على النظام الإجتماعي كنظام كلي ، فالدين يمتلك وظيفة إرسال مجموعة من القيم التي تعزز وحدة و يماسك من المؤمنين به ، و التربية لها زظيفة نقا الثقافة من جيل إلى جيل آخر ، وهكذا و تبعا لأراء بارسونز (Parsons) فالبنائية الوظيفية تنكر المسلمات التي تتضمنها نموذج الوفاق أو الإجماع وحل محله مفهوم النسق " Systéme" الذي على إفتراض التوازن و الإستقرار و يتضمن بعض المحددات التي توضح فهم التغير الإجتماعي [2]

فالأسرة لبارسونز هي بمثابة نظام تندمج في نظم فرعية لا يتسنى فهمها دون الرجوع إلى النظام الشامل و هي نظام فرعي معرض لضغوط من ناحية التغيرات التي تطرأ على المجتمع الكبير ، وفهم السلوك الإنساني لابد أن يكون من خلال تحليلنا بدون المعايير و القيم في الأفعال .[3]

---

[1] محمد أحمد محمود بيومي ، عفاف عبد الحليم ، **علم الإجتماع العائلي دراسة التغيرات في الأسرة الحديثة** ، دارالمعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ص52.

[2] الديلمي (سليمان علي) مرجع سابق

[3] محمد أحمد محمد بيومي ، عفاف عبد العليم ، **علم الإجتماعي العائلي دراسة التغيرات في الأسرة الحديثة** ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 2003 ص85 .

الفصل الثاني

سوسيولوجية الأسرة

تمهيد :

إن الأسرة لايمكن أن تحدث كظاهرة منعزلة ، بل لا بد من النظر إليها في ضوء النظم الإقتصادية و السياسية و الدينية و الأوضاع السكانية في المجتمع الذي تكون جزءا منه يتأثرون و يؤثرون في نفس الوقت ، فليس عن طريق الصدفة أن يدعم المجتمع الزراعي الثابت نسبيا شكل الأسرة الممتدة ، أو يشجع نظام تعدد الزوجات ، أو يمنح الأبناء حق إختيار الزوجات لأبناءهم ، فكل عنصر من هذه العناصر يتلاءم مع البناء الإجتماعي الثابت مثل الصراع على شكل الأسرة الزوجية و المنزل المستقل الذي يميز المجتمعات الحضرية الدينامية .

كما لا يوجد فعلا ما يسمى بنظريات التغير الإجتماعي أو الأسري ، و لكن كل النظريات الموجودة هي نظريات ذات طابع إجتماعي ، أو ذات مدى قصير ، و هي تبين أن تغير الأسرة أوالمجتمع يعود إلى مجموعة من العوامل كالجنس أو المناخ أو التكنولوجيا أو الإقتصاد ، و لكن التصور العام و الشائع في تغير الأسرة هو التطور التكنولوجي أو الصناعي ، و إذا حدث تغير في الأسرة نتيجة لعدة عوامل ، كما أن التغير الذي يحدث في أحد أجزاء الأسرة يؤثر في بقية أجزائها(1)

1- مفهوم الأسرة :

« الأسرة وحدة بنائية تتكون من رجل و إمرأة تربطهما علاقة جنسية مستمرة ، الغرض منها التناسل و تربية الأطفال[1] »

كما تعتبر « جماعة إجتماعية تتميز بمكان إقامة مشتركة ، و تعاون إقتصادي ووظيفي تكاثري ، و يوجد بين إثنين من أعضاءها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع ، و تتكون الأسرة على الأقل من ذكر بالغ و أنثى بالغة ، و طفل سواء كان من نسلهما أو عن طريق التبني[2] »

إذن فالأسرة في طبيعتها إتحاد تلقائي تؤدي إليه الإستعدادات و القدرات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة إلى الإجتماع ، و هي بأوضاعها و مواسيمها عبارة عن مؤسسة إجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة الطبيعية التلقائية للنظم و الأوضاع الإجتماعية ، و ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ، و دوام الوجود الإجتماعي . فقد أودعت الطبيعة في الإنسان هذه الضرورة بصفة فطرية ، و يتحقق ذلك بفضل إجتماع كائنين لاغنى لأحد هما عن الآخر و هما الرجل و المرأة . و الإتحاد الدائم المستمر بين الكائنين بصورة يقرها المجتمع هو« الأسرة[3]» .

و عليه فإن الأسرة موجودة عبر التاريخ ، و لكن في أشكال مختلفة ، و هي أيضا ضرورية ، لأنها تقوم بإنجاز عدد من الوظائف الأساسية للمحافظة على إستمرار الحياة الإجتماعية . و قد إتفق علماء الإجتماع على عالمية هذه الوظائف ، كما أكدوا على أهمية

---

[1] زهير عبد المالك ، **علم الإجتماع لطلاب الفلسفة** ، بيروت ، منشورات مكتبة الوحدة العربية ، 1984 ، ص 91

[2] عاطف وصفي ،**الأنثربولوجيا الإجتماعية** ، دار النهضة العربية ، بدون سنة ، ص 77

[3] عفاف عبد العليم إبراهيم ناصر ، **التنمية الثقافية و التغير النظامي للأسرة** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1995 ، ص42

عامل آخر و هو كل مجتمع إنساني ينظم نفسه و يضبط بطريقة نظامية العلاقات بين الجنسين من خلال تنظيم الزواج بهدف الإنجاب ، حتى أن المجتمعات التي تسمى بدائية تحدد العلاقات بين الجنسين .

2- وظائف الأسرة :

تقوم الأسرة بإنجاز عدد من الوظائف الأساسية للمحافظة على إستمرار الحياة الإجتماعية ، و قد إتفق علماء الإجتماع على عالمية هذه الوظائف ، كما أكدوا على أهمية عامل آخر و هو أن كل مجتمع إنساني ينظم و يضبط بطريقة نظامية العلاقات بين الجنسين من خلال تنظيم الزواج بهدف الإنجاب ، حتى أن المجتمعات التي تسمى بدائية تحدد العلاقات بين الجنسين[1] .

2-1 – **الوظيفة الإقتصادية :** لقد كانت الأسرة في الماضي وحدة إقتصادية مكتفية ذاتيا ، لأنها تقوم بإستهلاك ما تنتجه ، و بالتالي لم تكن هناك حاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر .

2-2 – **وظيفة منح المكانة :** كان أعضاء الأسرة يستمدون مكانتهم الإجتماعية من مكانة أسرهم في الوقت الذي كان إسم الأسرة يحظى بأهمية وقيمة كبرى .

2-3 – **الوظيفة التعليمية :** كانت الأسرة تقوم بتعليم أفرارادها ، و لا يعني تعليم القراءة و الكتابة فقط ، و إنما يعني الحرفة أو الصنعة أو الزراعة و التربية البدنية و الشؤون المنزلية .

[1] ANDREE (MICHEL) , **Famille industri alisatio – logernent** , centre de la recherche scientifique , paris , 1959, p 55

4-2 – **وظيفة الحماية :** إن الأسرة ملزمة و مسؤولة عن حماية أعضاءها ، فالأب لا يمنح للأسرة الحماية الجسمانية فقط ، و إنما يمنحهم أيضا الحماية الإقتصادية و النفسية ، و كذلك يفعل الأبناء لأباءهم عندما يتقدم بهم السن .

5-2– الوظيفة الدينية : مثل صلاة الشكر عند تناول الطعام ، و صلاة الأسرة الجماعية و قراءة الكتب المقدسة و ممارسة الطقوس الدينية .

6-2 – **الوظيفة الترفيهية :** كانت الوظيفة الترفيهية محصورة أيضا في الأسرة أو بين عدة أسر ، و ليس في مراكز خارجية مثل المدرسة أو المجتمع المحلي أو وسائل الترفيه المختلفة[1] .

و لقد وجه النقد للأسرة الحضرية المعاصرة لفقدها الكثير من الوظائف التقليدية التي كانت تقوم بها في الماضي ، و بتتبع التاريخ المكتوب نجد أن الأسرة في العصور السابقة كانت هي النظار الإجتماعي الرئيسي ، و قد صاحب هذه التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات مثل زيادة التخصص و تعقد المجتمع الحديث و التغيرات في الوظائف التي كانت الأسرة تقوم بها من قبل ، الأمر الذي أدى إلى إنتقال عدد كبير منها إلى مؤسسات أو تنظيمات خارج نطاق الأسرة .

عموما تحدد المراجع العلمية ، وظائف الأسرة المعاصرة فيمايلي :

1 – إنجاب الصغار .

2 – المحافظة الجسدية لأعضاء الأسرة .

[1] سناء الخولي ، **الزواج و العلاقات الأسرية** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، بدون سنة ، ص 57 ، 58

3 – منح المكانة الإجتماعية للأطفال والبالغين .

4 – التنشئة الإجتماعية .

5 – الضبط الإجتماعي .

إضافة إلى وظائف جديدة لم يهتم بها التحليل السوسيولوجي من قبل و هي الوظيفة العاطفية ، و نعني بها التفاعل العميق بين الزوجين و بين الأباء و الأبناء في منزل مستقل مما يخلق وحدة أولية صغيرة تكون المصدر الرئيسي للإشباع العاطفي لجميع أعضاء الأسرة ، و قد أصبحت هذه الوظيفة من الملامح المميزة للأسرة الحضرية الحديثة[1] .

3-أنواع الأسرة :

3-1– الأسرة النواة أو الزواجية :

يستخدم مصطلح الأسرة النواة ، و كذلك مصطلح الأسرة الزواجية للإشارة المكونة من الزوج و أطفالهما المباشرين ، و الفرق الوحيد بينهما أن الأسرة النواة يمكن أن يقيم مع أفرادها أحد الأقارب مثل الأخت أو الأب أو أحد الوالدين[2].

و تسمى كذلك العائلة البسيطة و هي نوعان :

- **ذات الحجم الصغير** : من واحد إلى ثلاثة أطفال ، مستقرة ، أي أنها توقفت عن الإنتاج البشري ، فهي تتطابق أكثر مع العائلة الزوجية بسبب العقلانية المكتسبة بفضل التخطيط في الولادة .

[1] المرجع نفسه ، ص 61 ، 62
[2] سناء الخولي ، مرجع سابق ، ص 65

- **ذات الحجم الكبير** : من ثمانية إلى 11 فرد و أكثر ، و تسمى كذلك العائلة كبيرة العدد التي تحافظ أكثر على مميزات العائلة المتسعة حتى لو قطعت صلتها بعدد معين من هذه المميزات بالخصوص بفضل الأمن الإجتماعي الذي يضعه الأهل في عدد أطفالهم . يمكن إعتبار العائلة ذات الحجم المتوسط كنموذج إنتقالي قائم على توفيق بين القيم التقليدية و العصرية [1]

و الأسرة النواة أو الزوجية تعرف كوحدة تبدأ بمراسيم الزواج و تستمر خلال الحياة ، و تكون العلاقات الجنسية قاصرة عل الزوجين ، و يرتكز الإعتماد على الإقتصاد داخل الأسرة النواة و ليس على أي من الأقارب . فهي من الناحية الإقتصادية تعتمد على دخل الزوج من عمله و ربما أيضا على مرتب الزوجة ، كما تظهر بوضوح دلائل المجدة و العواطف الصادقة الخالصة بين الأباء و الأبناء و بين الإخوة ، و لهذا فالأسرة النواة في كل مجتمع تلعب دورا هاما و أساسيا[2]

كما أن الأسرة الزواجية تعتبر «مجموعة متكونة من العناصر الأساسية ، أي الأب و الأولاد و يقيمون في مسكن واحد »

ينطبق هذا التعريف أكثر على المجتمعات الصناعية التي بالإضافة إلى إمتيازها بهذا الشكل الأسري ، فإنها بدأت تتجه حاليا إلى شكل أضيف من هذا ، بحيث يضم الوالدين فقط ، أما أولادهما فما إن يبلغوا سن المراهقة حتى يغادروا النمزل

[1] مصطفى بوتفنوشت ، **العائلة الجزائرية : التطور و الخصائص الحديثة**_، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 ، ص 14 .
[2] نفس المرجع، ص 39.

العائلي ، و ذلك إما للزواج ، أو خاصة رغبة منهم في الإستقلال بحياتهم الشخصية [1]

-خصائص الأسرة النواة :

1 – تتكون الأسرة الزواجية على أساس الإختيار الحر في الزواج ، فالزواج فيها إرتباط بين الأفراد المقبلين على الزواج أكثر مما هو إرتباط بين أسرهم ، و بالتالي يصبح المقبلين على الزواج أهم من التوافق بين أسرهم .

2 – تتميز بإستقلالية مسكنها و معيشتها ، الأمر الذي ينتج عنه من ناحية إستقلالها بشؤونها الخاصة ، إذ توجه شؤونها و تتخذ القرارات المتعقة بحياتها و مستقبلها دون تدخل من القرابات إلا إذا لجأت الأسرة بنفسها إلى هذه القرابات و من ناحية أخرى ينتج عنه ضعف دور الرقابة و الضبط الإجتماعي لأفراد معنيين .

3-2– الأسرة المركبة أو الممتدة :

من بين ما عرفت به الأسرة الممتدة و التي تسمى أحيانا « بالأسرة العائلة » و أحيانا أخرى « بالأسرة الواسعة » أنها « أسرة تتكون من الزوج و الزوجة و أولادهما الذكور و الإناث غير المتزوجين ، و الأولاد و زوجاتهم و أولادهما أو أبنائهم ، و غيرهم من الأقارب ك العم و العمة و الإبنة الأرملة ... و هؤلاء جميعا يقيمون في نفس المسكن و يشاركون في حياة إقتصادية و إجتماعية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة[2] »

[1] مجلة علم الإجتماع :**مفهوم الأسرة في المجتمع الجزائري ما بين 1980 - 1990** ، مسعود كسال ، نشرة سنوية 1992 - 1993، ص 42،41 .
[2] المرجع نفسه ، ص 40 .

كما تتكون من تجمعات للأسرة النواة و يطلق عليها أحيانا إسم الأسرة الدموية أو الأسرة المتصلة ، و جدير بالذكر أن شكل الأسرة الممتدة هوالذي كان شائعا في المجتمعات ، إلا أنه نتيجة لتحول كثير من المجتمعات من الزراعة إلى الصناعة إنهارت روابط الأسرة الممتدة و تناقصت أهميتها ، و يطلق مصطلح الأسرة الممتدة على الجماعة التي تتكون من عدد من الأسر المرتبطة التي تقيم في مسكن واحد[1] .

والعائلة المركبة المتسقة مهما كان حجمها تستطيع أن تتنوع حسب ظروف الزواج و المواليد ، فبإمكانها أن تجمع بين الأسلاف و الأقارب الجانبيين أو الأجداد و الأقارب الجانبيين ، هذه حالة خاصة بالبنية التقليدية[2] .

-خصائص الأسرة الممتدة أو المركبة :

1 – تتكون الأسرة الممتدة على أساس الإختيار المرتب في الزواج ، فالزواج فيها عبارة عن إرتباط بين أسرتي المقبلتين على الزواج أكثر مما هو إرتباط بين المقبلين على الزواج ، و بالتالي يصبح التوافق بين أسرتي هؤلاء المقبلين على الزواج من الشباب و الشابات أهم من التوافق بين المقبلين على الزواج أنفسهم .

2 – تتميز الأسرة الممتدة بنوع من الثبات و الإستقرار ، و هذا بالزغم من تعاقب الأجيال ، إذ يتغير أفراد الأسرة و لكنها تظل محتفظة بشخصيتها و مسؤولياتها تجاه أفراد الأسرة .

[1]سناء الخولي ،مرجع سابق ، ص 39 .
[2]مصطفى بوتفنوشنت ،مرجع سابق ، ص 316 .

و من خلال هذه الخصائص نلاحظ أنه في الأسرة الممتدة طغيان روح الجماعة على الفرد ، بحيث أن الفرد يتصضل فيها بجماعته ، أي بعائلته الكبيرة و ليس العكس ، و من ثم فهو مضطر إلى مراعاة مصلحتها أولا قبل مصلحة الشخصية . و إن حاول مراعاة مصلحته الشخصية فقط ، فهناك من القيم و المعايير و العادات الإجتماعية ما يمنعه عن ذلك ، لأنه خاضع لما يعرف إصطلاحا « بالضبط الإجتماعي[1] ».

4-أشكال الأسرة :

4-1– الأسرة التقليدية :

و يقصد بها نمط الأسرة و التي تشبه إلى حد كبير الأسرة المركبة أو المتصلة ، حيث يميز هذا النوع من الأسرة المناطق الريفية و القروية بشكل بارز ، فتتميز بالمحافظة على التقاليد و القيم و العادات التي عرفتها الأسرة قديما ، و يجمع معظم الباحثين و علماء الإجتماع و الأنتروبولوجيا أن هذا النمط من الأسرة يعد من أوائل أنماط الأسرة ، تتميز بحجمها الكبير فتشمل أكثر من جيلين ، و تمارس بنفسها الوظيفة الإقتصادية ، أين تقوم بالعمليات الإنتاجية في البيت ، أي تقوم بالإنتاج و التوزيع و الإستهلاك و التبادل الداخلي ، كما يعرف نوع من الإكتفاء الذاتي ، و تتميز كذلك بالملكية الجماعية التي لا توزع و لا تقسم ، بل تنتقل عبر الأجيال بإستغلال جماعي ، تعطي السيادة في هذه الأسر للذكور ، و

[1]مجلة علم الإجتماع ،مرجع سابق ، ص 40 ، 41 .

تتوزع بالتدريج حسب السن ، و لتكريس هذه السلطة يستغل كبار السن العرف و القيم الثقافية و الدينية لزيادة نفوذهم و تحكمهم في كل ما يخص شؤون العائلة من زواج أو بيع أو شراء ... أما سلطة الأم فتمتد إلى بعض الشؤون الداخلية للعائلة من حيث تربية الأطفال ، و إعداد الطعام و تعليم البنات على عمل البيت و تقسيمه بينهن و بين زوجات أبنائها[1] .

4-2-الأسرة الحديثة :

و تسمى الأسرة الصغيرة أو النواة الزواجية : و التي أصبحت من السمات المميزة للمجتمعات الحديثة ، و هو شكل سائد في المجتمعات الغربية ، و نتيجة الظروف و التغيرات التي عرفتها كل المجتمعات فقد عملت في مجملها بالتأثير على طبيعة البنية الأسرية و ظهور أنماط و أشكال جديدة . و يمتاز هذا الشكل بإقتصار إلتزماتها على الزوجين و أولادهما غير المتزوجين ، أما علاقاتها فتحدد في كل من أسرتي الزوج و الزوجة ، من إمتيازاتها حصولها على الإكتفاء الذاتي ، كما تقوم على أساس الحرية و الإستقلالية و ضعف العلاقات القرابية نتيجة المطالب المادية و الضغوط الثقافية و المعقدة[2] .

---

[1] زهير حطب ، عباس مكي ، **السلطة الأبوية و الشباب** ، معهد الإنماء العربي ،بيروت ، 1985 ، ص 138 .
[2] حسين محمود ، **رعاية الأسرة** ، دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية ، 1993 ، ص 216 .

5- ملامح الأسرة العربية :

1-5 – نظرة عامة عن ملامح الأسرة العربية :

لقد عاشت الأسرة في القرن العشرين تغيرات هائلة على مستوى البناء و الوظائف و الأدوار من ناحية ، و من ناحية أخرى ظهرت نظريات أخرى تؤكد أن الأسرة نظام إجتماعي ضروري و لابد أن يستمر ، فهذه الدراسات المتنوعة في ميدان الأسرة تظهر بوضوح أنه ليس هناك نمط واحد للأسرة على مستوى العالم ، بل هناك أنماط متنوعة و متباينة حسب الإختلافات الثقافية الواسعة النطاق ، أكثر من هذا فإن هناك تباينا في أنماط الأسرة داخل المجتمع الواحد فالعوامل الثقافية تتدخل بشكل أو بآخر في تحديد شكل وحجم الأسرة ووظائفها ، إضافةإلى أن القوى الإجتماعية تساهم في خلق شكل النسق الأسري المرغوب فيه إجتماعيا . و يمكن أن نلاحظ هذا التأثر إذا أمعنا النظر في المستويات المتعددة للتفاعل في الأسرة و الأساليب المتعددة التي تتغير على أساسها ، و لكن العوامل التي أدت إلى التغير في شكل البناء الإجتماعي و في علاقات النظم الإجتماعية بعضها ببعض ، الأمر الذي أدى إلى تغير مصاحب في النسق الأسري ، و لكن المشكل أن الأسرة لا تتغير بشكل متوازن مع سرعة التغيرات في النظم الأخرى ، و لهذا فإن الحياة الأسرية غالبا ما تتعرض للإضطرابات و التوتر .

إن ملامح الأسرة العربية تقدم على أساس أنها وحدة إجتماعية و إنتاجية ، و العلاقة بين أفرادها تقوم على أساس التعاون و المودة و الإلتزام ، هذه الأمور

تمنح الأعضاء في الأسرة العربية الشعور بالإطمئنان و عدم القلق إتجاه الأزمات ،
فالفرد يعتمد على عائليه دائما ، فالأسرة تسد مختلف حاجاته سواء كانت مادية أو
نفسية أو ترفيهية ، فالعائلة العربية عائلة ممتدة و تتحول إلى نووية نتيجة لتغيرات
من أهمها التصنيع و الهجرة و تفتيت الملكية و التعليم .

إن الشكل السائد في البلاد العربية هو العائلة الكبيرة بالرغم من توزعها و
إنتشارها من حيث السكن ، فشبكة العلاقات و التفاعلات الأسرية مازالت باقية من
خلال تشعب العلاقات الأسرية .

و الأب يمارس في الأسرة العربية سلطة واسعة ، و الزواج في كثير المناطق يقوم
عل القرابة و المرأة تدرب على أنها ربة بيت وواجبها الأول إنجاب الأطفال و
زواجها لا يستمر إلا بالإنجاب ، و الإبن الأكبر له مكانة خاصة من أجل إستمرار
العائلة [1] .

5-2- التغيرات في الأسرة العربية :

لقد تأثرت الأسرة بصورة عامة بالتغيرات التاريخية و الإجتماعية و
الإقتصادية و العمرانية التي مرت على المجتمعات في مختلف أنحاء العالم ، فتغير
بناءها و إنكمشت وظائفها . إلا أن الأسرة بمعناها الضيق و المحدد و التي
إصطلح عى تسميتها الأسرة النواة ظلت مركز التناسل و مصدر الرعاية الأولية
المباشرة ، و مع كل النتائج التي طرحها التغير و خاصة في مجال الإتجاه نحو

[1] عفاف عبد العليم إبراهيم ناصر ، **التنمية و الثقافة و التغير النظامي للأسرة** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1995 ، ص 130 ،131 .

الفردية أو العزلة القرابية ، إلا أنه في كثير من أنحاء العالم ، حتى في أكثر أجزاءها الصناعية تقدما ، لا زال الفرد يمر خلال حياته بنمطين مختلفين من الأسرة النواة ، فهو يولد في أسرة مكونة منه و من إخوة و أخوات ، أي إخوته من والديه و تسمى أسرة التوجيه ، و عندما يتزوج الفرد و يترك أسرته يخلق لنفسه أسرة نواة تتكون منه و من زوجته و أطفاله ، فهي أقوى نظام المجتمع ، فهي النظام الذي عن طريقه نكتسب إنسانيتنا ، و لذلك تعد الأسرة المهد الحقيقي للطبيعة الإنسانية فضلا عن أن تجربة الحياة خلالها ضرورية لتحويل المولود إلى مخلوق إنساني يعيش في إنسجام مع الآخرين[1] .

أما أهم التغيرات التي طرأت على الأسرة العربية هي :

* **تغير في الحجم :** لقد كانت الأسرة الأبوية الكبيرة هي الشكل السائد في المجتمع العربي إلى عصر قريب ، و تتكون من الزوج و الزوجته أو زوجاته أو أولاده الذكور و عائلاتهم ، إذ كانوا قد تزوجوا ، و بناته ما دمن عذاري ، و قد تشمل كذلك على أشقاء الزوج ، و زوجاتهم و أولادهم و شقيقاته ما دمن عذاري لم يتزوجن ، أو في حالة الترمل ، و يطلق العرب على ذلك الشكل الأسري إصطلاحا « أهل » أو « بيت » أو « العائلة الكبيرة » أو« العائلة[2]»

و قد تغير هذا النظام تغيرا جذريا و عوضه نظام « الأسرة الزواجية »

---

[1] سناء الخولي ، مرجع سابق ، ص 40، 41 .

[2] عاطف وصفي ، و مجموعة من المؤلفين : مقال تحت عنوان : « الإطار الإجتماعي للتغير الإجتماعي المعاصر » المجتمع العربي ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1970 ، ص 115 .

الذي يعرف أحيانا بالأسرة الصغيرة و يطلق عليها العرب في حياتهم اليومية إصطلاح « الأسرة » ، و تتكون الأسرة الصغيرة من الزوج و الزوجة و أطفالهما و من التغير الضغط السكاني في الريف و إنخفاض المستوى الإقتصادي ، فيضطر بعض شبانها إلى البحث عن فرص خارج نطاق الأسرة الكبيرة و في حالات كبيرة خارج نطاق القرية مما يؤدي إلى إستقلاله هو و أسرته الصغيرة عن الأسرة الكبيرة في السكن و المعيشة ، و بالتالي أخذت تنقسم الكثير إلى أصغر بنية مستقبلية إقتصاديا عن بعضها [1] .

* **خروج المرأة للعمل :** أصبح هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة على التغيرات الطارئة على الأسرة العربية ، خاصة بعد حصولها على مرتب خاص بها يضاف إلى ميزانية الأسرة ، مما يرفع من مستواها الإجتماعي و الإقتصادي . فقد كانت المرأة في الريف تخرج فقط لمساعدة زوجها في الأعمال الزراعية ، لكن في المدن نجدها تخرج للعمل في خارج البيت ، فقد تعلمت من أجل خروجها للعمل ، و عليه نجد الكثير من العاملات في البلدان العربية مدرسات ، محاميات ، مهندسات ، طبيبات ... و قد كان لعامل التصنيع الدافع القوي لخروج المرأة خارج البيت [2] .

* **تغير سلطة الأب :** لقد كانت سلطة الأب العربي في الماضي مطلقة ، أما اليوم فقد تغير الوضع و أصبحت سلطته محددة ، إذ أصبح للأم أو الزوجة رأي محترم

[1] المرجع نفسه ، ص 116 .
[2] المرجع نفسه ، ص 117 .

، كما أصبح للأبناء الحق في التعبير عن رأيهم و الحق في مناقشة ما يقرر الأباء من قرارات تتعلق بمصيرهم أو مصير الأسرة ككل . إذن فدور الرجل كأب لم يعد حاليا مجرد أب بيولوجي و عائل لأطفاله و فارض النظام و الإنضباط عليهم ، إنما أصبح يشارك حياة أبنائه محاولا فهمهم و فهم مشاعرهم و التعاطف معهم ..[1]

إذن فقد كانت الأسرة العربية موسعة تحتوي على عدة أسر نووية ، يحكمها رب الأسرة و هو الجد الأكبر ، فيوجد الأب و زوجاته و أولاده المتزوجين ، الإبنة الأرملة ، و أعضاء الأسرة الآخرين كالعم و الخال ... و لكل دورة في الأسرة ، و لكن وظيفته ، أما في الوقت الحالي فقد تغيرت الوظيفة ، حيث إنتقل المجتمع من الزواعة إلى الصناعة و تغيرت معه حجم الأسرة ، حيث كانت ممتدة فأصبحت نووية أو أسرة صغيرة تحتوي فقط على زوجين و أطفالهما .

6- الأسرة الجزائرية :

إن الملاحظ لدى الجزائريين هو وجود موقف مزدوج أو متناقض نحو ثقافتهم ، فالشخصية الجزائرية منقسمة بين إتجاهين متصارعين و هما الرغبة في التوافق مع نظام القيم المتوارثة الذي يرمز إلى هوية المجتمع ، و في نفس الوقت ما يطلق عليه الثقافة الحديثة ذات الإحتمالات القوية من المنافع و المزايا التي لا يتعرض الجزائريون على التمتع بها ، و هناك محاولات للجمع بين الهوية الرسمية المقررة و بين الهوية الطموح التي تولد درجة من تحقيق الذات [2] . هذه الثنائية

---

[1] عاطف وصفي، مرجع سابق، ص 116.

[2] عفاف عبد العليم إبراهيم ناصر ، مرجع سابق ، ص 148 .

القيمية بين المعاصر و المتوارث إنعكست بشكل مباشر على الأسرة و المرأة في الجزائر ، فقد شاركت المرأة الجزائرية بشكل مباشر في النضال المسلح للثورة الجزائرية ، و مع فشل سياسة تحرير المرأة أدى بها إلى العودة إلى النمط الإسلامي و عودتها إلى المنزل بالرغم من حصولها على حقوقها السياسية و الإجتماعية ، خاصة الحد الأدنى لسن الزواج، و عدم التزويج العسري و الزواج المبكر و تعدد الزوجات ، إلا أنه قلما تغير و ضعها و دورها [1] .

1-6 – الأسرة التقليدية الجزائرية :

في الجزائر كانت الأسرة في السابق يشار إليها بمفهوم « العائلة AYLA » التي تجمع مجموعة من الأشخاص الأحياء تحت سقف واحد ، و تحت مسؤولية مسؤول واحد ، الذي يقوم بحمايتها ، و الممثل في الأب أو الإبن البكر . فالـ AYLA ليس إختزال لكلمة الأسرة النواة ، إنها تتوسع على عكس مجموعة النقيمين في نفس الخط ، إلى حد إمكانية عيشهم مدة جيلين[1].

يمكن أن تكون العائلة الجزائرية في النطاق المنزلي المسمى « عائلة » مكونة من أقرب المشكلون للكيان الإجتماعي الإقتصادي ، المؤسس على علاقات إلتزام متبادلة – تبعية و مساعدة ، فالجماعة العائلية المشتركة أو الجماعة المنزلية- العائلة في الوسط التقليدي تتطور، ضغط الإرغام و العصرية ، و تحت ضغط

[1] المرجع نفسه ، ص 150 .

المراحل الجديدة للتكنولوجيا و السيطرة على البيئة لكن في أي من مستويات الرسم التطوري لدوركايم توجد العائلة الجزائرية [1]

إنها أساسا في فرع الأخلاق الأكناتيين و خاصيتها الإنتماء إلى الأب على حساب الأم ، و تقع أيضا في منحنى ميل نحو العائلة الزواجية و هي نهاية صورة رسم التطور ، و هذا حسب الكاتب يمثل ميلا فقط و ليس وضعية حالية للعائلة الجزائرية ، كما يعتبر العائلة الجزائرية من العائلة الأكناتية المختلطة ذات السلالة الأبوية الموسعة ، إضافة إلى الشكل البطريكي ، و هو ما يطبقه على المجتمع القبائلي KABYLE ، حيث تتسع العائلة لدى القبائل و تتسم العشيرة و القبيلة بالإستقلالية الكبيرة ، و ينتج عن ذلك أن الوحدة العائلية أقوى ، و أن طابع الحياة الجماعية واضح أكثر عندهم ، و في منطقة القبائل لا تتفرق العائلة بموت الأب أبدا ، فأبناؤها و أحفادها يتابعون حياتهم المشتركة ، و حجم العائلة في القبائل كما هو الشأن في مناطق أخرى من الجزائر يمكن أن تكون غالبا في حوالي 40 أو 60 شخص عندما يعيش ثلاثة أو أربعة أجيال في أحضانها . كما نجد في منطقة القبائل العديد من المنازل بدون ساحة ، فالساحة توجد بين المساكن (منازل الأكنات توجد حول الساحة) ، و كل زوجين يحتلان مع أبناءهما منزلا خاصا و

[1] RADIA TOUALBI , **les attitudes et les representations du mariage chez les jeumes filles algerienne** , entreprise natienal du livre , alger , 1984 , p 23

يتعاطيان حياتهما الخاصة بهم ، فالساحة لم تعد مركز ، فالعائلة في منطقة القبائل

تتميز بحياة جماعية [1] .

ففي العائلة الجزائرية الأبوان يحتكران أدوار الإحتفاظ و العناية و الحماية و تربية

الطفل ، لكن النسب أو القرابة تجمع حولها عدد من أعضاء الأسرة البتريكية

الأحياء غالبا ما يقارب العشرين عضو في نفس الوحدة السكنية ، سواء غرفة

مفتوحة ، أو تحيط بساحة مركزية تسكن من طرف مجموعة إخوة متزوجون مع

زوجاتهم و أبناءهم .

الهجرة أو التحول من الريف إلى المدينة لم يحول الأدوار الأساسية للعائلة

البتريكية التي تكون جماعة متجانسة في القرى القبائلية في العائلة أو الجماعة

التقليدية ، التفوق يخص رب الأسرة البتريكية مثل الجد – الأب – العم – الإبن

البكر ... لإنه هو المسؤول ، من جهة تستطيع الأم عن طريق السلطة الأبوية لا

تحافظ إلا على حق الإحتفاظ مدة السن الأساسي للطفل ، و مدة قدرته على

الزواج [2] . و بعد عملية الزواج فإن الكثير من العائلات لا تخص الزوجة و لا

زوجها و لكن رب الأسرة البتريكية [3] و مع مرور الزمن تعرضت الأسرة

الجزائرية لتحولات و تطورات عميقة وواضحة ، أثرت على مختلف جوانب

الحياة فيها ، هذه التغيرات و التحولات التي عرفها المجتمع كانت نتيجة للهجرة و

التصنيع و التعليم ، مما أثر بشكل بارز على الأسرة ، حيث أشارت معظم

[1] مصطفى بوتفنوشنت ، مرجع سابق ، ص 15 ، ص 22 ص 24

[2] MICHEL ANDREE , OPCIT , p 274 , 275

[3] IBID , p 194

الدراسات في هذا الشأن إلى أنها بدأت تفقد شكلها و بعض وظائفها كأسرة ممتدة لتتجه نحو شكل الأسرة النووية صغيرة الحجم ، مع إحتفاظها ببعض سمات ووظائف الأسرة الممتدة .

إذن فالأسرة الجزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الممتدة أو التقليدية و الأسرة النووية الحديثة في نفس الوقت ، و مع تشبع الجيل الحديث بثقافة عصرية عن طريق التعليم و التثقيف إستطاع التحررمن السلطة الأبوية ، فظهرت قيم و معايير جديدة طبعت الأسرة الجزائرية لتعطيها شكلا يختاف كثيرا عن الشكل القديم من حيث العلاقات الداخلية و السلطة و حتى الأدوار و المكانات و الوظائف .

6-2 – الأسرة المعاصرة الجزائرية :

كانت الفكرة الشائعة أن الأسرة المركبة أو الممتدة هي نسق الأسرة السائدة في المجتمعات العربية و هي من الزوج و الزوجة و الأبناء غير المتزوجين ، و الأبناء المتزوجين و زوجاتهم و أطفالهم ، و من جهة أخرى من المحتمل أن كثيرا من الشبان قد عاشوا فترة معينة من حياتهم في أسرة مركبة خلال مرحلتي المراهقة أو الرشد ، و إستمروا في معيشتهم مع الأبناء لفترة الزواج ، قبل أن يستقلوا نهائيا بحياتهم و تكوين وحدة إنتاجية خاصة ، و قد يحتفظ الأبوان بواحد أو أكثر من أبناءهم المتزوجين لمدة معينة ، أو عاشوا معهم طوال الحياة و حتى وفاتهم ، أي أن الأسرة المركبة كانت إحدى مراحل دورا حياة الفرد و الوحدة الأسرية [1] . و لقد كان لعامل التصنيع دور مهم في

[1] سناء الخولي ، مرجع سابق ، ص 165 ، 167

التغيرات الطارئة على الأسرة من خلال تغير شكلها من الممتد إلى النووي ، حيث أن المسكن في المدينة لا يتسع لعدة أسر ، لهذا أصبح في المدينة نمط الأسرة هو نمط النواة ، فالتحق الأبناء بالتعليم الثانوي و العالي بدون الجنسين ، إضافة إلى عمل المرأة خارج البيت ليساعد في دخل الأسرة ، كما تغيرت قيم الزواج من خلال السن ، و زواج القرابة بين أبناء العمومة إلى الزواج عن طريق الحب أو التعارف ، فأصبحت البنت لا يفرض عليها الزواج و لكنها تختاره بمحض إرادتها .

كما تتميز الأسرة الجزائرية المعاصرة أي الحضرية بتقلص حجمها من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي ، فبعد أن كانت الأسرة الجزائرية في طابعها العام أسرة ممتدة أصبحت اليوم تتسم بصغر حجمها ، و إذا كانت الأسرة الجزائرية في النطاق الريفي تتحكم في إمكانية توسيع أو تغيير المسكن كلما تزايد أعضاءها ، فإن هذه الإمكانية أصبحت في الوسط الجديد أي المدينة صعبة أو مستحيلة .

فتغير نظام الأسرة الجزائرية من الممتدة إلى النووي له علاقة مهمة مع النشاط الإقتصادي ، فهذا الأخير في الوسط الريفي قائم على الزراعة مما يساعد على بقاء و إستمرار نظام الأسرة الممتدة ، و ذلك من خلال تأمين معاشها و مطالبها الضرورية بواسطة التعاون و التضامن من الجماعي في الإنتاج و الإستهلاك . فهنا الصورة تنقلب في الوسط الحضري ، ذلك أن كل زواجية مستقلة إقتصاديا عن بقية أفراد القرابة من إخوة ووالدين و أعمام ، و من ثم فإنها تؤمن معاشها إعتمادا على دخلها الشهري المتمثل في مرتب رب الأسرة العامل.

و معنى هذا أن تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي ، و لم يكن ليبرز بشكل واضح و سريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي ، أو من نموذج إجتماعي و إقتصادي إستهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة و يعتمد على الإنتاج الزراعي و الحيواني إلى نمط إجتماعي –فردي يقوم على الإقتصاد الصناعي و التجاري و يحكمه العمل المأجور في الزمان و المكان .

تبعا لهذه الحركة في المكان من الريف الى الحضر ، بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة يصل عدد أفرادها إلى أكثر من أربعين فردا ، لتتجه نحو شكل الأسرة الزواجية أو النووية ، مع ملاحظة أن هذا الشكل الجديد الذي بدأت تتسم به المراكز الحضرية بالذات يتميز من جهة أخرى بكثرة الإنجاب ، إذ يتراوح معدل أفراد الأسرة الزواجية بين 5 و 7 أفراد مع بقاءها في بعض الأحيان محتفظة بوظائف الأسرة الممتدة .

يرى علماء الإجتماع أن الحياة الحضرية أو الحياة في المدينة تؤثر على الأسرة من حيث البناء و السلطة و الإنجاب و الوظائف التقليدية للأسرة كالتربية و الضبط الإجتماعي و الدفء العاطفي لأفرادها .

و تسمح المدينة للعائلة بالتحرك في السلم الإجتماعي و الإقتصادي ، من أسفل إلى أعلى أو العكس ، كما تدفعه إلى التحرك الأفقي (الجغرافي) ، فتغير من مكان إقامة تحت ظروف فرص العمل ، بعكس الحال في الريف الذي يجعله مرتبطا بقطعة أرض معينة و بمجال إجتماعي خاص ، الأمر الذي يدفع بالعلاقات الأسرية إلى النزوع نحو الفردية ، ومن ثم إلى تقليص حجمها من كونها أسرة ممتدة ، بعدد أجيالها إلى أسرة محدودة العدد

غالبا ما تقوم على الزوج و الزوجة و أبناءهما الصغار ، و نادرا ما تضم والدي الزوجين أو أحدهما .

لقد أثرت المدينة على الأسرة الريفية النازحة إليها ، و ذلك من حيث حراك أفرادها في المجال الجزائري ، فقد ينتشر أفرادها على أحياء متباعدة تحت تأثير العمل و السكن و التعليم ، أو ينتشروا في مدن مجاورة . و من ثم يتجه حجمها إلى التقلص بالرغم من محاولة أفرادها الحفاظ على طابعها التقليدي المتسم بالروابط القرابية الصميمية ، و هذا ما نلاحظه في المناطق التي تحيط بالمدن الكبيرة ، خصوصا السكان أو الأسر الذي يسكنون الأحياء المتخلفة كالبيوت القصديرية التي يبقى محافظة على طابعها الممتد و علاقة أفرادها ببعضهم البعض ، لكنها ما لبثت أن تغيرت إلى النمط الفردي و هذا عن طريق الزواج من خارج الأسرة ، أي من غير الجماعة القرابية إضافة إلى ظروف السكن الضيق و التنقل الجغرافي بين أحياء المدينة . أما بالنسبة للسلطة في المجتمع الريفي فإنها ترتبط بالقيم و العادات التقاليد ، و هي غالبا ما تتركز عند كبار السن ، في حين نجد السلطة في المجتمع الحضري ترتبط بالوضع الإقتصادي ، و المركز الإجتماعي أو السياسي أو العلمي ، الإداري ... إضافة إلى تغير مركز المرأة ، بحيث لم تعد السلطة في الأسرة مركزة في يد الزوج ، بسبب غياب الزوج لفترات طويلة عن المنزل ، و خروج المرأة إلى ميدان العمل مما سمح لها بممارسة سلطات أوسع بالقياس إلى ما كان لها و هي في الريف[1] .

[1] محمود السويدي ، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري : تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 ، ص ص 88 ، 91 .

و لكن : إلى أي مدى وصل مفهوم الأسرة في المجتمع الجزائري ؟ ، و هل رغم بعض العوائق ، و الضغوطات على الأسرة الجزائرية و بعض المشاكل مثل النمو الديموغرافي الهائل الذي عرفه المجتمع الجزائري و أزمة السكن و التحضر السريع الذي عرفته أهم و أكبر المدن الجزائرية ؟ ، إضافة إلى إختيار الأزواج و زوجاتهم بأنفسهم ، هل نستطيع أن نفرق بين الأسرة الممتدة و الأسرة النواة في مجتمع نامي مثل مجتمعنا ؟

إن تعريف الأسرة في المجتمعات السائدة في طريق النمو ، و من بينها مجتمعنا الجزائري ما زالت تضم إلى جانب الوالدين و أولادهما غير المتزوجين ، تضم أيضا الأولاد و خاصة الذكور المتزوجين ، و هذا ليس فقط بسبب أزمة السكن ، و إن كان يعد العامل الحيوي وراء الإنتقال من الأسرة الممتدة إلى الاسرة الزواجية ، و إنما خاصة لأن الأسرة الزواجية في هذه المجتمعات ما زالت ترى في إنفصال الأبناء عنها عند الزواج أمر غير محبوب فيه مطلقا ، و ينتج عنه صراعا كبيرا بين جيل الأباء و جيل الأبناء ، فالامر بالنسبة لهذه الأسرة أعمق من مجرد شكل السكن شكليا أو حجما ، و إنما يعبر عن إنقطاع بين تواصل ثقافة أجيال الأسرة الذي يعد جوهر هذه العلاقة الأسرية بين جيل الأباء من جهة و جيل الابناء من جهة أخرى [1] .

لقد أثبتت الدراسات الإجتماعية التي أجريت حول طبيعة المجتمعات و الأسرة الموجودة فيها بأنه لا توجد أسرة ممتدة خاصة ، و لا أسرة زواجيه خاصة ، كما يوجد مجتمع حضري خاص ، و لا مجتمع ريفي خاص في أي مجتمع من المجتمعات ، عندما توجد

[1] مجلة علم الإجتماع ، مرجع سابق ، ص 41 .

معا الأسرة الممتدة و الأسرة الزواجية ؛ كما يوجد معا المجتمع الريفي و المجتمع الحضري في المجتمع الواحد مع الاختلاف في درجة وجودهما من بيئة إجتماعية إلى أخرى .

ملخص الفصل :

نظرا للتغيرات التاريخية و الإجتماعية و الإقتصادية و العمرانية التي شهدتها مختلف المجتمعات دون إستثناء المجتمع الجزائري ، و لا سيما في بيئاتها الحضرية ، فقد تقلص عموما هذا الشكل الممتد للأسرة ، بحيث أصبح يتكون الآن غالبا من الزوج و الزوجة و أولادهما الذكور و الإناث غير المتزوجين ، و من الأبناء المتزوجين و زوجاتهم و أبناءهم فقط .

فالأسرة الجزائرية سواء في البيئة الريفية أو الحضرية منه ، و حتى في وسط الأشخاص الساكنين في المناطق الحضرية الكبرى و لسنوات عديدة ، و الذين يعيشون في ظل شكل الأسرة النووية أو الزواجية ما زالت تتميز بالطابع الإمتدادي الواسع النطاق ، و لما لها من إهتمامات التي تخص القضايا الرئيسة كالزواج و الطلاق و عمل المرأة ، و كل ما يتعلق بهم من أمور كالإختيار للزواج مثلا ، و الخطبة ، و اللقاءات بين المقبلين على الزواج قبل الخطبة و أثناءها و شكل الطلاق ...

إذن فالأسرة الجزائرية عموما هي أسرة تتميز و تسير نحو الطابع الزواجي أو النواتي ، و لكن يبقى هذا الأمر يمس شكل الأسرة و حجمها ، أي تمس النواحي الشكلية منها فقط ، أما النواحي الثقافية و المتعلقة بالإعتقادات و القيم و العادات ، و كل ما هو مكون للهوية الشخصية الجزائرية ، لأنها مازالت تسير نحو مسار أكثر إتساعا في الإتجاه

المحافظة و لا دخل نهائيا للمستوى التعليمي أو حتى المستوى الثقافي لمعظم أفراد هذا

المجتمعة و هذا نظرا للعلاقة الجدلية المتبادلة التأثير و التأثر بين الأسرة و المجتمع[1] .

---

[1] المرجع نفسه ، ص 43 ، 44 .

الفصل التالث

ظاهرة الزواج

تمهيد:

مر الزواج في الجزائر بعدة مراحل، فبعد أن كان النمط التقليدي للزواج هو السائد كزواج الأقارب أي الزواج الداخلي وكذا تحمل الأولياء زواج أبنائهم وبناتهم تغير هذا النمط وتغيرت معه ظروف المجتمع، فأصبح الزواج يتم في سن متأخر عما كان عليه في حدود 15 سنة في المتوسط وشيئا فشيئا بدأ السن في التقدم إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن في حدود 27 سنة عند الإناث و31 سنة عند الذكور ومع وجود شريحة كبيرة من الشباب، أي هم في سن الزواج (15-49) سنة إذ نجد أغلبهم عزاب بنسب كبيرة، كما أصبحت مقومات الزواج عائق أمام أغلبيتهم، فمنذ مجيء الإسلام أصبح للمهر أهمية بالغة لدى المجتمع الاسلامي كونه شرط من شروط الزواج إلا أن قيمته لم تحدد بالضبط فهو يختلف من مكان لأخر ففي بعض الأماكن هو شيء رمزي إلا أنه في بعض المناطق الأخرى شيء خيالي، وكذا بالنسبة للمراحل التي تتم قبل الزواج من خطبة وعرض أزياء وحفل الزفاف تختلف من منطقة إلى أخرى، فالغالب في المجتمع الجزائري أنه توجد فيه تقاليد كثيرة باختلاف مناطقه، مع تواجد المجتمع في وضعية صعبة من الناحية الإقتصادية أصبحت عائق أمام شباب اليوم رغم المجهودات المبذولة من طرف رجال الدين من أجل ترك هذه العادات التي لا تسهل ولا تخدم الشباب في القدوم على الزواج.

1-الزواج في الديانات السماوية

1-1-الزواج و العزوبة في الديانة اليهودية :

الزواج منذ عهد الرعي على ما بعد عصر موسى عليه السلام مجرد تصرف مدني يتم بلا مقدمات أو إجراءات و ينتهي بلا إجراءات و لا إرادة للمرأة و لا إختيار بل عليها القبول بالرجل الذي إختارها والدها أو وليها تتزوجه راضية أم كارهة . و قوام الزواج هو الثمن (المهر) الذي يمدها الرجل الراغب في الزواج، لذلك فإن للمهر أهمية بالغة و مازال هو قوام الزواج و جوهرها عند اليهود .

و الزواج له إرتباط وثيق بالإقتصاد عند اليهود ، و من أبرز صور الأنكحة عند اليهود زواج البيوم و مفهومه هو أن الزواج إذا توفى و لم يخلف تتزوج أرملته أخاها فإذا ما كان أخوة الزوج المتوفى و الذي لم يخلف صغارا ذهبت إلى بيت أبيها حتى يكبر أحد الإخوة و في حال عدم وجود أخ للمتوفي يلزم المرأة بالزواج بأحد أقاربه المقربين [1]

إذ نصت الشريعة اليهودية على أن الزواج فرض ديني على كل إنسان القيام به و قد عرف المجتمع اليهودي نظام الزواج الذي يبقى من أهداف المحافظة على ثروة العشيرة ، و يتمثل في الزواج من بنت الخال ، و إن لم يتيسر فواحدة من بنات العشيرة ، و كانت العمة و بنت الأخ و الأخت من الأب دون الأم لسن من المحرمات و قد عرضت التوراة عدة حالات عن الزواج من هذا النوع ، ثم جائت لتحرم الزواج من جملة من النساء المذكورات سابقا كما حرمت على الكهان الزواج من غير اليهوديات ، كما أن الزواج غالبا ما يتم ليقيم مراسيم

[1] عمر رضا كحالة، مرجع سابق، ص50،48

محددة، و في مرحلة تاريخية معينة إعتبروا الزواج رابطة مقدسة يجب أن تعقد تحت رعاية الكهان [1]

1-2-الزواج في الديانة المسيحية :

بعد ظهور المسيحية إنتشرت الرهبانية و ظهر الرهبان الذين إنقطعوا للعبادة و امتنعوا عن ممارسة الحياة الزواجية و ذلك جاء في رسالة القديس بوليس الأول إلى كونتروس أنه حسن للرجل أن لا يلمس إمرأة و لكن بسبب الزنا فليكن لكل واحد رجلها و ليس لإمرأة تسلط على جسدها و للرجل أيضا و لكن إن لم يضبطوا أنفسهم فليتزوجوا، لأن الزواج أصلح من الإنحراف . [2]

و بين الإبا حية و التحريم كان لدعوة الزهد في الحياة الدنيا أثرها على الفكر و الفقه المسيحي و على الرغم من قبول السيد المسيح ما جئت لأقضى على الناموس بل لأكله.

فإن الخلاف الجوهري في شؤون الزواج بين رجال الفقه المسيحي و اليهودي يحتاج لوقفات . إذ فضلت المسيحية بين الجانب الإقتصادي و الزواج على خلاف أمر الزواج عند بني إسرائيل الذي إرتبط إرتباطا وثيقا بالعوامل الإقتصادية المادية و بحكمته في عوامل سياسية و تاريخية .

و قال علماء النص المسيحي و التاريخ إن السيد المسيح عاش بين الفقراء و المساكين بلا زوج و لا أولاد و إتفقوا على أنه لم يحرم الزواج بل بدأ حياته العامة بالظهور في حفل قانا

[1] صلاح مصطفى الفوال ، سوسيولوجيا الحضارات القديمة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1981 ، ص 300 .
[2] عمر رضا كحالة ، مرجع سابق ، ص 55، 56

الجليل و بارك الحفل بأن أجرى هناك أولى معجزاته Ù و قال إن Ÿ خلق الإنسان منذ بدأ الخليقة ذكرا أو أنثى لذا يترك الرجل أباه و أمه ويلتصق بامرأته و يكون الإثنان جسدا واحدا

.1-3-الزواج في الديانة الإسلامية :

لقد إهتم الإسلام بالزواج و رغب فيه و جعل له شروط و أحكام خاصة بغية تنظيم العلاقات الجنسية في إطار شرعي سليم Ù فعن عكاف بن وداعة الهلالي أن رسول Ÿ صلى Ÿ عليه و سلم قال يا عكاف ألك إمرأة Þ قال لا Ù فقال عليه الصلاة و السلام : فأنت إذن من إخوان الشياطين Ù و إن كنت من رهبان النصارى فإلحق بهم و إن كنت منا فأنكح Ù فإن من سنتنا النكاΘ .

« و في مجال أهلية الزواج اختلف الفقهاء المسلمون في تحديد سن البلوغ الذي تتم به أهلية كل واحد من الإناث و الذكور للزواج Ù فقسموا مسار الحياة الإنسان من ولادته إلى بلوغه إلى ثلاثة مراحل هي :

مرحلة الطفولة و تمتد من الولادة و حتى إتمام السبع سنوات تقريبا و فيها يكون صبيا غير مميز و تصرفاته غير معتبرة في الزواج ثم مرحلة التمييز و تمتد من السابعة حتى سن البلوغ و فيها يكون صبيا مميزا و تصرفاته تحتاج إلى إجازة وليه Ù ثم أخيرا مرحلة البلوغ الجسماني لأهلية الزواج و تبدأ تقريبا عند إتمام السن الثامنة عشر للذكور و تمام السابعة عشر

للفتاة ، و يستنتجون من ذلك أن الصغير غير المميز ليس أهلا للزواج أبدا و أن الصغير المميز تتوقف أهلية لعقد على موافقة وليه ، أما البالغ فيرى جمهور الفقهاء أنه أهل للزواج »[1]

كما أن الإسلام وضع قواعد و أسس لإختيار الزوجة و طالب المسلمين بإتباعها لتحقيق السعادة الزوجية ، فوضع الدين هو الأساس الأول لإختيار كل من الزوجين للآخر ، فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم (تنكح المرأة لأربع : لمالها و لحسبها و لجمالها و لدينها ، فأظفر بذات الدين تربت يداك) متفق عليه

إن الزواج في تعريف الشارع و حكمه ليس عقدا يتم بإيجاب و قبول ... لقد جعله الله سبحانه ميثاقا تتحمل الضمائر التي تعرف معنى الميثاق مسؤوليته و تكافح جهدها في سبيل المحافظة عليه و الوفاء به مما قد يعترضه من شدائد و صعوبات ولا يكتفي العلي القدير بجعله ميثاقا غليظا و عهدا قويا يتعذر حله فيربط القلوب و يحفظ المصالح و يندمج به كل من الطرفين في صاحبه فيتحد شعورهما و تلتقي رغباتهما ،و رقابة الله ماثلة أمامهما لا يمكن تناسيه ولا تقع النعلة عنه ,

2- أشكال الزواج :

هناك شبه إجماع بين الدارسين في علم الإجتماع على أن تاريخ الزواج الإنساني قد طرح أشكالا أساسية (الوحدانية – تعدد الزوجات – تعدد الأزواج – الزواج الجماعي)

1 – وحدانية الزواج من الأشكال المفضلة في كثير من المجتمعات و معناها زواج رجل واحد من إمرأة واحدة ، و هذا الشكل منتشر على أوسع نطاق عالميا بل إن هناك مجتمعات ترفض

[1] عبد العزيز سعد ، الزواج و الطلاق في قانون الأسرة الجزائرية ، دار البحث ، قسنطينة ، ط2 ،بدون سنة ، ص 93 .

كل أشكال الزواج ما عدا الوحدانية ، إلا أن هذا لا يعني أن الزواج لا بد و أن يحدث مرة واحدة طوال العمر فقط ، بل يمكن السماح بالزواج مرة أخرى في حالة الطلاق أو الوفاة أحدج الزوجين .

2-1- تعدد الزواج :

و هو الشكل الذي يعتبر عكس وحدانية الزواج و هناك أنواع عديدة من مثل الزواج من داخل القبيلة أو العشيرة و يسمى – الزواج الداخلي – و هو على خلاف الزواج الخارجي الذي لا يجوز حدوثه بين أعضاء القبيلة أو العشيرة لإنتمائهم لطوطم واحد فيعتبرون إخوة و يحرم زواجهم و بالتالي لا بد أن يكون الزواج خارجيا أما الزواج التعددي فيشير إلى الزواج بكثيرين و هو ينقسم إلى ثلاثة أنواع :

- زواج رجل واحد من عدة نساء و يسمى تعدد الزوجات
- زواج إمرأة واحدة من عدة رجال و يسمى تعدد الأزواج
- زواج عدة نساء من عدة رجال و يسمى الزواج الجماعي

2-2- تعدد الزوجات :

هو أكثر الأشكال التي أشرنا إليها و خاصة في المجتمعات البدائية أو النامية و يدل من ناحية منه على المكانة العالية و التميز و الثراء أما لماذا يتخذ الرجل أكثر من زوجة فهناك ظروف و دوافع عديدة تؤدي إلى ذلك .

فإلى جانب إظهار المكانة العالية و الهيبة ، توجد في بعض الحالات الحاجة أو الرغبة في الإنجاب و خاصة إنجاب الذكور هذا و عادة ما يراعي في الأسرة التي تتعدد فيها الزوجات عدة إعتبارات و متمثلة في التساوي في الحقوق و كذا الإقامة في مكان مستقل لكل زوجة و الزوجة الأكبر سنا تكون لها مميزات و نفوذ معروف .

2-3- تعدد الأزواج :

و هو شكل نادر الحدوث ، و محدود الإنتشار للغاية ، و يكون الأزواج في معظم الحالات من الأشقاء ، فهم إخوة في البنية ، و ينتمون إلى نفس الجيل، و يقلل هذا الوضع إلى حد كبير من درجة الغيرة بين هؤلاء الأزواج ، وهو معروف في قبائل مثل « لتودا» «TODA » في الهند أنه عندما تتزوج إمرأة من رجل فإنها تصبح زوجة لإخوته في نفس الوقت ، و يرجع نظام تعدد الأزواج في الواقع إلى ظروف الفقر الشديد مما يجعل من الصعب على كل أخ أن يتزوج من إمرأة بمفرده، و بالتالي يشترك الإخوة في الزواج من إمرأة واحدة، و في المجتمعات التي تأخذ بنظام تعدد الأزواج تنتشر ممارسة قتل الأطفال من الإناث حتى لا يزيد عدد النساء عن النسبة المطلوبة .

2-4- الزواج الجماعي :

من المعتقد أن هذا الشكل من الزواج كان سائدا في المجتمعات البدائية في العصور القديمة ، إلا أن هذا الرأي لم يتأكد بصورة علمية دقيقة حتى الآن و هو يعني زواج عدد محدد من الذكور من عدد مساو لهم من الإناث إلا أن هذا الشكل من الزواج نادر الحدوث في

الوقت الحالي إلا في حالات فردية تعتبر شاذة إلى حد كبير . و قد قام لاري Lary و كوستنتين Constantin بدراسة عن الزواج الجماعي في أمريكا ، حيث ركز على عشر زيجات معظمها لا يقل عن أربعة أشخاص و قد تبين من نتائج الدراسة أن آلية معيشة هذه الزيجات معقدة للغاية من حيث المسائل الحالية والقرارات و الطعام و الإنجاب و الصراعات الشخصية .

3-تطور الزواج في المجتمع الجزائري:

إذا تحدثنا عن الزواج في المجتمع الجزائري فمن الضروري أن نتحدث عن العائلة الجزائرية بصفتها الركيزة الأساسية للمجتمع، فالعائلة الجزائرية لها خصائص وعادات وتقاليد أغلبها مستمدة من الشريعة الإسلامية، والزواج يخضع لعادات وتقاليد خاصة وقد عرفت الأسرة الجزائرية عدة تغيرات وتحولات في بنيتها ووظائفها متأثرة بذلك بعوامل التغير الاجتماعي، فالأسرة الجزائرية في أصلها أسرة موسعة، تستطيع أن تشمل مجموعة من الأسر النواتية، وتتسع لتشمل جماعة قرابية كبيرة، تجمع مسكن واحد يعد بالدار الكبيرة وتكون السلطة للأب، إلا أن النمط الغالب اليوم هو نمط الأسرة النواتية والتي انتشرت بكثرة في المدن.

3-1-الزواج في مرحلة ما قبل الاستعمار

تميزت الأسرة الجزائرية في مرحلة ما قبل الاستعمار بنمط الأسرة الممتدة، حيث كانت هذه الأخيرة تضم مجموعة من الأسر الصغيرة، التي تربطهم روابط قرابية ودموية يخضعون

لساطة الأب الذي يمثل القائد الروحي لهذه الجماعة الأسرية، وكانت الأرض تمثل بالنسبة لها الأساس الاقتصادي لها، تنتج وتستهلك اعتمادا على العمل المشترك لإفرادها فى الأرض.

وتحتل مصالح الجماعة القيم الاجتماعية المرتبة الأول داخل العائلة، حيث يخضع الفرد لتعليمات الجماعة خاصة فى مسألة الزواج، لذا كان نظام الزواج من أهم النظم القرابية التي يجب مراعاتها، فالزواج ضمن العائلة الجزائرية الممتدة ليس معناه استقرار رجل معين، وإنما توسيع عائلة والده على حساب ممتلكاتها المادية والاجتماعية، ومن حيث العدد باعتبار الأبناء خاصة الذكور أيدى عاملة.لهذا كانت العائلة هي التي تتحكم في عملية الاختيار حيث يوكل الأمر للكبار *دار الكبيرة * محافظة على العادات والتقاليد.

3-2-الزواج أثناء الفترة الاستعمارية

في الفترة الاستعمارية بقى الزواج التقليدي هو النمط السائد فى الجزائر حيث كانت العائلة هي التي تتولى عملية الاختيار ،وكان الزوج لايلتق زوجته إلا في ليلة الزفاف محافظة على العادات والتقاليد التي تمنع اختلاط الرجال بالنساء ومحافظة على قيم المجتمع الجزائري.

وباندلاع الثورة التحريرية تغيرت معالم كثيرة فى المجتمع الجزائري وخاصة فى الأسرة حيث خرجت المرأة من عزلتها، ووقفت جنبا إلى جنب مع الرجال، مما مكنها من الحصول على قيمة ومرتبة أساسية في المجتمع، كما تغيرت عدة موازين وأصبح الاختيار للزواج يتم بحرية بين الرجل والمرأة دون تدخل الأهل خاصة إن المرأة أصبحت تختلط بالرجل بحكم وجودها في صفوف جيش التحرير فكانت عملية الزواج تتم أحيانا في صفوف الجبهة.ويقول «**فرانز فانون**»

الزواج بين المجاهدين لم يصبح يتم بين عائلتين فقط لكن الترابط كان اختياري حيث للخطيبين الوقت للتعارف.[1]

3-3-الزواج بعد الاستقلال

لقد كان الزواج في الماضي يعود فيه الاختيار للعائلة،أما بعد الاستقلال أصبح الشباب يفضلون الاختيار الحر للشريك، إذ يعتقدون أنه باختيارهم الحر للشريك والمبنى على العاطفة المتبادلة سوف يضمنون التوازن فى حياتهم الزوجية المقبلة،بينما يعتقد الآباء أنه باختيارهم الزوجة للابن سوف يحتفظون بمهمات كبيرة داخل العائلة.

إن فالزواج في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال عرف تغيرا ملحوظا،رغم أن بعض العائلات بقيت محافظة على العادات والتقاليد،فإذا كان الاختيار في القديم يعود إلى العائلة فحاليا تغيرت الموازين وأصبح الشباب يفضل الاختيار الحر وفى بعض الأحيان هناك اختيار مشترك بين الأبناء والوالدين وبالتالي يكون الزواج اختيار بين الخطبين أكثر مما هو إرغام عائلي.[2]

[1]/Fanon (Frantz) ; **Sociologie d'une Révolution**, Ed Maspero, Paris, 1962, P 106.

[2] مصطفى بوتفنوشات،**العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة**،ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 261.

4-السن وعلاقته بالزواج

سنتعرض في هذا التحليل الى ربط متغير السن بمتغير الزواج,فهذا الاخير يرتبط ارتباطا وثيقا بالزواج وعليه سنتعرض الى تأخر الزواج في المجتمع الجزائري واختلافه حسب المناطق .

4-1-تأخر الزواج لدى المجتمع الجزائري

إن ظاهرة تأخر سن الزواج ظاهرة لم يشهدها المجتمع الجزائري قديما بالشكل الحالي.نتيجة للتغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري ومست مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إذ يتأثر نمط الزواج في الجزائر بعوامل عديدة ترتبط بالقيم الاجتماعية والعوامل الاقتصادية والتركيب العمري للمجتمع ومن أهم العوامل المحددة لهذا النمط فروق العمر المفضلة أو السائدة بين الزوجين وتوافر الطرف الأخر بالموصفات المطلوبة والتكلفة الاقتصادية للزواج،إضافة إلى وجود فرص التعليم والعمل قد تؤخر الزواج.[1]

ويعتبر السن عند الزواج الأول من المؤشرات الأساسية التي تسمح لنا قياس كثافة الزواجية،وتأخر سن الزواج في الجزائر ظهر جليا منذ نهاية سنوات الثمانينات.

فنجده يرتفع تقريبا ب:4 سنوات عند النساء بين 1987و1998 وبـ3.7 سنة ،وفي نفس الفترة عند الرجال،وهذا الجدول يوضح تطور متوسط سن الزواج من 1948 إلى 1998.

[1] وزارة الصحة والسكان ، **المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل**، 1992 ،ص 197.

الجدول رقم (3-1) يبين سن الزواج الأول لدى الجنسين خلال الفترة (1948-1998)

السنوات	السن عند الزواج الأول		
	الذكور	الإناث	الفرق
*1*1948	25.8	20.8	5.00
*2*1954	25.20	19.70	5.50
*2*1966	23.80	18.40	05.40
*2*1970	24.40	19.30	05.10
*3*1977	25.30	20.90	04.40
*3*1984	27.40	22.10	05.30
*3*1985	27.60	22.10	05.50
*3*1987	27.70	23.70	04.00
*3*1992	30.20	25.80	4.40
*3*1998	31.30	27.60	03.70

1/ COLLECTION.STATISTIQUE DEMOGARPHIE ALGERIENNE ONS.1998 P10

2/KOUAOUCI(a).FAMILLES.FEMMES ET CONTRACEPTION OP.P34

3/ONS.ANNUAIRE.STATISTIQU.DE.L'ALGERIE.N^0 19.2001.P35

من خلال الجدول رقم (3-1) نلاحظ أن سن الزواج كان في حدود 25.20 سنة للذكور ذلك في سنة 1954 أما الإناث فقد بلغ سن الزواج لديهن في نفس السنة 19.70 سنة لينخفض هذا السن الى 23.80 سنة لدى الذكور و 18.40 سنة لدى الإناث في 1966 ليصل في 1970 إلى 24.40 سنة للذكور و 19.30 سنة للإناث.

تميزت هذه الفترة(1954-1970) بانخفاض في السن عند الزواج الأول لدى الجنسين وما يفسر ذلك هو ارتفاع عدد المواليد.

أما في سنة 1987 بلغ سن الزواج عند الذكور 27.70 سنة والإناث 23.70 سنة ليرتفع سنة 1992 إلى 30.20 سنة لدى الذكور و25.80 سنة لدى الإناث وأخيرا بلغ سنة 1998 عند الذكور 31.30 سنة وعند الإناث 27.60 سنة.

تميزت هذه الفترة (1987-1998) بارتفاع كبير في سن الزواج لكلا الجنسين ويعود هذا الارتفاع لعدة أسباب منها المستوى المعيشي (الوضعية الاقتصادية)، ارتفاع المستوى التعليمي.......الخ

4-1-سن الزواج حسب مختاف المناطق

جدول رقم(3-2) يوضح سن الزواج حسب المناطق المختلفة 1998 [1]

المنطقة	السن حسب الجنس	
	الذكور	الاناث
المناطق الداخلية(المدن)	**31.79**	**27.9**
ضواحي المدن	**30.77**	**27.18**
المناطق المبعثرة	**29.97**	**26.86**
المعدل الوطني	**31.30**	**27.60**

يوضح لنا هذا الجدول سن الزواج لدى الذكور والإناث حسب المناطق المختلفة إذ نجد أن هناك ارتفاع مهم في معدل سن الزواج بالمدن الداخلية مقارنة بالمناطق المبعثرة حيث نجد 31.79 سنة مقابل 29.97 سنة بالنسبة للذكور ونجد 27.90 سنة مقابل 26.86سنة بالنسبة لأناث خلال سنة 1998.وبتالي معدل الزواج مرتفع بالمدن مقارنة بالريف لدى الجنسين.

[1]COLLECTION.STATISTIQUE RECENSEMENT GENERAL DE LA POPULATION ET DE L HABITAT 1980, P10.

وهذا التفاوت راجع الى أن المناطق المبعثرة أي أن الريف ليس به مشكل للسكن وكذا الزواج أقل تكلفة من الزواج الموجود في المدن.

5-تطورالزواجية في المجتمع الجزائري

الزواجية من الظواهر الديموغرافية التي تفتقر للبحث والدراسة وقد ظل الزواج مهملا طيلة عقود من الزمن لا سيما وأنه من المتغيرات الدالة على التنمية والتغير الاجتماعي، ويمكننا تناول مشكلات التنمية والتغير على ضوء النتائج الامبريقية المتوصل إليها.

ولهذا المعطيات المستعملة اعتمدت على معطيات التعداد العام للسكان والسكن والتحقيقات الاجتماعية والاقتصادية والصحية المزودة من الفهارس والبيانات حول الزواجية.

وقد دلت بعض الأبحاث التي أجريت عام 1986 بشان الخصوبة ان نموذج الزواج في الجزائر شهد تغيرا هاما ساد النموذج الأولي، المتمثل في انتشار الزواج المبكر كما شهدت الجزائر في 1987 سيادة الخصائص الرئيسية لنموذج الزواج المتمثلة في تأخر متوسط سن الزواج على عكس ماكان في الفترة السابقة وانتقال متوسط سن الزواج عند الزواج الأول من 18.3 إلى 25.26 سنة بين سنتي 1970و 1986 .

أما نسبة91% من مجموع النساء غير العازبات حسب مسح 86 فالتمدرس وعمل العازبات وأزمة السكن والبطالة أسهمت بدرجات مختلفة في تأجيل سن الزواج لدى الجنسين لا سيما لدى الفئة العمرية المرتفعة.

الجدول رقم (3-3) يوضح عدد الزيجات ومعدلات الزواج خلال فترة (1990-2000)

السنوات	عدد الزيجات المسجلة	معدل الزواج%
1990	149345	05.97
1991	151467	5.91
1992	159380	06.07
1993	153137	05.69
1994	147954	05.38
1995	152786	05.45
1996	156870	05.49
1997	157831	05.43
1998	158298	05.36
1999	163126	05.45
2000	177548	5.84

1/O.N.S COLLECTION STATISTIQUE, N^{0} 305, 2000,P04.
2/DIRCTION DE LA PLANIFICATION ET TERRTOIRE STATISTIQUE DEMOGRAFHIES, 2000, P50.

*معدل الزواج يحسب : عدد الزيجات في سنة ما ÷ على عدد السكان في منتصف السنة

عرف المعدل الخام للزواج تراجعا خلال التسعينات حيث إنتقل من 05.97 % خلال سنة 1990 إلى 05.69 % في 1993 ثم في سنة 1994 إلى 5.38 % إنخفض بمقدار 0.28 %

و0.59% على الترتيب ثم سجل إرتفاعا طفيفا بعد سنة 1995 إذ بلغ 05.45 % وبلغ 5.84 % في سنة 2000.

من خلال هذا المعدل نلاحظ أنه في هذه الفترة الممتدة بين 1990 و2000 مرة يتجه نحو الإنخفاض ومرة نحو الإرتفاع ولكن ليس بالشكل الكبير إلا أنه بقى متوسط سن الزواج في الإرتفاع لكن الديموغرافيين يعتبرون المعدل الخام ليس بالأمر الدقيق لأنه يتعلق بقسمة الزيجات المسجلة في سنة ما على عدد السكان في منتصف السنة، فكل شخص هو في الفئة العمرية 15-49 سنة نقصد ب49 سنة منقضية و50 سنة فعلية هو معرض لظاهرة الزواج أي خروج من العزوبية إلى الزواج.حيث أن الديموغرافيين لا يأخذون بعين الإعتبار ما بعد السن 50 سنة، ويعتبرونه عزوبة نهائية إلا أننا أدخلنا معدل الزواج في هذا البحث لإفادتنا ببعض النتائج.

5-1-رزنامة الزواجية

إن متوسط الأعمار عند الزواج الأول على ضوء نسب العزاب المسجلة في كل التعدادات والتحقيقات في الجزائر قد شهدت تزايدا هاما لكلا الجنسين في ثلاث عقود الأخيرة كما شهدت نسب النساء غير العازبات انخفاض لدى الفئات العمرية التي تتراوح بين 15 و29 سنة ونلاحظ في كل السنوات أن الرجال المعنيون بالانخفاض شأن النساء تماما ويقدر هذا الانخفاض ب:46 % لدى النساء وبنسبة 76 % بين 1966-1987 فقد كان متوسط سن الزواج منخفض حتى سنة 1970 عند الأعمار الشابة، وشهدت الفترة ما بعد الحرب في

الجزائر في الستينات مرحلة تشبيب سن الزواج وقد وضع المشرع الجزائري السن القانوني 21 سنة للرجال و18 سنة للإناث ومن المؤكد أن هذه الإجراءات ليست هي العامل المباشر في ارتفاع سن الزواج المسجل عام 1987 إذ ينبغي النظر إلى هذا الارتفاع في سياق التغير الاجتماعي والاقتصادي مع إشارة للعادات الزواجية.

ان فحص تطور نسب العزاب لاسيما فئة الأعمار بين 15-19 سنة و 20-24 سنة طيلة 30سنة تسمح بصورة بديهة بتسجيل ديناميكية تطور الزواجية في الجزائر بينما في الستينات كانت نسبة النساء الجزائريات العازبات في ارتفاع عند الفئة العمرية 15-19 سنة تقدر ب:45% على العموم أن رزنامة الزواجية في الجزائر تميل إلى التأخر عند انتقالنا إلى أجيال أكبر سنا بالقياس مع الأجيال الشابة، وبتالي فحالات الزواج المبكر أوشكت أن تختفي تماما.

5-2-تطور نسب التزويج

لقد نتج عن إرتفاع نسب العزوبة إنخفاض حصة الأشخاص المتزوجين حيث إنخفضت حصة المتزوجات من63.8% في 1970 إلى 46.4% في 1987 لتصل إلى 42.3 % في 1992 إلى 31.8 % في 1998 .

أما حصة المتزوجين فقد انخفضت من 63.6 % في 1970 إلى 43.7 % في سنة 1987 إلى 40 % في سنة 1992وفي 1998 كانت 30.3 % أي تتطور بنفس النسب لدى الجنسين.

إن هذه البيانات تم جمعها من معطيات الإحصائيات الشاملة للسكن والسكان 98.87.77 إذ نجد النسبة أكثر عند 20 سنة وهذا التغير يعود إلى التحول الاقتصادي والاجتماعي.

5-3-تطور نسب العزاب

يمكننا ملاحظة ارتباط ظاهرة رزنامة الزواجية وتطور نسب العزاب، وقد نشأت هذه الظاهرة من جملة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أسهمت في انتشارها.

ولقد هدمت الأنساق الثقافية التقليدية المتمثلة فى القيم الريفية التي كانت تدفع المجتمع إلى التبكير في سن الزواج لكن ظاهرة التبادل الثقافي بين المجتمعات أدت إلى تبنى الأجيال ما بعد الاستقلال لقيم الحرية الفردية والاهتمامات الاجتماعية المتمثلة في الطموح العلمي والمادي الذي جعل الشباب يقبلون على انتهاج نموذج الحرية الفردية لأنهم قد حققوا ذاتهم في مجالات الثقافية والاجتماعي جعلتهم يعزفون عن الزواج مما كان من الأسباب المباشرة في تطور نسب العزاب فهذه العوامل تخص فئة الجامعين والإطارات العليا ورجال الأعمال الذين لا تمنعهم الأسباب المادية من الزواج.

بالمقابل هناك فئة أخرى من البطالين أو العمال الأجراء وموظفين صغار أصحاب المداخل المحدودة الذين يقيمون غالبا في الأحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية العالية حيث تسود أزمة السكن مما يجعلها من العوامل المباشرة في امتداد ظاهرة تأخر سن الزواج.

ومن ثمة يمكننا اعتبار تقلص ظاهرة الزواج في الفئات العمرية الممتدة بين (15-29) سنة يؤدى بالضرورة إلى ارتفاع نسب المتزوجات إلى الفئة العمرية (30-35) سنة ويترتب عنه ظاهرة التقلص في السن الانجابى.

-تطور نسب العزاب(15-49) سنة

-الفئة العمرية (15-19) سنة:

نستنتج من خلال المعطيات أن نسب العزاب في هذه الفئة تكاد تكون عامة بلغت 99% عام 1998.

ولعل السبب الكامن وراء هذه الظاهرة هو انتشار القيم الثقافية التي لا تحبذ الزواج المبكر بينما القيم التقليدية كانت تحث على الزواج المبكر.

-الفئة العمرية(20-24)

شهدت هذه الفئة انتقال في سنة 1987 إلى بلغت النسبة 80.3 % وفى 1992 بلغت 89.3 % لتصل إلى 97.25 % سنة 1987.

ويمكن القول أن عزوف أفراد هذه الفئة عن مسؤوليات الزواج التي يرونها أكبر من قدراتهم المادية.

-الفئة العمرية (25-29)

شهدت هذه الفئة العمرية نسب متطورة تمثلت في ارتفاع من 19.3 % في 1977 إلى 46.1 % سنة 1987 وبلغت 77.25 % سنة 1998 .نتيجة بعض العوامل المتمثلة فيمايلى:

-انخفاض المستوى المعيشي-انتشار البطالة-أزمة السكن.

فضلا عن تغير القيم الثقافية مما أدى إلى تغير النموذج الزواجى وكانت من نتائج ذلك انتشار القيم الفردية.

-الفئة العمرية (30-39) سنة

تكشف النسب عن تأخر الرجال عن الزواج على ضوء التعداد في 1998 حيث بلغت النسب 12.6% .نتيجة عوامل مادية وعوامل معنوية وثقافية كاختيار شريك الحياة أو شريكة الزواج.

-الفئة العمرية (40-49) سنة

في الغالب في هذه الفئة يكون تقريبا كل الرجال متزوجين فالنسبة كانت 2.30 % في 1998

. جدول رقم (3-4) تطور نسب العزاب 1977-1998

السنوات / فئات السن	1977	1987	1992	1998
15-19	96.7	99.5	99.3	99.90
20-24	66.7	80.3	89.3	27.25
25-29	19.3	46.1	49.6	77.25
30-34	5.8	18.2	18.2	77.73
35-39	3.0	3.2	6.3	12.67
40-44	2.0	2.3	3.5	4.44
45-49	1.3	1.5	2.6	2.3
المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات.				

-تطور نسب العازبات في السن(15-49) سنة

يمكن اعتبار ظاهرة ارتفاع نسب النساء العازبات (15-49) سنة نتيجة عوامل متشابكة مادية ومعنوية.

وتأسيسا على نسب الإحصائية فان نسبة العازبات ترتفع من 27.09 % في سنة 1977 إلى 38.87 % في سنة 1987 لتصل إلى44.63 % في سنة 1962 و 49.58% في سنة 1998 .[1]

-الفئة العمرية (15-19) سنة

على ضوء المعطيات الإحصائية التي تم إجراؤها منذ 1977 إلى 1998 تبين لنا الارتفاع الكبير عند هذه الفئة العمرية

ففي مطلع السبعينات بدأت النسبة ترتفع لتصل إلى 67.6 % في 1970 و 90.5 % في 1987 إلى 97.43 % في 1998.

ومن العوامل المباشرة التي أسهمت في إرتفاع نسبة العازبات هي ظاهرة التمدرس التي جعلت الإناث يقضين فترة طويلة في الدراسة مما يؤدى إلى تأخر سن الزواج.

فقد كشفت معطيات 1998 زوال ظاهرة الزواج 15-19 سنة وتكاد تكون شاملة بلغت النسبة 97.43 %.

[1] التعداد العام للسكن والسكان التقرير النهائي، الجزائر،1998.

-الفئة العمرية(20-24) سنة

ما نلاحظ من نسبة العازبات في هذه الفئة تبين الامتداد نحو الارتفاع بحيث قدرت النسبة في سنة 1977 إلى 31% و52.08 في 1987 لتصل إلى 76.46 % في 1998 .

فهذه السن يكون أفراد الفئة العمرية (20-24) سنة في ظروف اجتماعية المتمثلة في الاستعداد لدخول الحياة المهنية لذلك تكون معظم الإناث أما في الدراسات عليا أو في مراحل التكوين المهني أو الحرفي.

فضلا عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية أدت إلى انخفاض نسبة عروض الزواج.

-الفئة العمرية(25-29) سنة

من خلال المعطيات نستنتج أن نسبة النساء العازبات في ارتفاع إذ نلاحظ أن نسبة في سنة 1977 إلى 10.9 %وفى سنة 1987 22.2% لتصل في 1998 إلى 45.85 %

إن ارتفاع نسبة العزوبة في هذه الفئة العمرية يعود إلى إن الإناث يكن في مرحلة بحث عن عمل بغرض تحقيق استقلال اقتصادي قبل الزواج كما يعتبرون العمل بمثابة أداة الاستعداد المادي للزواج هذه الفئة أغلبهن من الجامعيات يعملن على تأسيس أسر نووية مما يعقد مشكلة الزواج فضلا عن أن عروض الزواج قليلة.

-الفئة العمرية (30-34) سنة

ان تطور نسبة العازبات يظهر جليا في هذه الفئة العمرية التي كانت ضعيفة في سنة 1966 إذ قدرت 2.2 % ثم ترتفع فى سنة 1977 لتصل 3.2 % لكنها قفزت فى1992 الى 12.2 % والى 22.4 % في سنة 1998.

يمكننا اعتبار ارتفاع نسبة العازبات في هذه الفئة العمرية إلى عزوف الرجال عن الزواج من النساء في هذا السن بالإضافة إلى ما تعانيه بعض الفئات من مشكلات اقتصادية المناعة للزواج كأزمة السكن والبطالة فضلا عن انتشار قيم الحرية الفردية وتأخير سن الزواج حتى مرحلة استكمال الاستعدادات المادية الكافية للزواج.

-الفئة العمرية (35-39) سنة

لقد شهدت نسبة العازبات ضمن هذه الفئة العمرية ارتفاعا من 4.7 % في 1987 إلى 6.4 % في 1992 إلى 11.25 % في 1998.

يجدر الإشارة أن هذه المرحلة العمرية تمثل فترة خطر بحكم كون الرجال غالبا ما يفضلون الزواج من نساء صغيرات السن لذلك تشهد هذه الفئة العمرية من الإناث ركودا من حيث الزواجة.

-الفئة العمرية (40-49) سنة: للإشارة هذا السن يمثل مرحلة خطر حقيقة بحكم اقتران هذا السن (اليأس) أو عدم الاستعداد للإنجاب لاسيما أما معظم الرجال في هذا السن يفظلون الزواج بنساء يمكن أن ينجبن أي سنهن صغيرا نوعا ما.

-العزوبة النهائية +50 سنة

تعد ظاهرة تأخر سن الزواج عند 50 سنة بمثابة حالة عزوبة دائمة اضطرارية لا سيما أن الاتجاه الاجتماعي السائد يعتبر هذه الفئة العمرية لا تملك المؤهلات واستعدادات الجسمية التي تسمح لها بالقيام بادوار الزواجية والوظائف المترتبة عنها.

جدول رقم(3-5) يمثل تطور نسب العازبات في الجزائر (1977-1998)

السنوات / فئات السن	1977	1987	1992	1998
19-15	76.4	90.5	94.6	98.43
24-20	31.0	52.3	80.4	86.43
29-25	10.9	22.2	34.8	45.85
34-30	3.2	9.3	12.2	22.44
39-35	1.8	4.7	6.4	11.25
44-40	1.3	2.4	2.1	5.45
49-45	0.9	1.5	1.9	3.10
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.				

6-تأخر سن الزواج وعلاقته بالتكاليف ومراحله المختلفة

6-1-غلاء المهور وتأخر سن الزواج

تعكس دراسة عادات وتقاليد الزواج عادات وتقاليد المجتمع إلى حد ما فعندما يتعرض المجتمع إلى تغيرات فان عادات الزواج وتقاليد هي الأخرى تتأثر بهذا التغير، فتحت تأثير التطور التكنولوجي والتغيرات الاجتماعية بدأت بعض العادات الاجتماعية في الانحلال والزوال لتظهر عادات وقيم اجتماعية جديدة فمسالة المهر في الجزائر تغيرت عما كانت عليه حسب تغير ذهنية الأفراد والظروف المعيشية، وسوء ظهور بعض العوامل، كالتباهي والتفاخر والأزمات التي يميزها المجتمع وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن المهر في الجزائر يعكس واقع اجتماعي واقتصادي للأسرة الجزائرية.

انطلاقا من التباهي والتفاخر بين الأسر، أصبح غلاء المهور ضرورة اجتماعية تحولت قيمة المهر الدينة الرمزية إلى قيمة مرتفعة تحمل في طياتها مجموعة من المظاهر الاجتماعية كالتباهي والتفاخر، ففي كثير من الأسر الجزائرية تزال ملتزمة بدفع مهور مرتفعة في الزواج حتى وان أدى ذلك إلى الاستدانة من الآخرين حرصا على ظهور بصفة التقدير والهيبة.[1]

نلاحظ من خلال هذا العوامل أن الدفع في المهور أصبح سبب من الأسباب التي تأخر تزويج الشباب الذي يعانى من غلاء المعيشة وغلاء جهاز العروس أمام نقص الدخل.[2]

---

[1] مسعودة كسال، **مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986 ص 130.

[2] محمد الصالح العثيمين، **الزواج في الشريعة الإسلامية**، دار السلفية، الجزائر، 1989، ص 37.

6-2-مراحل الزواج

هي عمليات تمثل انتقال الفرد من الحالة الفردية إلى الحالة الزواجية، ومن حالة اللامبالاة إلى حالة المسؤولية، فالزواج والأسس المبنية عليه يخضع لمعايير الجماعة وقيمها السائدة والتي تحدد تنيظمات المجتمع المختلفة ومن أهمها مراحل الزواج التي تجعل الفرد المقبل على الزواج إتباعها حتى ولو كانت ضد رغبته و تقسم المراحل على الشكل التالي:

- الخطبة

هو طلب الرجل يد امرأة معينة للزواج منها والتقدم إليها أو إلى أهلها لإثبات نية عقد المصاهرة معهم، وان يعرف كلا من الزوجين ما عليه من مواصفات خلقية وخلقية، وقد تختلف الخطبة باختلاف أساليب الاختيار للزواج. فعندما يكون الاختيار شخصي يكون دور الأهل ثانوي ،أما عندما لاتكون علاقة مسبقة تكون الخطبة الوسيلة الوحيدة للتعارف بين الخطيبين.

وقد تؤدى الخطبة وظائف هامة حيث تعطى للخطيين الفرصة للاختيار الشخصي المتبادل دون تهديد أى طرف، مما يجعلها أكثر توقع للصفات المشتركة والمختلفة.[1]

يعرفها **بومان** «بأنها تؤكد الاختيار الذي حدث أثناء الخطبة المبدئية كما أنها تعطى الشركيين المنتظرين الفرصة لرسم خططهما النهائية قبل إعلان نيتاهما على الزواج.»

ويضيف بوماي «بأنها تلك الفترة التي تتميز بان فكرة الزواج بشخص معين تتحقق فيها وتتبلور كفرد يبدأ به العمل»

[1] سناء الخولي، **الزواج و العلاقات الأسرية**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت 1985، ص 174.

ويعرفها كل من بيرجيس ولوك:« أن الخطبة لم تعد مجرد مقدمة عاطفية للزواج بل لقد أصبحت وسيلة للارتقاء بالصداقة والمحبة كضمان لتأسيس زواج سليم يتماشى مع التغير الاجتماعي في القرن العشرين»[1]

وتعرفها فوزية دياب:« بأنها أولى مراحل الزواج والفترة التمهيدية التي تسبق عقد القران ففيها يتم اختيار الفتاة للشاب الذي يريد أن يتزوجها كما أنها تتسم بإجراءات معينة تمليها القيم والعادات على المسئولين من هذا الزوج كالقرأة الفاتحة وتقديم الشبكة وتحديد المهر»[2]

- المهر

هو المبلغ من المال يقدمه الزوج لزوجته على أساس انه هدية واجبة والمهر يرتبط بمراسيم الزواج بحيث انه يسجل في عقد الزواج أو يذكر عند قراءة الفاتحة.

ولتحديد قيمته يقوم الأهل بتحديد مقدارها وكثيرا ما يساء فهم معناها انه مبلغ من المال يعطيه الزوج لزوجته تطيبا لخاطرها في معنى حديث الرسول عليه الصلاة والسلام :« التمس ولو خاتم من حديد

[1] سامية حسن السعا ، **الاختيار للزواج و التغير الاجتماعي** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت، ص 36.

[2] فوزية دياب، **القيم والعادات الاجتماعية**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ،بدون سنة، ص 253.

- الجهاز

هو مجموعة الحاجيات والألبسة وأمتعة البيت التي تأخذها العروس معها إلى بيت الزوج.

وقد يكون هذا الجهاز من مهر الزوجة، أو من مال أهلها نظرا للأهمية التي يراعيها الأولياء لذلك وقد جرت العادة أن يهتم أهل الفتاة بقضية الجهاز اهتماما بالغا لأنهم قد يفكروا في ذلك قبل الخطبة بكثير اى بمجرد بلوغ الفتاة سن البلوغ .لكي لا يقعا في مشاكل ارتفاع أثمان الأمتعة.[1]

أحيانا نجد أن عبء تجهيز العروس يقع على الأبوين بينما يمكن أن يتحمل هذا العبء الزوج، إذ يشترط أهل العروس عليه أشياء معينة.

- العقد

يشتمل هذا المعنى على جانبين احدهما ديني والأخر اجتماعي الجانب الديني يتمثل في قراءة الفاتحة التي يقوم بها الإمام وولى البنت وكذلك شاهدين عدل، أما الجانب الاجتماعي فيتمثل في عقد الزواج من قبل القاضي أو مكلف الحكومة ويسجل في مصلحة الحالة المدنية الخاص بعقود الزواج سواء في البلدية أو في المحكمة والشرط في ذلك رضا الزوجين وشاهدين وولى البنت أو الزوجة.

[1] محمد صفوت الأخرص ،**العائلة العربية وو[illegible]**، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي ،دمشق ،1986، ص 131.

والغرض الأساسي من تقسيم العقد إلى جزئيين هو انه في المجتمع الريفي أن يتزوج الأفراد في سن مبكرة مما يجعلهم يتزوجون وفق الشرع الإسلامي اى بقراءة الفاتحة في انتظار تكوين العقد القانوني

-حفل الزفاف

يعتبر حفل الزفاف أو الزواج حدث هام للعروسين لانهما يدخلان في الحياة الزوجية، وهو ذلك الحفل الذي من خلاله ينتقلان من مرحلة إلى أخرى اى من العزوبة إلى الزواج

فهذه المناسبة الهامة والتي تتضمن نوعا من الاحتفال الذي تشهدها معظم المجتمعات وان اختلفت صورها وأشكاله، وقد أصبحت ظاهرة حفل الزواج مسالة اختيارية تبعا لرغبة العروسين ووفقا لإمكانيتهما المادية إذ أصبح يتم في ساعات محدودة، في حين كان يدوم أيام وليالي، وقد جرت العادة أن يدعى لهذا الغرض الأقارب والأصدقاء والجيران، كما يصاحب هذا الحفل الغناء والرقص وتناول الأطعمة والحلويات والمشروبات، كما يلجا البعض لتحقيق ذلك إلى درجة كبيرة من التبذير والاستدانة أحيانا، وتكون العروس هي الشخصية البارزة في هذا الحفل لأسباب عدة، أهمها أنها ستترك وتغادر بيت الأهل إلى بيت الزوجية وتحمل اسم العائلة الجديدة[1]

وحفل الزفاف هو مرآة عاكسة للطابع الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد ونوعية القيم والعادات السائدة في المجتمع.

[1] فوزية دياب،مرجع سابق،293.

- المهر عند الشعوب القديمة

لم يكن المهر غائبا في الحضارات القديمة عند الزواج وهذا ما أثبتته الدراسات التاريخية التي ترى أن المهر أصله كان ثمنا للمرأة ففي الجماعات السائدة كان يشترى الرجل المرأة بما يقدم لأبيها من رؤوس[1] الماشية.

أما فيما يخص الزواج فكان عبارة عن فوضى جنسية بحيث كان يسمى بتأميم النساء وتطور من زواج جماعي إلى زواج فردى ليتطور أمر الزواج مع توالى الأيام إلى زواج الرجل خارج قبيلته بعد أن كان منحصرا في قبيلته فقط وهذا تحت شرطين هما:

1- يقوم الرجل مع قبيلة المرأة مدة معينة في خدمة أبيها

2- أن يلجا الزوج إلى الزواج من غير قبيلته بطريقة الاغتصاب ولما زادت الثورة بات أيسر على الزوج أن يدفع لوالد العروس هدية ثمينة أو مبلغا من المال ثمنا لابنته أو مقابل قبوله بزواجها وكان الثمن في أكثر الأحيان ثوبا من الصوف أو بقرة أو ثورا أو عدة أبقار أو ثيران إلى ما هناك من أموال.

تغير شكل الزواج عما كان عليه عند الشعوب القديمة الأخرى شكل ارقي وذلك بتشاور وتفاهم أهل العروس مع أهل العريس ويتم الزواج بعقد شرعي بعد تحديد قيمة المهر والذي كثيرا ما يفهم المهر على انه هبوط بمستوى النساء إلى درجة السلع التي تباع وتشترى.[2]

[1] عبد السلام الترمانيني، **الزواج عند العرب في الجاهلية**، عالم المعرفة، بيروت، 1984، ص 199.

[2] محمد الشيخ محمود، **المهر بين الماضي والحاضر**، دراسة اجتماعية فقهية، المكتبة العصرية، بيروت، 2000، ص 17

- المهر في الجاهلية

كان ميلاد الفتاة عند العرب الجاهلية غير مرغوب فيه، فهي رمز للعار والرذيلة وليس لها الحق في المراث والمهر، وفي بعض الأحيان ترثها كرها والبعض منهن كن محرومات من الحياة على ايدى آبائهن وهن صغيرات وما يزيد الموضوع جلاء نكاح الشغار[1] وصفة نكاح الشغار التي نهى عنها الرسول عليه الصلاة والسلام هي أن يزوج الرجل ابنته ويزوجه الأخر ابنته وليس بينهما مهرا.

أما عند عرب الجاهلية فكان مقابل حصولهم على المرأة عادة عددا من الإبل يسوقها الخاطب إلى بيت مخطوبته وتسمى السياق، وكان عددها يقدر على مقدار المرأة في قومها أو حضها من الحسن والجمال.[2]

قضى الإسلام على بعض عادات الجاهلية، خاصة التي تحرم الفتاة من التصرف في المهر، فبعد أن كان يتصرف فيه الأب أو الزوج، أصبح حق التصرف فيه وحدها دون أن يتدخل والدها أو أخوها أو زوجها إلا بإذنها، كما أن مقدار المهر وقيمته تغيرت عما كان عليه في الحضارات السابقة خاصة بمجيء الإسلام إذ جعله الشرع واجبا وإظهار القوة العقد وإعزاز للمرأة وتأكيد للرغبة في القيام الحياة الزوجية ودوامها.[3]

---

1 محمد الشيخ محمود، مرجع سابق، ص 20.

2 عبد السلام الترمانيني، مرجع سابق، ص 199.

3 مصطفى الخشاب، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 47.

- المهر في الإسلام

لكل من المرأة والرجل دور خاص يجب أدائه، واختلافهما في الأدوار ناتج عن اختلاف في الخلقية والمشاعر، فالتباين في تكوين البيولوجي يؤدى إلى تباين في وضعهما الاجتماعي، فتباين المرأة عن الرجل في المجتمع ليس بسبب ضغوط اجتماعية في الواقع الأمر، بل الفروق الطبيعية الأساسية بين الجنسين هي الأسباب الحقيقة.[1]

فالرجل يتميز بقوة الجسم وقدرة الكسب وكمال العقل كلفه الله بالقيام بالكسب والنفقة، والمهر وسيلة من وسائل التي تظهر لنا أن الرجل والمرأة قد خلقا باستعدادات غير متشابهة فالمهر وجد نتيجة تدبير إلهي في أصل الخلقة من اجل تمتين علاقة المرأة بالرجل وتماسكها.[2]

سعي الرجل إلى الاستقرار جعله يتقدم إلى المرأة لخطبتها وتقديم المهر كهدية لها لتطيب خاطرها.

- المهر في القران والسنة

فرضت الشريعة الإسلامية المهر على الرجل كحق المرأة، رغم أنها لم تحدد قيمته. يقول الله تعالى «وأتو النساء صدقاتهن نحلة» أي قدموا لنسائكم مهورهن بحيث لها حرية التصرف دون أن يتدخل أحد أقربها.[3]

وهنا ثلاث نقاط توضح ذلك.

---

[1] خان وحيد خان، المرأة بين شريعة الإسلام والحضارة الغربية ، دار الصحوة الوفاء، ط1، 1995، ص 36.

[2] مطهري مرتضى، نظام حقوق المرأة في الإسلام ،دار المعارف، بيروت، 1992، ص 198.

[3] المرجع نفسه، ص 199.

أ-سمى المهر صدقة بضم الدال والصدقة مشتقة من الصدق ولذا يسمى المهر صداقا لدلالته على صدق العلاقة

ب-أراد الله عزوجل أن يشير إلى تعلق المهر بنفس المرأة لا بالأب ولا بالأم لان المهر ليس أجرة التربية والإرضاع والإطعام وغيرها من الخدمات التي قدمها لها.

ج-انه باستعمال كلمة نحلة يصرح أن المهر ليس له عنوان غير الهدية.

لقد رفع الإسلام مكانة المرأة وصان مكانتها أمام الزوج والمجتمع ليس بقيمة المهر المرتفع أو المنخفض ولكن بوجوده كحق لها، ولها حرية التصرف فيه كيف ما شاءت فالشرع جعل المهر للزوجات تقديرا لهن وإعلانا على أنهن تحت رعاية الأزواج ومسؤوليتهم.

كما اهتمت السنة النبوية هي الأخرى لموضوع المهر، بحيث وردت أحاديث كثيرة تدل على مشروعيته، وليس لأحد أن يتزوج بدونه وما جاء في السنة مارواه انس بن مالك رضي الله عنه أن عبد الرحمان بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة فرأى النبي صلى الله عليه وسلم بشاشة الفرس فسأله، فقال أنني قد تزوجت امرأة على وزن نواة، «نواة من الذهب.»[1]

فالمهر يضع الرجل والمرأة مستقرة ويسهل إتمام ركن الزواج على الشباب.

-أنواع المهور

اخذ الفقهاء بعين الاعتبار مجموعة من العوامل عند تقسيمهم للمهر فالمهر المسمى هو الصداق الذي يثبت بالمجرد اتفاق الزوجين، مهما بلغت قيمته، طالما تم بإرادة ورضي الطرفين أو من أراد من ينوب على الزوجين والمألوف عندنا أن كل ما قدم للمرأة من ثياب وحلى

---

[1] محمد بن عمر العروى، **حقوق المرأة في الزواج**، دار الاعتصام، *دت*، ص53.

وغيرها فهو يندرج ضمن المهر إذا سمي في العقد،أما إذا لم يسمى في العقد فلا يمكن أن يعتبر مهرا وهذا يوضح لنا أكثر المثل الذي يكون بإتفاق الزوجين معا أو مع وليهما وقت العقد.

-مهر المثل:

وهو الذي يقدم عادة لمثل الفتاة المعنية بالأمر وهو المهر المفروض للزوجة قياسا مع من تماثلها من النساء.

ولكي يتوضح لنا التعريف بمهر المثل جيدا،لابد أن نتعرف على بعض الأحوال التي يجب فيها مهر المثل وهي[1]

إذا لم يسم المهر في عقد الزواج كان يقول لها تزوجتك على ألا مهرك وتقول المراة:قبلت،فهذا الاتفاق يكون باطلا ولا يعمل به والعقد صحيح ،ويجب في هذه الحالة مهر المثل.

إذا كان هناك تسمية فاسدة ،سواء كان فساد التسمية متأتيا من جهة كون المسمى ليس بمال أصلا كالحم الميتة التي ماتت حتف انفها،أو من جهة كونه ليس بحلال في حق المسلمين كالخمر والخنزير.

إذا زوجت المراة البالغة العاقلة نفسها من كفء وبأقل من مهر المثل وذلك بدون إذن وليها،وفى هذه الحالة الحق لوليها رفع المهر إلى قيمة مهر المثل،ويدخل في هذا الشرط ما إذا زوج الولي غير الأب موليته بأقل من مهر المثل فلها الرجوع بمهر المثل.

[1] مد الشيخ ، مرجع سابق ، ص 57.

إذا تزوج كافر بكافرة وكان قد فرض لها مهرا فاسدا كالخمر أو لحم الخنزير ثما أسلما فإن كانت قبضت جيعية في الشرك فقد سقط عنه جميع المهر وثبتت ذمته من الصداق و يجب المهر المثل عند الحنابلة للموطوءة بشبهة وكذلك يجب مهر المثل للكراهة على الزنا بالإضافة إلى هذه الأحوال هناك مجموعة من العناصر التي تندمج مع العادات والتقاليد لكل منطقة، هذه العناصر لها تأثير على ارتفاع أو انخفاض المهر.[1]

المركز الاجتماعي للزوجة: ومالها من أوصاف مؤثرة في ارتفاع أو انخفاض المهر.كالسن والدين والجمال وحسن الخلق والثقافة والحسب.

المركز الاجتماعي للزوج: وماله من إضافة تدفعه إلى بذل صداق مرتفع أو منخفض كالغنى والفقر والحسب وما يتمتع به من نبل وحسن الخلق ورجاحة العقل.

- المستوى العام للمهر

حسب العادات والتقاليد لبلد الزوجة المستحقة للمهر يمكننا القول أن المهر في جميع المجتمعات يحترم هذه المقاييس السابق ذكرها كالمراكز الاجتماعي للزوج، الجمال والدين وفى بعض الأحيان المهنة والتي تضمن الحياة السعيدة للزوجين، خاصة عندما تكون الظروف الاقتصادية حسنة والدخل بسيط، أما فيما يخص محتوى المهر فهو لم يتغير مهما كان الزمان والمكان والمتمثلة في [2] الماشية عند البدو الرحل.جمال جياد.خرفان.

- الجواهر من فضة وذهب

---

[1] عبد المالك رابح ، **الصداق في الأسرة الجزائرية** ،رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم الإدارية ،إشراف نادية فضيل ، 1996، ص 66.

[2] جغلول عبد القادر ، مرجع سابق، ص 189.

- المواد الغذائية الاستهلاكية - هدية الطعام -
- الأثاث والألبسة
- مكونات المهر لم تتغير على مرور الأزمنة فظهور بعض التباين في القيمة.

- مقدار المهر

تختلف وضعية الأفراد حسب قدرتهم المالية وظروفهم المعيشية وعليها لم تكن للمهر قيمة محددة، وهذا لإتاحة الفرصة للشباب في الزواج دون عراقيل والمهر هو المال الذي تستحقه الزوجة بعد الاتفاق عليه في عقد الزواج.

ولا يشترط أن يكون مالا فقط بل كل ما صح ثمنا وأجرة ومنفعة كقراءة وكتابة وما صح أن يكون صداقا[1] والقاعدة الضابطة للمنفعة أو العمل الذي يصلح أن يكون مهرا وكل عمل أو شيء يصح التزامه شرعا، مما يتفق مع النظام العقود والمعاملات[2] لابد أن نشير إلى عوامل تتدخل في تحديد قيمة المهر، وهى العادات والتقاليد التي تختلف من منطقة لأخرى، فبعضها يعطى للمهر صفة رمزية وبعضها الأخر يبالغ فيها إلى غاية التعجيز، وهذا يفرض التنافس بين العائلات لإبراز وتأكيد المكانة الاجتماعية لها، ومنه كان الزواج في هذه العائلات بمثابة عملية مساومة حول المهر ومن خلال هذا التباين في مقدار المهر حاولنا إعطاء مقدارًا في بعض المناطق الجزائر:

---

[1] عبد الرحمان راشد، **النظام الاجتماعي في الإسلام بين الرجل والمرأة**، مطبعة الحكومة، الكويت، 1964، ص 37.

[2] بلحاج العربي، **الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 105.

- منطقة الجنوب «بنى ميزاب»: القفة وهى عبارة عن ألبسة +مبلغ من المال حوالي مليون سنتيم
- الغرب الجزائر(وهران):سبع أسورات ذهب+خاتم+أقراط+مبلغ من المال
- الغرب الجزائر (تلمسان): سباعيات+أقراط+خاتم+مبلغ كبير في بعض الأحيان من المال
- منطقة القبائل: مبلغ رمزي من المال+ألبسة
- الشرق(قسنطينة) أسوار من ذهب+جبة فرقاني+مبلغ من المال
- الشرق (الأوراس): الصوف +طقم حلى+مبلغ من المال.

- أسباب المغالاة في المهور

باعتبار أن المهور وسيلة لتحقيق التفاخر، وحتى وان كان في بعض الأحيان عن طريق الديون، خاصة عند الزفاف الذي يكلف أصحابه تبذير أموال طائلة، بغرض إبراز المكانة الاجتماعية والتعبير عن المستوى الاجتماعي، تخلق نوعا من التباهي والتنافس بين الأفراد باختلاف وضعهم المادي، وذلك بالمغالاة فى المهور، الذي يحول دون إتمام الزواج خاصة لدى فئة الشباب التي تعانى من عدة أزمات أخطرها أزمة البطالة ومن أهم الأسباب التي أدت إلى غلاء المهور.[1]

- حسب الظهور والسمعة ثم التنافس
- حرمان المراة من الميرات في اغلب المجتمعات الإسلامية

[1] مد الشيخ مود ، [illegible]، دراسة اجتماعية فقهية ا كتبة العصرية، ب وت،2000 ، ص17 .

- دفع بأهل المرأة إلى أن يطلبوا لابنتهم مهرا مرتفعا لتعويض لها عن حقها.
- جهل الأزواج بالدين وفقه جعلهم أن للمهر لا قيمة.

-حكمة وجوب المهر

لم يحدد الشرع قيمة معينة للمهر، وهذا حسب الحالة المادية والمعيشية للأفراد المجتمع، فكل حسب استطاعته، وفرض على الشباب المقبل على الزواج تقديم هدية لزوجته والتي تسمى مهرا وهذا إظهارا لشرف المرأة وتكريمها بين أهلها وأهل زوجها.

فمسالة المهر، واجب يؤكد على سمته الرمزية لكي لا يشكل بأي حال من الأحوال عائقا ماديا في طريق إبرام عقود الزواج[1] فالمهر إذن تعبير لمحبة الزوج لشريكة حياته، وإعلان للزوج على تحمل مسؤولية البيت الجديد، والأهم من ذلك إظهار حسن النية في المعاشرة بالإحسان ودوام الزوج وعلى هذا الأساس حكمته واجب لقوله تعالى في سورة النساء الآية 23 « **فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة.**»

[1] بلحاج العربي، **الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

خلاصة الفصل

خصصنا هذا الفصل للزواج في المجتمع الجزائري ومقوماته وكذا تطور سن الزواج ونسب العزوبة لما يكتسبه الزواج من أهمية في المجتمعات والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص وكانت الأهمية أنه هناك عدة عوامل وأسباب ساهمت في تغير المجتمع الذي كان فيه الإبكار في الزواج.حتى أصبح متوسط سن الزواج ماهو عليه اليوم في الجزائر ورغم التباين الموجود فى المعدل الخام للزواج إلا أنه يبقى بعيد عن مستواها وكذا الشريحة الكبيرة التي يمثلها السكان سن الزواج 15-49 سنة.

فرغم تسخير الدولة للإمكانيات المادية والمعنوية من أجل تطوير المجتمع على كل المجالات عليها أن تساهم فى تقليل من حدة المشاكل في هذا النوع من المشاكل خاصة الزواج لأنه بدون زواج لانستطيع المحافظة على النوع البشرى وبتالي تعويض الأجيال لأن تأخر سن الزواج يأثر على ظواهر أخرى لا تقل أهمية، كما أصبح الزواج بالنسبة لبعض الشباب مسألة ثانوية يخاف أن يخطط لها وإذا اضطر إلى الزواج فان ذلك سيكلفه الوقوع في ديون ثقيلة وكذلك تكاليف إقامة حفل زفاف بمصاريف باهضة لأجل أن يظهر أمام الناس كأنه قادر على تكاليفه.فأصبح التفاخر والتنافس عاملان محفزان لدى البعض، وحتى وان كان ذلك على حساب وضعيتهم وقدرتهم المادية رغم أن قيمة الزواج لا يعبر عنها بهذين العاملين لأن الحياة الزوجية لا تكتمل بالحفل المتميز بل تبدأ عند عقد الرباط لتنمو العلاقة مع مرور الوقت.

فغلاء المهور من جهة وأزمة البطالة من جهة أخرى وسوء الوضعية المادية والاجتماعية.تسببت في كل هذا فكون الأفراد لا يحبون إظهار أي نقص عند إقبالهم على الزواج وتفادى الدخول في هذه المتاهات جعلتهم يوفروا كل هذه الأمور والتحضير لها بشكل جيد فكان تأخيرهم إلى سن الزواج.

الفصل الرابع

السكن والنمو الديموغرافي
في الجزائر

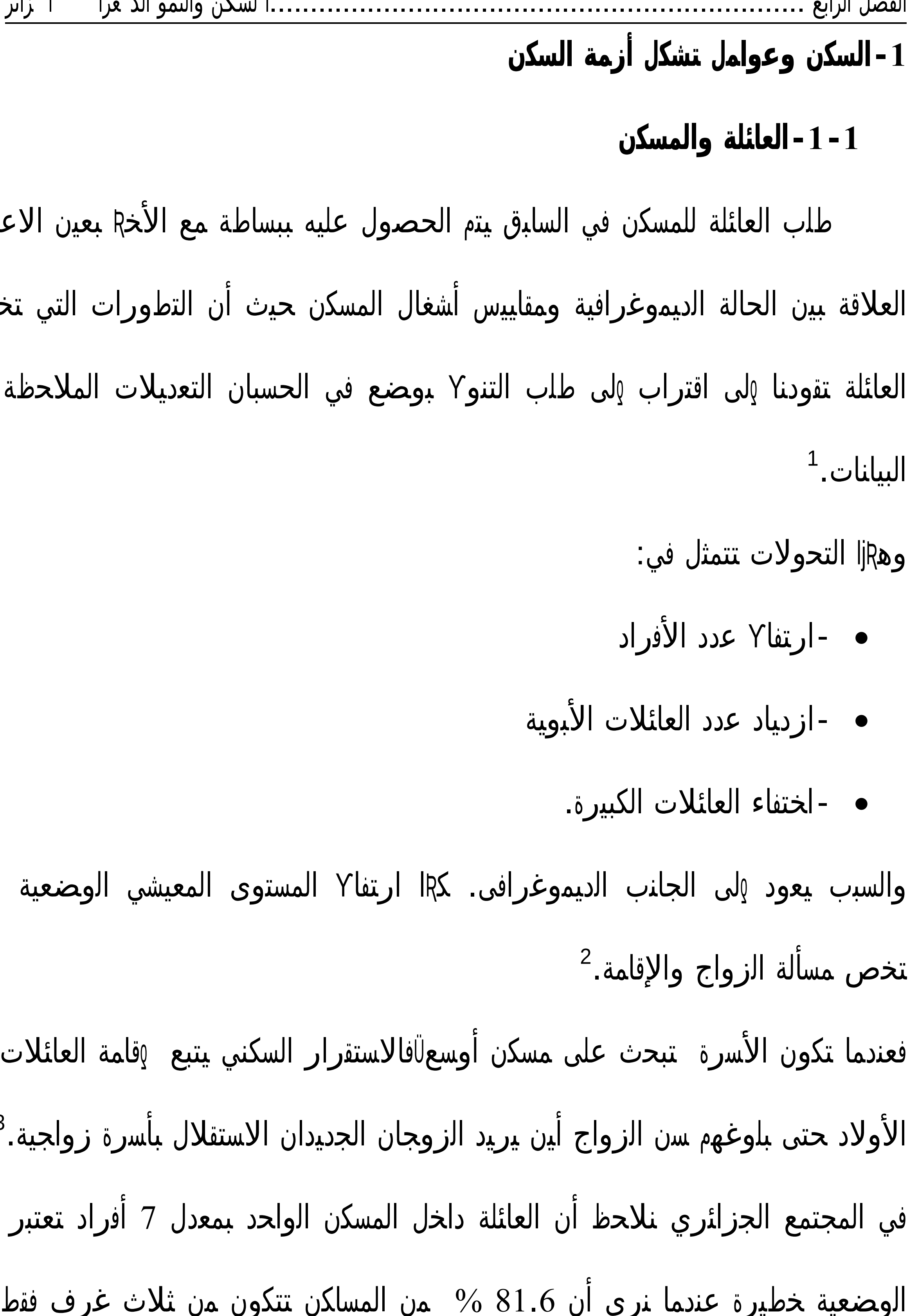
تمهيد:

تعد مسألة السكن جد مهمة ليس لأن السكن حاجة ضرورية ولكن أيضا يقوم بتأثير عميق على مجموع العوامل الأساسية للتنمية والتطور الاجتماعي لأي بلد كان.

فالمسكن قبل كل شيء هو ذلك المكان الذي يأوي الفرد، وفيه ليقضى جزءا كبيرا من وقته، وإذا كان المسكن مكتضا وجد ضيق أو غير صحي، ويسكنه عدد كبير من الأفراد فلا يسمح لمن وصل إلى سن الزواج في التفكير في الزواج في ظل هذه الظروف.

وفى هذا الفصل سنحاول عرض أهم التطورات التي مر بها قطاع السكن في الجزائر والى طبيعة أزمة السكن وكذلك العوامل التي أدت إلى تشكيل أزمة السكن كالنزوح الريفي والنمو الديموغرافى السريع...

كون السكن اليوم أصبح أولوية لدى الشباب لأنه مشكل إذا تحقق، يضمن العيش الكريم ويحسن المستوى المعيشي لأنه لا يلجأ إلى الادخار من أجل شراء مسكن.



1-السكن وعوامل تشكل أزمة السكن

1-1-العائلة والمسكن

طلب العائلة للمسكن في السابق يتم الحصول عليه ببساطة مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الحالة الديموغرافية ومقاييس أشغال المسكن حيث أن التطورات التي تخص العائلة تقودنا إلى اقتراب إلى طلب التنوع بوضع في الحسبان التعديلات الملاحظة في البيانات.[1]

وهذه التحولات تتمثل في:

- -ارتفاع عدد الأفراد
- -ازدياد عدد العائلات الأبوية
- -اختفاء العائلات الكبيرة.

والسبب يعود إلى الجانب الديموغرافى. كذلك ارتفاع المستوى المعيشي الوضعية التي تخص مسألة الزواج والإقامة.[2]

فعندما تكون الأسرة تبحث على مسكن أوسع فالاستقرار السكني يتبع إقامة العائلات مع الأولاد حتى بلوغهم سن الزواج أين يريد الزوجان الجديدان الاستقلال بأسرة زواجية.[3]

في المجتمع الجزائري نلاحظ أن العائلة داخل المسكن الواحد بمعدل 7 أفراد تعتبر هذه الوضعية خطيرة عندما نرى أن 81.6 % من المساكن تتكون من ثلاث غرف فقط مع

---

[1]Bounvalet(Catherine), MERLIN (Pierre), **Transformation de la Famille et Habitat**; IFC, France,1986, p 1et 2.

[2]Ibid ,p4.

[3]Ibid , p 136.

ارتفاع في المعدل من سنة الأخرى.[1] فالمسكن له أهمية كبيرة في المجتمع الجزائري فهو يعكس المستوى المعيشي للأسرة ويلبي الحاجيات فالإنسان لا يمكن أن يعيش بدون مسكن فالمسكن يساعد على إشباع الاحتياجات الأساسية.[2]

-تعريف المسكن الزوجي

باعتباره المكان الممتاز للإنتاج وإعادة إنتاج القوة العاملة يشكل المسكن بالنسبة للفرد والأسرة والجماعة حاجة أساسية بشأن الاحتياجات إلى الغذاء والملبس والتربية فالمسكن ملجأ لكل الظروف. من خلال سياسة السكن في البلدان السائرة في طريق النمو (الأمم المتحدة –نيويورك 1977-):ترى أنه ليست السكنى العمارة التي يلجأ إليها الرجل فحسب بل هي كذلك ما يحيط بها من العمارة وخصوصا جميع المصالح و المنشآت والأجهزة التي يكون وجودها ضروريا أو مرغوب فيه لتحقيق الصحة البدنية والعقلية وكذا الرفاهية الاجتماعية للأسرة وللفرد فالسكن ليست ملجأ فحسب بل تشمل على بعض المستوى من المنشات والمصالح التي تربط الفرد وأسرته بالجماعة والجماعة بالناحية التي نمو فيها وتتقدم.[3]

كما يعرف المسكن باعتباره مجموعة من المنشات التي توفر للأسرة جميع مصالح الضرورية للرفاهية وازدهار كل فرد من أفرادها وعلى إن تكون هذه المجموعة مطابقة

Hadji (Cherifa) ; **Les temps modernes algériens (**Esprit et relise), Article N° 432.
[1] (Juillet Aoûte) 1982, p245.

[2] جيلالي بن عمران ،**أزمة السكن في ضوء التنمية الاشتراكية في الجزائر** ،ترجمة عبد الغني بن منصور ،المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ،بدون سنة ، ص 17.

[3] جيلالي بن عمران، نفس المرجع، ص 1.

لمستوى التنمية الاجتماعية المنشودة من جهة أخرى[1] فالمسكن يعد من أقدم المصطلحات في الإنسانية،مصطلح أحيانا يمكن أن يكون أهم من الغذاء. فالإنسان كائن يبحث عن الحماية من البرد،والحرارة والمطر والثلج والرطوبة وبصفة عامة كل الذين يستطيعون إرهاقه[2] حيث انه مهم من التحقق أن المشكل السكن مطروح وتلقى محاولات من الحلول.فاليوم المسكن هو العائلة أو لعائلتين يميلون إلى التناقص،هذه الظاهرة سيما اقتصادي. ضيق المسكن أو الاكتظاظ في المسكن على حالة معينة.فيشكل خطوة على الصحة النفسية والجسمية وتؤدى بهم إلى اضطرا بات سلوكية،ولهذا حددت مقاييس تجبر المختصين في الميدان السكن متى يجب وبصفة سريعة إعادة إسكان عائلة ما وتجبرهم على بناء نوع جيد من المساكن تستجيب لمتطلباتهم[3]

هذه المقاييس حددتها الجهات المختصة في المجال السكن والسكان في الجزائر على النحو التالي:

- اكتظاظ خطير : من 2.25 إلى 3.49 فرد في الغرفة
- مقبول:1.5 إلى 2.2 في الغرفة
- عادى: 1 إلى 1.5 فرد في الغرفة الواحدة

---

[1] جيلالي بن عمران ،المرجع نفسه ، ص 14.

3/ Hawel (J.F) ; **Habitat et Logement,** Edition PUF,1964, P 11, 12.

[3]/CHOMBART de Law (Paul Henry) **; Famille et Habitation**, C.N.R.S, Paris, Tome I, 1967, P121

يعتبر المسكن ضيقا من الناحية الإجرائية إذا كان معدل الأفراد في الغرفة الواحدة داخل المسكن نسبة إلى العدد الإجمالي لأفراد العائلة يفوق ثلاث أشخاص.[1]

1-2-طبيعة أزمة السكن في الجزائر

كان في الإمكان اعتبار قطاع السكن وبالضبط قطاع المسكن في مجملة غداة الاستقلال وبحكم ظروف تاريخية خاصة،كقطاع أقل تعرضا نسبيا للتوترات الغير محتملة التي ظهرت بحدة في القطاعات الأخرى وبالأخص فيما يتعلق بالشغل والتربية والصحة.وفي هذا الصدد سببت ظاهرة الأملاك الشاغرة وهي خصوصا في المراكز الحضرية الكبرى حيث تكون مجموعات كبيرة من العقارات السكانية المهجورة من طرف الجالية الفرنسية عشية الاستقلال قد أفسحت المجال لانطباعات خاطئة بإمكانيات كبيرة وتوفرت في الميدان مساكن لا تقل عنها أهمية.[2]

عند نهاية المخطط الثلاثي ظهرت بوادر المشكلة السكانية،حيث زاد الطلب على السكن تبعتها زيادة في أسعار السكن المأجور عند الخواص.

وظهرت بوادر المشكلة في مدينة الجزائر تبعتها قسنطينة.عناية.ووهران ثم انتقلت إلى المدن الصغيرة.

وزادت حدة المشكلة مع مرور الزمن،حيث إن التعداد العام للسكن والسكان لعام 1966 سجل نقص بحوالي 300.000 مسكن،حيث أنه يتوفر 1.980.000 مسكن ل 2.290.000 أسرة.مع حلول 1970 ارتفع عدد الأسر ب:230.000 أسرة بالمقابل نجد أن الحظيرة ال

2/ GADOUCHE (Madjid) ; **La Politique économie du logement en Algérie**, DEA, Université d’Alger, 1974., p17.

[2] جيلالي بن عمرن، مرجع سابق، ص 15،.16

الوطنية للسكن عرفت زيادة طفيفة بحوالى 50.000 مسكن منجز،مع الذكر أن المدة التي تتراوح من 1962 إلى 1966 لم تعرف إنجاز إلا 20.600 مسكن،ومع المخطط الرباعي الأول لم تعرف وتيرة الإنجاز إلا تسليم 6500 مسكن سنويا مابين المسكن الريفي والحضري.

وكان من المفروض تسليم 100.000 مسكن سنويا ولكن ضعف الإنجازات والتوقعات الخاطئة التي حددت الطلب على المسكن الريفي ب:40000 والمسكن الحضري ب: 45000 خلال المخطط الرباعي الأول،ولم تنجز إلا: 23000 مسكن ريفي و: 18000 مسكن حضري.

فحضيرة السكن التي كانت تقدر ب:1.8 مليون سكن سنة 1966 عرفت زيادة تقدر نسبتها ب 22% خلال 11 سنة اى 1966 إلى 1977 ،حيث كانت وتيرة الإنجاز سنويا خلال هذه المرحلة حوالي 02 % بينما عرفت هذه المرحلة نمو ديموغرافى تقدر نسبته ب 40 % خلال 1966-1977.أي بحوالي 3.6 % سنويا.

انعكست نتائج هذه الوضعية في الواقع على نسبة شغل المسكن، حيث ظهر ما يسمى باكتظاظ المساكن بعدما كانت معدل الأفراد في المسكن 5.91 في السنة 1966،ارتفع إلى 6.65 سنة 1977 ثم وصل إلى 7.09 سنة 1987،ليعرف انخفاض طفيف في سنة 1988 حيث قدر ب:6.58 فرد في المسكن.

جدول رقم (4-1) يبين عدد المساكن المسكونة ونوع امتلاك المسكن ومعدل عدد الأفراد في المسكن[1]

السنوات	1966	1977	1987	1998
عدد المساكن المسكونة	1982100	2290600	3037900	4102100
نوع امتلاك المسكن%				
-امتلاك شخصي او جماعي	/	56.7	64.1	67.2
-كراء	/	29.4	22.1	13.8
-ساكن مجاني	/	13.8	12.9	15.5
-توزيع الأفراد في المسكن	5.91	6.65	7.09	6.58

نجد أن حظيرة المساكن المسكونة قدرت ب 34.102.064 1986/06/25 .وعدد الأسر قدر ب: 4.446.394 بالمعدل 1.09 أسرة في المسكن.

مقارنة الإحصاء السكاني في 1977 نلاحظ نقص في معدل حجم الأسرة.فتنتقل من 7.09 إلى 6.58 في 1998.كما نلاحظ أن عدد الأشخاص في المسكن الواحد ينتقل من 7.54 إلى 7.14 ومنه نلاحظ أنه لأول مرة ومنذ الاستقلال نقص في هذين المتغيرين.

1/ Collection statistique, Recensement Générale de la population de l'habitat, 1998, P 13.

2-النمو الديموغرافى في الجزائر(المعدل الخام للولادات، الوفيات و معدل النمو الطبيعي)

2-1-النمو الديموغرافي

كلما ازداد عدد السكان زادت احتياجاتهم من حيث الكمية،وكلما ارتفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي تغيرت احتياجاتهم كيفا وكما، وهكذا الأمر فيما يتعلق بمجموع الاحتياجات بما فيها الحاجة الأساسية إلى السكن، وهكذا تقييم الاحتياجات الى السكن يستوقف في أول الأمر على المميزات الديموغرافية للمجتمع، وهذا يتعلق بالأدلة المعتادة لتقييم السكان.[1]

وتعد الجزائر من الدول التي تعرف تدفقا ديموغرافيا كبيرا منذ حصولها على الاستقلال إلى يومنا هذا،حيث بلغ معدل النمو الطبيعي 3.2 % مابين 1966 إلى 1977 ثم 3.06 % بين 1977 و 1987 الشيء الذي أدى إلى تضاعف عدد السكان[2]

في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1832 كان السكان الجزائريين يقدرون بتعداد يساوى 03 ملايين نسمة تقريبا،في بداية القرن العشرين كان هناك حوالي 04 ملايين جزائري.

وكان معدل النمو الطبيعي منخفض بحوالى 0.05 % في السنة (1939-1945) وبعد هذه الفترة يبدأ معدل النمو في التسارع حتى وصل 02.68 سنة 1954.

---

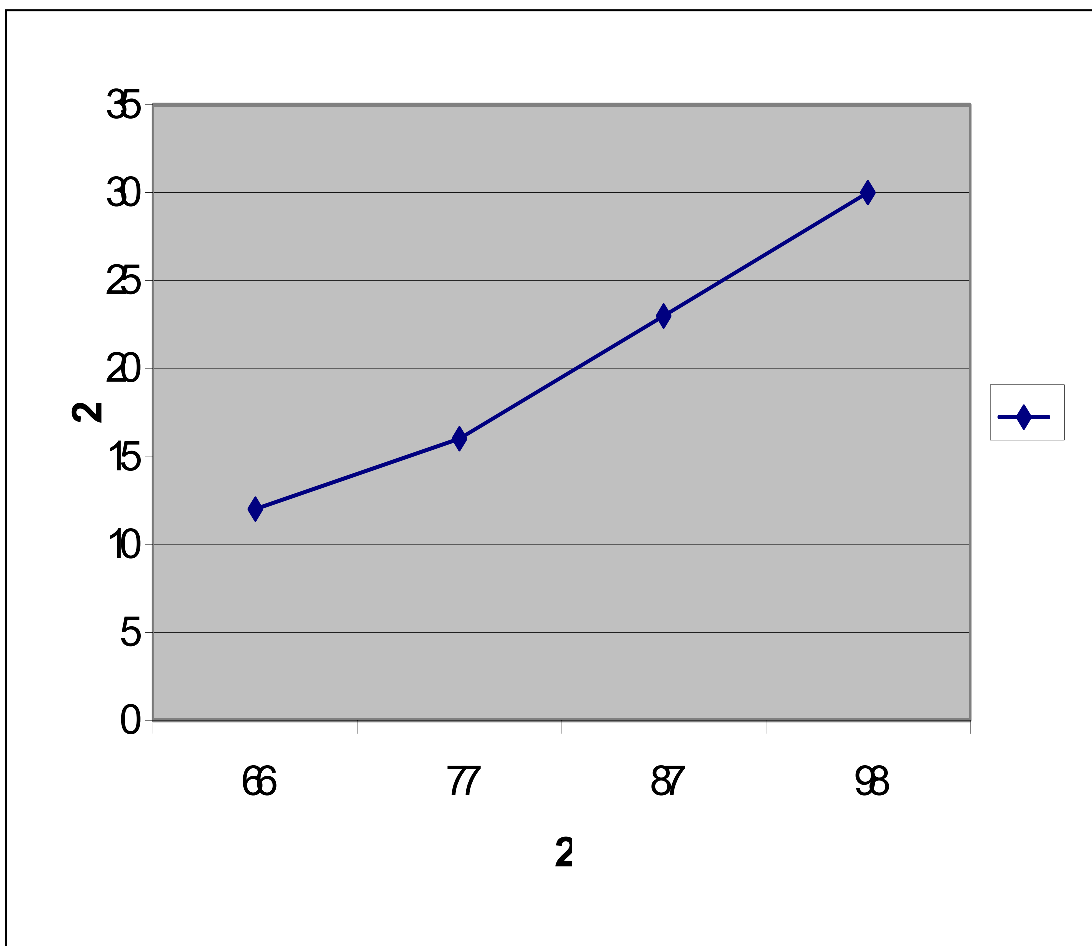
[1] جيلالي بن عمران ،مرجع سابق ، ص، 20.21.

[2] وزارة الصحة والسكان،الإحصاء العام حول السكن والسكان،الديوان الوطني للإحصائيات،1998، ص 14.

جدول رقم (4-2) يوضح تطور عدد السكان 1966-1998

السنة	1966	1977	1987	1998
عدد السكان بالملاين	12	16	23	30
Kouaouci **(A) ;** Familles, Femmes et contraception, **CENEAP, Alger, 1992.**,p44.				

الشكل رقم(4-1) يوضح تطور عدد السكان الجزائريين من سنة 1966 إلى 1998 بالملايين



2-2-معدل النمو الطبيعي في الجزائر

جدول رقم (4-3) يوضح تطور معدل النمو الطبيعي خلال فترة (1990-2000)‰

السنوات	معدل النمو الطبيعي ‰	السنوات	معدل النمو الطبيعي ‰
1965-1961	33.90	1990	24.91
1976-1967	32.50	1991	24.10
1976-1972	31.50	1992	24.32
1981-1977	31.80	1993	21.97
1986-1982	30.70	1994	21.68
1987	27.60	1996	16.88
1988	27.30	1998	15.20
1989	24.70	2000	14.30

Kouaouci **(A) ;** Familles, Femmes et contraception, CENEAP, Alger, 1992**.**

O.N .S,Donnees Statistiques N^{0} 294,1998.

O.N .S.Donnees Statistiques N^{0} 305,2000,1999.

إن تطور معدلات النمو الطبيعي التي سجلت خلال فترة(90-2000) تكشف عن الانخفاض الواضح لهذا المعدل ابتداءا من سنة 1993 إذ قدرت بـ 21.97 ‰ ليصل

في 1996 إلى 16.88‰ ثم واصل الانخفاض بوتيرة سريعة ليصل سنة 2000 إلى

14.30‰ .

حسب الهدف المسطر في السياسية السكانية للجزائر أي بلوغ معدل نمو طبيعي يقدر ب

19.00‰ سنة 2000 قد تم تحقيقه في سنة 1995 ب 18.90 ‰

-الوفيات في الجزائر

جدول رقم (4-4) تطور المعدل الخام للوفيات في الجزائر 1961 إلى 2000 ‰

السنوات	المعدل	السنوات	المعدل
1961-1965	14.60	1991	06.04
1967-1971	16.70	1992	06.09
1972-1976	15.60	1993	06.25
1977-1981	12.30	1994	06.56
1982-1986	08.40	1995	06.43
1987	07.00	1997	06.12
1988	06.60	1998	05.82
1989	06.00	1999	05.61
1990	06.03	2000	05.46

Kouaouci (A) ; Familles, Femmes et contraception,_ CENEAP, Alger, 1992, p 41.

O.N .S,donnees statistiques N^0 294,1998.

O.N .S,donnees statistiques N^0 305,2000,1999.

ما يمكن ملاحظته عن الوفيات في الجزائر هو أنها مرتفعة خلال الستينات إلى غاية 1971 وهذا راجع للأمراض التي كانت منتشرة في تلك الفترة فقد بلغ معدل الوفيات الخام في هذه العشرية (1961.1971) حوالي 14.60 ‰ و 16.70 ‰ على التوالي وابتداء من سنة 1972 بدأت الوفيات في الانخفاض حتى وصلت إلى 08.40 ‰ في الفترة بين(1982-1986) ويرجع الفضل في ذلك إلى تحسين الظروف المعيشية والصحية.

وتظهر نتائج انخفاض المعدل خلال الثمنينات ففي 1998 وصل إلى 6.60 ‰ ليصل سنة 2000 إلى 5.46 ‰ .

-الولادات في الجزائر

جدول رقم (4-5) يوضح تطور المعدل الخام للولادات من سنة 1961 إلى 2000 (‰).

السنوات	المعدل ‰	السنوات	المعدل ‰	السنوات	المعدل ‰
1965-1961	48.50	1989	30.70	1996	22.91
1971-1967	49.20	1990	30.94	1997	22.51
1976-1972	76.70	1991	30.14	1998	21.02
1981-1977	44.10	1992	30.41	1999	20.21
1986-1982	39.10	1993	28.22	2000	19.76
1987	34.60	1994	28.24	-	-
1988	33.90	1995	25.33	-	-

Kouaouci **(A) ;** Familles, Femmes et contraception, **CENEAP, Alger, 1992.**, p 41.
O.N .S,donnees statistiques N^0 294,1998.
O.N .S,donnees statistiques N^0 305,2000,1999.

من خلال الجدول نلاحظ أن الولادات كانت في الفترة الممتدة بين 61 إلى 1971 مرتفعة بلغ معدل 48.50 ‰ و49.20 ‰ وبعد ذلك أخذ في الانخفاض بنسب منتظمة ففي سنة 1987 بلغ 34.60 ‰ ليصل سنة 2000 إلى 19.76 ‰.

يعود سبب المعدل الخام للولادات إلى الظروف التي مرت بها الأسرة الجزائرية عبر عدة مراحل ففي المرحلة الأولى كانت الأسرة مشجعة للولادات من خلال الزواج المبكر من أجل تعويض الأجيال(الثورة)

لكن النظرة تغيرت مع بروز الأزمة الاقتصادية مما نتج عنها تأخر سن الزواج لدى الجنسين.

الجدول رقم(4-6) مقارنة بعض دول المغرب العربي في بعض مؤشرات النمو الطبيعي:

مؤشرات قاعدية	الجزائر	المغرب	تونس
المعدل الخام للوفيات 1998	‰ 05.82	‰07	‰07
المعدل الخام للولادات 1998	‰21.02	‰26	‰20
معدل النمو الطبيعي 1990-1998	‰ 2.30	‰01.70	‰1.70

من خلال الجدول نلاحظ تفاوت نسبى في معدلات الوفيات فهو منخفض في الجزائر مقارنة مع تونس والمغرب.

أما معدل النمو الطبيعي فهو مرتفع في الجزائر مقارنة مع تونس والمغرب وهذا الاختلاف يرجع إلى القوانين السائدة مثل تعدد الزوجات وتحديد سن الزواج كما هو الحال في تونس وانتشار المؤشرات الثقافية(نمط الأسرة الاوربى).

3-السياسة السكنية في الجزائر منذ الاستقلال (1962-1989).

تزداد مشكلات الإسكان في التعقيد بفعل الزيادة فى السكان بصفة كبيرة وأحيانا غير منتظمة من جهة ،ومن جهة أخرى بفعل الوتيرة السريعة للمدن.

-أزمة السكن في الجزائر.

تعنى أزمة السكن أن هناك إمكانيات بشرية في بيئة جغرافية أو مجال غير متناسق ،إذا كان هناك أفراد مجتمع ما يتوزعون في بيئة لا تتناسب مع عددهم فان هذا المجال العمراني أقل من معدل السكان الموجود في أي مجتمع من المجتمعات.

فأزمة السكن في الجزائر هي ظاهرة في طور التكون منذ 15 سنة ويجب ربط هذه الوضعية الخطيرة بالسبب الديموغرافى الذي اعتبر في 1962 أول مخطط لهذا الغرض، وكذلك ساهم النزوح الريفي أي الهجرة الداخلية نحو المدن [1].

ولقد كانت النسبة الأكبر من إنجازات المساكن قد أنجزت قبل الاستقلال أين كانت تسير بوتيرة سريعة بسبب الحاجة،إضافة إلى منع ارتفاع الطلبات للسكن.

فقد سجلت الدولة من خلال الحظيرة الوطنية للسكن (P.NL) :

850.000 مسكن منجزة قبل سنة 1945

950.000 مسكن منجزة مابين 1945-1954

148.000 مسكن منجزة مابين 1954-1962 .

1) Ministère de l’enseignement supérieur:la question du logement a Alger ,p37.

في الفترة مابين 1978 و 1980 لم ينجز إلا 78585 مسكن وفى المدة 1980 و1987 هناك مشروع بناء 700.000 مسكن تسلم في أواخر سنة 1987 إلا 407000 مسكن.[1]

جدول رقم (4-7) وضعية السكن الحضري 1996[2]

البرنامج	في إطار الإنجاز	منجزة	انطلاق الإنجاز
السكنات الاجتماعية	**183123**	**35795**	**25285**
ديوان الترقية والتسيير العقاري	**148938**	**20766**	**8404**
تطورية	**21963**	**13117**	**15228**
ترقوية	**105858**	**7707**	**6850**
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.	**22819**	**1205**	**2151**
سكنات ذاتية	**17279**	**1025**	**796**
المجموع	**499980**	**46615**	**85714**

[1] بديع الزمان بلعيث، **أزمة الإسكان و إنعكاساتها الفردية و الأسرية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر معهد علم الاجتماع، 1999، ص 34،33.

2 Le Guide des indicateurs économique et sociaux, p 44.

كانت نسبة تحقيق المشاريع سنة 1979 حوالي 5 % من المساكن الجاهزة حيث تم

إنجاز 100000 مسكن فى السنة مع تسجيل 33000 مسكن قد تم تسليمها في 1980 على

92206 مسكن جاهزة ومسجل.

وقد كان معدل تحقيق المشاريع الخاصة مرتفعة مقارنة بالمشاريع الأخرى وقد أشار

MH4 إلى انخفاض في تسجيلات المشاريع سنة 1980 ب:1810 مسكن سجل لصالح

09 ولايات فقط مع نسبة 50 % في ولاية تلمسان.

6777 مسكن تخص 18 ولاية في حين برمج 9650 مسكن فقط لهذه السنة فبعد أربع

سنوات تم إنجاز 100000 مسكن للترقية العمومية.

جدول رقم (4-8) يوضح الإنجازات المحققة مابين 1977و 1984

السنوات	المساكن*المجموع*	مسكن الترقية العمومية
1977	480000	400000
1978	52000	42000
1979	65000	57000
1980	53000	41000
1981	60000	500000
1982	865000	72000
1983	105500	88000
1984	107000	72600
Source:Sidi Boubkeur.OP.Cit p36.37.		

جدول رقم(4-9) يوضح توزيع وتسليم المساكن(حضري.ريفي)

السنوات	1994	1995	1996
حضر	37585	83435	79762
ريف	43999	48087	52523
المجموع	81584	131522	132285
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.ONS			

تتنوع المساكن حسب رغبة العائلة في الحصول على نوع المسكن و أحيانا حسب المميزات الديموغرافية،فهناك المساكن الفردية،وهناك العمارات وهناك المساكن التقليدية.والمساكن المؤقتة.

فكما عرفت الجزائر حركة سكانية مرتفعة ومتواصلة عرفت كذلك حركة عمرانية حسب حاجة السكان للمسكن، فأقيمت العمارات لاستيعاب أكبر عدد ممكن من السكان.

جدول رقم (4-10) يوضح حظيرة السكن مابين 1966 و1998

	1966	1977	1987	1998
العمارات	7.8	8.3	14.87	16.68
منازل فردية وتقليدية	81.9	82.4	77.01	76.37
مساكن مؤقتة	10.3	9.3	8.12	6.95
مجموع حظيرة المساكن بالملايين	%100 1982.1	%100 2290.6	%100 2998.9	%100 4102.1
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.ONS				

جدول رقم (4-11) يوضح معدلات إشغال الأفراد للمساكن وحجم الأسر

	1966	1977	1987	1998
معدل أشغال المسكن	6.10	6.83	7.54	7.14
متوسط حجم الأسر	5.91	6.65	7.09	6.58
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.ONS				

ارتفع معدل اشتغال المسكن من سنة إلى الأخرى وهذا حسب حجم الأسر وعدد أفرادها، حيث ارتفع خلال مدة عشر سنوات مابين 1966 و1977 بنسبة 0.73، وارتفع كذلك مابين 1977 و 1987 بنسبة 0,71 وانخفض انخفاضا طفيفا مابين 1987 و 1998 بنسبة 0.4، وتؤكد الإحصائيات اختلال كبير في معدلات السكن.ففي سنة 1977 كان مسكن لكل ألف مواطن 128.3 م/ ا وفى 1994 سجل 129 مسكن لكل ألف فرد هذا العجز يخفى واقع صعب.

إذ يشغل 6.5 مليون 637.000 مسكن أي بمعدل 4.000 شخص لكل مسكن ليصل 8.6 مليون شخص إلى 618.000 مسكن بمعدل 12 فرد في كل مسكن وهى نسبة تتجاوز

المعدل الوطني المقدر ب:7.72 شخص في كل مسكن أي أن 17 مليون يعشون في سكنات عدد غرفهم مابين 01 إلى 03 غرفة .

إن حجم المسكن لا يتلاءم مع مميزات الأسرة الجزائرية، متوسط الأشخاص داخل الغرفة يصل إلى 6 أفراد[1]

أما معدل الأشغال داخل الغرفة الواحدةTOP فقد انتقل من 1966 من 2فرد في الغرفة إلى 2.49 سنة 1977 وفى 1987 سجل 2.69 وفى 1992 حوالي 2.86 فرد في الغرفة.[2]

إن تقتضى أزمة السكن ازدحاما لا يحتمل ونقصا متزايدا في المجال الحيوي الصالح للسكن، وهذا الأخير يتوقف في أول الأمر على المميزات الديموغرافية للمجتمع ويدخل ضمنها معدل المواليد ومعدل الزواج.

فالاحتياجات إلى السكن تستعين أكثر بمفاهيم ترجع إلى مجموعات اجتماعية خاصة العائلة وإذا كانت هناك علاقة بين ازدياد السكان والنمو في تقيم الاحتياجات في مجال السكن، فان هذا التقييم يقدر أكثر من خلال الهياكل العائلية وبنيات الأسر.[3]

ولقد تطورت عددا السكنات حسب الديوان الوطني للإحصائيات بصفة بطيئة إذ انتقل من 2991972 سكن سنة 1987 إلى 4081228 في 1998 بنسبة 2.8 % عكس ماكان

1/**BENATIA** (Farouk); L'intégration citadine, Agrégat, Ou cité, 1978.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، O.N.S.

[3] جيلالي بن عمران، مرجع سابق ، ص 17.

عليه في العشرية الماضية 2.70 % هذا التطور لم يساير تطور العائلات الذي كان بنسبة 3.01 % من 1987 إلى 1998.

3-1- المرحلة الأول (1962-1969).

لقد خرجت الجزائر بعد الاستقلال بوضعية مزرية في كل النواحي نتيجة للدمار الذي خلفه الاستعمار، فلم تكن الحاجة الاقتصادية الوطنية قادرة على تقديم الشيء الكثير من وسائل العمل.

أما فيما يخص ميدان السكن فلقد وجدت الجزائر نفسها أمام حوالي 42 ألف مسكن غير كامل أو غير جاهز، إضافة إلى أن الإدارة الأساسية لصنع المساكن والمؤسسات والمهندسون هم من عناصر أجنبية غادرت البلاد.

فموضوع السكن والإسكان في هذه الفترة لم يعط له أهمية كبيرة في ميثاق طرابلس جوان 1962 وميثاق الجزائر 1964، بحيث اقتصر الاهتمام بإعادة بناء البلاد بعد الحرب، فكان لابد من مجابهة عودة اللاجئين وإيجاد الحلول الضرورية وذلك بإيجاد السكن لهم.

فبدأت في نوفمبر 1962 عملية إعادة البناء التي ارتكزت في الأصل على المنظمات الوطنية باشتراك الجماهير الشعبية المستفيدة من هذه العملية، إلا أنها كانت محدودة لضعف القروض المخصصة لها.

وقد جاء المخطط الثلاثي للسكن 1967-1969 والذي ينص على مايلى:

بناء الهياكل والمساكن غير المنتهية-تطهير التسيير-

وجهت عناية الحكومة في المخطط الثلاثي إلى تطهير الجانب العقاري وإنهاء الهياكل التي تم إنجازها ولم تتم بعد.

3-2-المرحلة الثانية (1970-1980).

في هذه المرحلة أعطت الدولة الأهمية الكبرى إلى التصنيع من خلال تكاليف المخطط الرباعي الأول مابين 1970-1973 بـ45 %، ومن خلال تكاليف الرباعي الثاني بين 1974 و1977 بـ55.5 %.

في المخطط الرباعي الأول كان الاهتمام منصب على توفير كل لوازم البناء من خلال السنوات الثلاث للبرنامج، إلا إن الاهتمام بالسكن لم يتجل إلا في نهاية المخطط الرباعي الثاني بالرغم من ميثاق 1976.

ومع ظهور الميثاق بدأت سياسية السكن تظهر تدريجيا،فقد تم الاهتمام بالسكن الريفي،ووضعت نصوص للحد من ظاهرة تكاثر الأكواخ والبيوت القصدرية.

بقيت هذه الوضعية إلى غاية 1977 أين وضعت سياسية وضع الأماكن الصناعية بالقرب من المناطق السكنية فأنشأت لهذا الغرض وزارة السكن في أفريل 1977 لمواجهة أزمة السكن ومواجهة التمدن الفوضى وبعد ذلك لنشات وزارة التخطيط والتهئية العمرانية ووزارة الأشغال العمومية،وفى أواخر 1978 تم إنشاء 91 تعاونية بموجب قرار 23 أكتوبر 1976 الذي يعطى للمواطنين إمكانية التعاون لخلق تعاونيات عقارية لإنجاز مساكن للعائلات،كما تم إنشاء أربع شركات تعاونية تتماشى مع قانون التعاونيات العقارية.

3-2- المرحلة الثالثة(1980-1989).

في هذه المرحلة أصبح ملف السكن كأداة أساسية لتجسيد التهيئة العمرانية.

أن الأعمال التي تم القيام بها في الفترة المخطط الخماسي الاول1980.1984 كانت كتالي:

1- التعجيل في تسليم المساكن

2- التحكم في التنمية التجمعات السكنية الكبيرة مع الحفاظ على الاراضى الزراعية.

3- إنجاز سكن كامل يقدم إطار أحسن للحياة

4- تطوير مساهمة المواطن في إطار سياسية الإسكان.وبهذا فقد اتخذت إجراءات عديدة من بينها.

4-1 ترقية البناء الفردي عن طريق سياسة الاحتياجات العقارية

4-2 تدعيم وسائل الدراسات والإنجازات وتوزيعها.

كما فتحت سياسية الإسكان الأبواب أمام القطاع العام من خلال عمليات البناء عن طريق الوزارات المعنية بالأمر.كما شجعت الدولة الامتلاك الذاتي عن طريق امتلاك أراضى للبناء لتخفيف الإجراءات فيما يخص رخصة البناء وفى بيع أملاك الدولة في إطار التخلي عن أملاك الدولة¹ وتطوير مواد البناء وتشجيع القطاع الخاص والمبادرات الفردية للقطاع الخاص.

أما فيما يخص الإجراءات والعمليات لفترة المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 فيتمثل في:

- تطوير هياكل الصيانة وتجديد التجهيزات
- مضاعفة الشبكات والهياكل الخاصة بالبناء خاصة في الوسط الريفي
- تشجيع مبادرات قطاع الترقية العقارية والقطاع الخاص.[1]

4-التعليم في المجتمع الجزائري.

إن انتشار التعليم لاسيما التعليم العالي له أثر واضح في رسم مستقبل الشباب الذي يضمن له مستقبل اقتصادي مريح ونضج فكري حيث أصبح شباب اليوم في الغالب لا يستطعون الإقدام على الزواج الا بعد إتمام التعليم أو التكوين في حالة عدم مواصلة التعليم الاكاديمى وهذا لضمان الحصول على عمل ملائم واجر مناسب يمكنهم من تكوين أسر.

وقد عرف التعليم في المجتمع الجزائري تطورا ملحوظ في عدد المقبلين عليه منذ الاستقلال.الذي له اثر واضح في تأخر سن الزواج لدى الشباب خاصة ممن يواصلون تعليمهم العالي.حيث أن الشباب بعد تخرجه يجد أمامه رحلة البحث عن العمل وبعدها يفكر في الزواج.

وكذلك تعلم الفتاة اليوم فتح أمامها أفاق أخرى جعلها تتحرر اقتصاديا عما كانت عليه فالفتاة المتعلمة اليوم تبحث عن العمل وبعد حصولها عن العمل لا تفكر إلا في زواج يتفق مع طموحاتها وتطلعاتها وليس من أجل إعالتها.

1) Ministère de l'enseignement supérieur:la question du logement a Alger .p37

إن المشاكل الاقتصادية وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن وارتفاع الأسعار الخاصة الاستهلاكية ومعدلات البطالة ووجود فئة كبيرة من العمال المسرحين كلها عوامل انعكست بالسلب على المجتمع الجزائري وعلى فئة الشباب بحيث تقلصت فرص العمل مما نتج عنه تدني المستوى المعيشي المعيشي أثرت في تأخر سن الزواج وحتى إن وجد الشباب عمل بأجر منخفض مع تكاليف الزواج أصبحت باهضة فتطول عملية الاستعداد للزواج.

لذلك خصصنا هذا الجانب حول النشاط والشغل في الجزائر وكذلك نمو السكان النشطين وكذلك دخول المرأة عالم الشغل بقوة وكذلك التحولات الاقتصادية وأثرها على المستوى المعيشي والبطالة ومدا خيل الأسر.

كل هذه العوامل لها تأثير على تأخر سن الزواج لدى المجتمع الجزائري.

يعد التعليم عامل حاسم للخروج من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي وكذلك يحدد مظاهر السلوك الجديدة التي تلاحظ من تطور أنماط الحياة وفى الغالب الأحيان يرجع للتعليم لتفسير العديد من الظواهر ونذكر على سبيل المثال تأخر سن الزواج الأول وانخفاض الخصوبة.

إن أثر التعليم على الخصوبة تؤكده العديد من الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة فان المرأة التي تستكمل سبع سنوات في التعليم تنجب في المتوسط ثلاث أطفال أقل من نظريتها التي لم تلتحق أصلا بالمدرسة.[1] ان دلالات هذه النتائج تجعل من التعليم ميدان استثمار جهود واضعي السياسات السكانية لمعالجة مشكل النمو الديموغرافى بصفة عامة

---

[1] لوران مازور، ترجمة رمضان هدارة ، **ماوراء الأرقام قراءة في السكان والاستهلاك والبيئة** ، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية، القاهرة ،1994 ص 141 .

ورغم النتائج الميدانية التي توضح مدى تأثير التعليم على السلوك الانجابي للنساء الا أن

هذا القطاع لا يرقى إلى المستوى المطلوب لمواجهة تحديات تزايد السكان وتبدوا ذلك في

عدم المساواة في التعليم بين الجنسين وانخفاض معدلات التمدرس عند الإناث مع تسجيل

انخفاض أخر لها مع تقدم في السن.

يكتسي التعليم أهمية بالغة في حياة الأشخاص مما يضمن لهم مستقبل جيد الا انه كان

على حساب بعض الأمور المتعلقة بحياتهم وخاصة فيما يتعلق بالزواج فكلما كان المستوى

التعليمي عال كانت العزوبة مرتفعة بمعنى زواج متأخر أي أن التعليم أخذ وقت كبير

شغلهم عن الزواج وفتح نظرة أخرى للحياة الاجتماعية.

4-1- واقع التعليم في الجزائر

يعد التعليم من القطاعات التي حضيت باهتمام كبير غداة الاستقلال للنهوض به

وتبدوا الثمار في تطوير معدلات التمدرس(06-14 سنة).

وبالأرقام فان تلاميذ الطور الابتدائي قد مر عددهم من 778000 إلى 3802000 تلميذ

بين العامين الدراسيين 63/62 و1988/87 ليحدث التزايد بمعدل 6.5 % أما عن تلاميذ

الطور المتوسط الذين كانوا يقدرون بحوالى308000 قد وصل عددهم إلى 1491000

تلميذ وبلغت بذلك نسبة النمو 16.8% وعن عدد الطلبة المسجلين بالجامعة الجزائرية

سنة 63/62 حوالي 28000 طالب ووصل عددهم سنة 88/87 إلى 1738000 بزيادة

بمعدل حوالي 17.9% [1]

[1] O.N.S, Statistiques n° 31.

إلى تضخم هذه الإحصائيات وان عبرت عن الارتفاع المتزايد في التسجيل بالمؤسسات التعليمية وحدوث تطور ايجابي سجله قطاع التعليم الا أنها لا يجب أن تخفى الفوارق الكبيرة التي تلاحظ بين الولايات وكذا الريف والحضر وبين الجنسين فمن بين الأطفال الذين يدخلون السنة الأولى من التعليم فان 94% منهم يصلون إلى السنة الخامسة وان كان هذا الاحتمال متقارب بين الجنسين 94 % عند الذكور و95 % عند الإناث الا انه مرتفع في الوسط الحضري (97 % في الوسط الحضري و91 % في الوسط الريفي)[1]

وعلى العموم فان معدلات التمدرس حسب مختلف فئات الأعمار يبين الحقيقتين التاليتين: المشاركة في التعليم تنخفض مع التقدم في العمر وهى اكبر عند التعليم الأساسي 80% وضعيفة في التعليم ما بعد الثانوي 16 % وتبقى نسبة الالتحاق بالجامعة ضعيفة.

[1]Ministère de la santé et de la population ,Enquête Nationale,M.D.G, Algérie ,1995.

4-2-تطور تمدرس الأطفال

الجدول رقم (4-12) تطور نسب التمدرس الأطفال الذين يتراوح سنهم بين 06 و14 سنة حسب الجنس للسنوات (66، 77، 87، 98)

	1966	1977	1987	1998
الذكور	%56.80	%80.80	%87.75	%85.28
الإناث	%36.90	%59.60	%71.56	%80.73
المجموع	%47.20	%70.40	%79.86	% 83.05
المصدر: التقرير النهائي للتعداد العام للسكان والسكن ص 102				

أما نسبة التمدرس لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 06 و14 سنة عرفت ارتفاعا وتطورا ملحوظا، حيث ارتفعت هذه النسبة من 47.20% سنة 1966 إلى 83.05 % سنة 1998 إذ تقدر نسبة الارتفاع مابين هذين التعدادين ب:43.16 % .

كما عرفت نسبة تمدرس الإناث تطورا جد معتبر إذ، ارتفعت من 36.90 % سنة 1966 إلى 80.73 % سنة 1998 وقدرت نسبة الفارق ب: 43.83 % من المتمدرسات.

4-3-تطور مستوى التعليم وتراجع الأمية في الجزائر

جدول رقم(4-13) يبين تطور معدلات الأمية حسب الجنسين بين سنوات (98.87.76.66)

	1966	1977	1987	1998
الذكور	% 62.30	% 48.20	% 30.75	% 23.65
الإناث	% 85.40	% 74.30	% 56.66	% 40.27
المجموع	%74.60	% 58.10	% 43.62	% 31.90
المصدر: التقرير النهائي للتعداد العام للسكان والسكن . ص 11				

شهدت المنظومة التربوية تطورا ملحوظا من خلال سياسة الدولة المبنية على إجبارية التعليم لكل طفل عمر 06 و12 سنة أدت إلى انخفاض معدلات الأمية إذ بلغت 74.60 % في 1966 إلى 59.90% في 1977 ليصل إلى 43.62 %سنة 1987 وفي سنة 1998 بلغت 31.90 %.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدل الأمية لدى الإناث انخفض من 85.40 % سنة 1966 إلى 40.27 % سنة 1998. إذ تقدر نسبة الانخفاض ب:45.13 %.

هذا الانخفاض يعكس لنا مجهودات المبذولة في قطاع التعليم أتت بثمارها الا انه كانت له انعكست سلبية على بعض الظواهر الديموغرافية كانخفاض الخصوبة لدى النساء

المتعلمات وتأخر سن الزواج لدى فئة الجامعين كونهم يقضون وقت كبير في الدراسة ثم البحث عن فرص العمل.

4-4- أثر التعليم على السكان

يعتبر التعليم احد أركان الأساسية في التحول الاقتصادي والاجتماعي ويبرز أثرا في مضمار السكان من خلال تأثيرا في بنية السكان ووظيفته وخاصة عندما تنطلق المرأة بأعداد كبيرة إلى التعليم وخاصة التعليم الجامعي يرتفع الوعي عندها كما يرتفع سن الزواج.فتقل نسبة الزواج المبكر وتحدد سنوات الحمل لديها (15-49)سنة وتنقص معدلات النمو بشكل عام.

ان ارتفاع معدل التعليم يؤدى إلى عدة مسائل متشابكة يعمل بعضها عن انخفاض معدل الخصوبة وبالتالي إلى انخفاض معدل الولادات يسبب تأخر سن الزواج لدى المرأة وبالتالي إلى انخفاض معدل الولادات.

يسبب تأخر سن الزواج لدى المرأة وبتالي تحجم فترة الخصوبة لديها كما انه يؤدى إلى انخفاض معدل الوفيات نظرا لكون التعليم يرفع من الوعي الصحي والمستوى المعيشي وكلاهما يؤدى إلى رفع نسبة الزيادة الطبيعة في المراحل الأولى من عملية التنمية.

كما أن الوعي الاجتماعي الذي يكتسبه الزوجان من جراء التعليم يدفع بهما إلى مقارنة مستمرة بين مواردهم وحاجات أبنائهم نظرا لأن تربية الأطفال ضمن الإمكانيات المتوفرة تفرض موازنة مستمرة مابين الحاجيات والإمكانيات.[1]

[1] محمد صفوح الأخرس، علم السكان و قضايا التنمية و التخطيط، ص 40.

- التمدرس حسب السن

يعد التعليم ضرورة اجتماعية يتوقف عليها مدى تطور المجتمعات وقد أصبح يمثل عند البالغين أكثر من سن 25 المؤشر يعتمد عليه لقايس درجة هذا التطور فبالإضافة لما يسمح به من تقدم تكنولوجي فان تأثيرا على الجانب الديموغرافى اشد أثرا، حيث معدلات النمو المنخفضة تسجيل بالدول المصنعة نتيجة اتجاه معدلات الخصوبة نحو الانخفاض مع ارتفاع المستوى التعليمي للنساء الذي حقق لهن مكانة في المجتمع.

فالتعليم الابتدائي للبنات لا يكفى لتبديل مستقبلهن في العمق فان التعليم الثانوي ومرحلة البلوغ هي التي تبدو محدودة.[1]

رغم وفرة الدراسات التي تؤكد على ضرورة ترفيه المرأة لمواجهة تحديات النمو الديموغرافى السريع، إلا أن وضعيتها في الجزائر لا ترقى للمستوى المطلوب نتيجة اتساع الفوراق الاجتماعية بين الجنسين لاسيما في مجال التعليم فان تفاوت الحظوظ لا تتوقف فقط على ارتفاع معدلات التمدرس عند الذكور عنه عند الإناث وإنما بتعدادها لتتمدد فترة التمدرس عند الفئة الأولى كما توضحه الإحصائيات التي تشير إلى انخفاض معدلات التمدرس عند الإناث مع التقدم في السن وعكس ذلك عند الذكور كما هو مبين في الجدول.

1) Lasson (de Louis) ; **Les défis de La Démographie**, Edition La découverte, Paris ,1969.

جدول رقم(4-14) يوضح نسب التلاميذ حسب الجنس والسن الطور الأول والثاني

92/91

	92/91	
	ذكور	إناث
6 سنوات	53.5	46.5
7سنوات	53.5	46.5
8سنوات	54.0	46.0
9سنوات	53.9	46.1
10سنوات	54.4	45.6
11سنة	55.5	44.5
12 سنة	63.8	36.2
13 سنة	71.8	28.2
14 سنة	78.8	21.9
15 سنة	82.1	17.9
المجموع	54.90	45.10

أن انخفاض تمدرس الإناث كلما ارتفع السن يعود إلى كون المجتمع مازال بعيد عن إتاحة فرص للإناث لمواصلة التعليم الا هذا لم يمنع من التحاق الإناث بالثاويات والجامعات وحتى إكمال الدراسات العليا.

- التمدرس حسب الجنس

تشير الإحصائيات إلى أن ما يعادل 100.000 طفل في العالم ومن بينهم 60.000 بنت على الأقل لا يلتحقون بالتعليم الابتدائي سنويا.

وان $\frac{2}{3}$ من مجموع الأميين الذين يقدرون ب960 مليون أمي هم نساء.[1] إن هذه المعطيات توضح الفوارق القائمة بين الجنسين في مجال التعليم والتكوين.واختلاف الحظوظ بين الذكور والإناث يعود لأسباب جمة تختلف باختلاف المجتمعات وتخضع لتأثير الظروف التاريخية والاجتماعية المميزة لكل مجتمع.

ففي الجزائر فان تعليم البنات قد تأثر بنوع من الذهنيات الذي كان لا يرى فيه ضرورة التعليم للبنات أصلا فارتكزت تربيتهن في تكوين الزوجة والأم ومع تطور الأفكار كان يسمح للبنات بالالتحاق بالتعليم لفترة وجيزة من الزمن تبدوا لها كافية.

وهكذا استمر تطور معدلات التمدرس تدريجيا عند الجنسين الا أن الفارق بين الجنسين بقي ملاحظا عند مختلف أطوار التعليم منذ الاستقلال إلى يومنا هذا كما توضحه معطيات الجدول:

---

[1]Nations unies ,quatrième conférence mondiale sur Les Femmes,Chine 1995.

جدول رقم (4-15) تطور نسب التلاميذ حسب الجنس(1962.1992)%

السنة الدراسية	الطورين 1و 2		الطور الثالث		الطور الثانوي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
63-62	63.7	36.3	71.4	29.6	78.1	21.9
67-66	62.6	37.4	71.1	28.9	74.4	25.6
71-70	62.2	33.8	72.2	27.8	72.5	27.5
75-74	62.1	37.8	66.1	33.9	71.7	28.3
79-78	58.7	37.9	62.6	37.4	65.2	34.8
83-82	57.6	41.3	59.9	40.1	61.2	38.8
87-86	56.1	49.4	59.3	40.7	56.6	43.4
90-89	55.4	44.6	59.0	41.0	54.6	45.4
91-90	55.2	44.8	58.4	41.6	53.4	46.6
92-91	54.9	45.1	57.8	42.2	52.6	47.4

نلاحظ من خلال الجدول مع مرور السنوات بدا يتقلص الفارق في النسب التمدرس بين الجنسين.

وهذا ناتج عن تشجيع الدولة وفتح فرص أكثر للإناث من اجل الالتحاق بمقاعد الدراسة.

4-5-خصائص التعليم في الجزائر

يعتبر التعليم إجباري من 06 إلى 16 سنة في إطار المدرسة الأساسية التي دمجت مستواها الابتدائي والمتوسط، هذه التعليم يعتبر إجباري وبعد هذه المدة من يرسب له الحق في الالتحاق بالتكوين المهني عند سنة 17 سنة، ومنهم عليه مواصلة التعليم الثانوي والجامعي.

فالتعليم يعتبر استثمارا بعيد المدى له نتائج اقتصادية واجتماعية فهو راس مال إنساني.

فالجزائر تخصص ميزانية كبيرة أكثر من $\frac{1}{4}$ من ميزانيتها لقطاع التربية أي ما يعادل 7 % من الناتج الداخلي الخام.

بينما مازال يلاحظ عدم المساواة بين الجنسين في الدخول إلى التعليم فنسبة تمدرس البنات هي في الحقيقة 72.9% مقابل 88.6 % للذكور سنة 1992 تتزايد هذه الفروق في بعض الولايات إذ تتطور من 46 % إلى 90 % .[1]

وحسب وزارة التربية الوطنية فان تطور التمدرس الأطفال من 6 إلى 15 سنة من 95 إلى 2001 حسب الجدول الأتي:

1 Sommet mondial sur le développement social,rapport sur le développement social, copenhague,mars 1995,p 29.

جدول رقم (4-16) تطور تمدرس الأطفال 6-15 سنة(95-2000)

	عدد التلاميذ *[1]
95-96	6097564
96-97	6376868
97-98	6474679
98-99	6577859
99-2000	6604248

-التعليم وتحديات النمو الديموغرافى

إن الجهود المبذولة من طرفا الدولة للنهوض بقطاع التعليم والتكوين غداة الاستقلال،قد أثمرت حقا نتائج ايجابية،نلتمسها في ارتفاع معدلات التمدرس،وانخفاض معدل الأمية، ولكن تأثير العامل الديموغرافى يبرز حقائق أخرى لا تعبر دوما عن تطور ايجابي للظواهر،فمع ارتفاع معدلات التمدرس يسجل التسرب المدرسي معدلات في تزايد مستمر،فمابين 87/86 و 88/87 مر معدل من 5.42 % إلى 7% عند الطور الأساسي من التعليم أما عند الطور الثانوي فهو عال جدا،مر من 17.81% إلى 20.92 % وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع معدلات التسرب عند الإناث أكثر،ويرجع ذلك لأسباب

[1] وزارة التربية الوطنية ،سلسلة إحصائية من 1962 إلى 2000 ،المديرية الفرعية ،فيفرى 2000 ،ص 22.

تعود للتقاليد وعامل البعد عن المدرسة وغيرها من العوامل التي تحد من الإقبال على التعليم كالزواج المبكر.

أما عن انخفاض معدل الأمية، وان مر من 74.6 % إلى 42.7 % مابين 1966 و1989 الا أن عدد الأميين كان يتزايد بمعدل سنوي قدرها 1 % فقد كان عدد الأميين سنة 1962 يمثل 5600000 أمي ووصل سنة 1989 إلي 7411000 أمي، علما أن الظاهرة تصيب الإناث أكثر فأكثر (4630000) وبنسبة 53.8 % في حين يبلغ عند الذكور 31.8% كما نجدها ترتفع عند الأعمار الدنيا، فدائما حسب إحصائيات 1989 فان عدد الأميين الذين تتراوح أعمارهم مابين 14-10 سنة قد بلغ 74000 عند الجنس الذكور و 291000 عند الإناث كما تعطى الإحصائيات 100500 مراهق و 333000 مراهقة من فئة الأميين الذين تنحصر أعمارهم مابين 19-15 سنة وعلى ضوء هذه أرقام فان الطابع الإجباري للمدرسة الأساسية ماهو الا نظري.

فحسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، فان ما يقدر ب:80000 طفل يغادرون المدرسة سنويا دون إتمام أربع سنوات من التعليم. وحوالي 50 % منهم لا يلتحقون بالطور الثانوي، وأكثر من ذلك فان الإقصاء قد بلغ نسب جد عالية، ولتأكيد من ذلك يكفى أن نشير إلى انه من المتمدرسين عند السادسة من العمر نجد نسبة 4 % فقط من الذين يسعفهم الحظ ويلتحقون بالتعليم العالي .[1]

1) SATOUR (K) ; La Convention internationale des droits de l’enfant (Réalité et Perspective), en Algérie, UNCEF, 98,99 .

على ضوء المعطيات الإحصائية، فان التعليم الذي طالما كان مرغوب فيه منذ سنوات لغرض الترقية الاجتماعية قد أصبح شبه ممر إجباري تتوافد عليه جموع من الأفراد، وذلك نتيجة الوضع الذي آل إليه، كما أصبحت المدرسة مكان عبور دون غد يضمن إدماج الأفراد اجتماعيا، ان أكثر من 100000 تلميذ لا ينه المدرسة الأساسية التي يزعم أنها إجبارية وأكثر من 100000 تلميذ يلتقطهم الشارع بعد السنة التاسعة من الأساسي مما جعل نسبة تطور الالتحاق بالمدارس لفئة البالغين من العمر (06-14) سنة تنخفض حيث كانت تقدر عند العشرية الأولى من الاستقلال بحوالى + 23% ولم تبلغ عند العشرية الموالية سوى 09 % .

فعند أخر عشرية للقرن الماضي، التغيرات الاجتماعية غيرت طبيعة المشاكل التي يعانى منها العليم ففي الماضي القريب جهود كانت تبدل لإقناع الأولياء لتسجيل أطفالهم في المدارس، أما اليوم بعدما اكتسب الوعي إزاء المشكلة وجد بعض الأولياء أنفسهم أمام أمور تفرض عليهم ضرورة اتخاذ قرارات مؤسفة كإخراج طفل أو طفلين من المدرسة لأجل ضمان تسجيل أخرين.

والإقبال على مثل هذا الفعل تجعل بالآباء يضحون بحق أطفالهم في التعليم نتيجة عجزهم لأداء المهمة في ظروف جد صعبة خلقتها التحولات الاقتصادية وما أتت به من انعكاسات سلبية تظهر في تدهور المستوى المعيشي للأفراد، وعودة الفقر، وفى مثل هذه الظروف فان المتضررين هم الضعفاء ولذلك أصبح يرجى من البنات البقاء في البيت لأنقاذ الإخوة الصغار« فعند

الدخول المدرسي96/95 لوحظ غياب العديد عن الموعد».

5-النشاط والشغل في المجتمع الجزائري.

عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في مجال التمية الاقتصادية والاجتماعية والمحيط والسكان خلال العشريتين الأخيرتين،وهذا راجع إلى إتباعها سياسة تنموية والمتمثلة في مكافحة الفقر بالخصوص عن طريق تقليص البطالة والتخفيف من حدة أزمة السكن،بالإضافة إلى استقطاب الأيدي العاملة ومنح فرص العمل أمام النساء لتحقيق مستوى معين من التكوين والتدريب على ممارسة مهنة ما،وقد بلغ عدد السكان النشيطين حسب تعداد 1998 حوالي 8167624 نسمة أي بنسبة 27.90 % من إجمالي حجم السكان،حيث تقدر نسبة الرجال النشيطين ب: 45.68 %بينما تقدر نسبة النساء النشيطات ب:09.72 % ،كما ارتفع عدد السكان النشيطين بحوالي 68.54% و 57.16 % عن تعداد 1966-1977-1987 على الترتيب والجدول التالي يعكس هذا التطور ومن خلال الشكل البياني نلاحظ أن عدد السكان النشيطين في تطور مستمر وسريع.

الجدول رقم(4-17) تطور عدد السكان النشيطين حسب الجنس خلال التعدادات الأربعة(1966-1977-1987-1998)

السنوات	عدد السكان النشيطين بالملايين			نسبة عدد السكان النشيطين %		
	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع
1966	0.245	0109	02.67	40.43	01.82	21.20
1977	-	-	03.50	-	-	20.05
1987	04.23	01.11	05.34	36.75	09.97	32.53
1998	06.76	01.41	08.17	45.68	09.72	27.90
المصدر: التعداد العام للسكن والسكان لسنوات(66.77.87.98)						

الجدول رقم(4-18) تطور فئة المشتغلات في جميع القطاعات بالنسبة لجميع المشتغلين خلال فترة (1966-2000)

السنة	نسبة المشتغلات	السنة	نسبة المشتغلات
19660[1]	%04.39	1992[1]	%09.54
1977[1]	%05.59	1994[2]	%09.98
1987[1]	%08.11	1999[2]	%10.61
1989[2]	%09.38	2000[3]	%12.18

1/ O.N.S. station de l' emploi collection statestique december 1990 p02.
2/Annuaire d Afrique du nord*document sur l'algerie pour la population .1998.
p 111
3/ O.N.S. station de l' emploi collection statestique. février n^0 308 .2000.p01

إن تطور الشغل عند النساء مستمرا إذ انتقلت نسبة النساء المشتغلات من مجموع الفئة في جميع القطاعات من 04.39% سنة 1966 إلى 08.11 % سنة 1987لترتفع إلى 10.61 % سنة 1999وفى سنة 2000 بلغت 12.18 % .

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة النساء المشتغلات في ارتفاع مستمر.

5-1-النمو الديموغرافي وانعكاساته على النمو السكان النشطين:

إن اختلال توازن سوق العمل الذي يبدو من تحليل الطلب الاجتماعي للشغل يظهر تزايد مستمر لفئة السكان النشطين، وهذا التزايد مرتبط أساسا بالعوامل الديموغرافية والمتمثلة في:

1/ النمو السريع للسكان المقيمين أدى إلى تضاعف حجم من 12 مليون نسمة الى24 مليون نسمة مابين 1966 و1987، مما أدى بالتالي إلى مرور فئة السكان النشطين من 2564663 إلى أكثر من 5 ملايين (5341102) خلال نفس الفترة ويكون بذلك قد حدث نمو لهذه الفئة بنسبة 5.7% في حين سجل نمو السكان معدل 3.4 % فقط وفى المتوسط نحصى 229115 ناشط سنويا، والى غاية 1990 تعطى الإحصائيات حوالي 5853700 ناشط.كما تطورت كذلك فئة السكان المشتغلين من 1720710 إلى 2336972 مابين 1966 و1977 ثم بلغوا 4137736 عند ثالث تعداد للسكان في الجزائر.

وان نمو السكان لم يؤد فقط إلى نمو فئة السكان النشطين ،وفئة السكان المشتغلين، فإضافة إلى تزايد المطلق لهما فان فئة البطالين هي الأخرى قد عرفت تطورا من 843953 إلى 1203366 مابين أول تعداد للسكان في الجزائر وثالثة، وتشير إلى أن الفئات الأكثر تضررا من هذه الظاهرة هي الفئات الشابة حيث النسب التالية 62.92 % و 20.53 % توافق على الترتيب للفئات العمرية التالية 16-19 سنة و 20-24 سنة و25-29 سنة.

2/ شكل الهرم السكاني الذي يعطى قاعدة عرضية اثر على نمو السكان النشطين ويظهر الأثر في تسجيل طلب دون انقطاع على العمل مع توافد أجيال الانفجار الديموغرافي على

سوق العمل في وسط الثمانينات، ومن بين العوامل غير الديموغرافية التي ساهمت في نمو السكان النشطين اندماج الإناث في سوق العمل وبمؤهلات مرتفعة.

-المرأة ودخولها سوق العمل.

الاندماج المهني للمراة لم يكن له أثر الذي أحدثه دخولها في نظام التعليم والتكوين، حيث معدلات النشاط عندها اقل بكثير من معدلات الرجال كما سبق وان ذكرنا(8.5 % مقابل 73.4 % سنة 1991)وفى الماضي القريب المراة كانت مقصاة من نظام ولم يعد شغلها مسجلا إلا مع التمدن السريع(52.2 % من السكان يقيمون بالمدن سنة 1996) وتمدرس البنات.وانخفاض معدل الأمية.

- بعض الخصائص لنشاط النساء:

-ضعف نشاط النساء:

حسب تحقيق 1985 للديوان الوطني للإحصائيات ONS يبن أن النساء الأجيرات يتمركزون في المدن ومستواهن التعليمي اثر كثيرا في رغبتهم في العمل ويتأكد ذلك كلما ارتفع المستوى.

شغل النساء تطور بصفة ايجابية إلا أن اندماجهن يبقى ضعيف، ففى 1996 اقل من 95000 امرأة هن يحتلن منصب عمل ليرتفع إلى 138000 في 1977 ثم بلغن سنة 1987: 365000 .وفى 1998 :1410000 امرأة من اجمالى السكان المشتغلين النسبة %9.72 .[1]

---

[1] التعداد العام للسكن والسكان لسنوات (66-77-87-98)

-انخفاض المعدلات مع التقدم في السن:

نمو السكان النشطين بمعدل 0.2 % سنويا يبقى مشاركة النساء بعيدا فرغم التصريحات التي تعطى أن اشتغال النساء في تزايد من سنة إلى أخرى تبقى ضعيفة عند كل فئات السن.

ولتفسير ذلك يمكن الرجوع إلي محيط العائلي وبالخصوص إلى الحالة المدنية التي تمارس بالتأكيد تأثيرا على نشاط المرأة نسبة النساء العازبات الممارسات لنشاط مهني هن الأكثر ارتفاعا من المتزوجات أو الأرامل.

-المؤهلات العلمية وقطاع التمركز.

الخاصية المميزة لنشاط المرأة في درجة التعليم فنتائج التحقيقات الميدانية المنجزة تشير إلى أن 83 % من مجموع المشتغلات التحقن بمؤسسة تعلمية ومن بينهن 32% زاولن دراسات عليا وحوالي 28 % تابعن دراسات ثانوية و14 % من المستوى المتوسط و 8 % من المستوى الابتدائي.

ومقارنة بالمستوى التعليمي للذكور فان مستواهن أكثر ارتفاعا لتعطى لهن أكثر كفاءة في العمل فإذا كانت نسبة المشتغلين الأميين تقدر ب 47 % فان نسبة لا تتجاوز 15 % عند المشتغلات.

وتتمركز النساء المشتغلات في قطاع الخدمات حوالي الثلث 28 % نجدهن في قطاع التعليم و21.8 % في مهام الإدارة والصحة.و لا تتعدى وجودهن في قطاع الصناعة 7.7 %.

-آفاق نشاط النساء:

لقد كان ينتظر أن يحدث تزايد في نشاط النساء نتيجة ارتفاع تمدرس البنات إلا انه عرف استقرار بل انخفاض طفيف ابتداءا من سنة 1987 مع المخطط الخماسي 89/85 رسم لخلق 200000 منصب شغل للنساء بمعدل سنوي يقدر بـ09% على ضوء هذه الوضعية فكيف ينمو السكان النشطين عند جنس الإناث على مدى الطويل أي في آفاق 2010م.

5-2- المستوى المعيشي في المجتمع الجزائري.

عرفت الجزائر تحسن ملحوظ منذ الاستقلال في المستوى المعيشي.وهذا التحسن شمل جميع المجالات.(لقد تحقق التحسن في المستوى المعيشي للأسر الجزائرية نتيجة توفر الموارد الغذائية الأساسية في جميع أنحاء الوطن وبأسعار مدعمة من طرف الحكومة)[1]

فمع بداية الأزمة البترولية في أكتوبر 1983 حيث انخفض السعر إلى 29 دولار بقى الانخفاض مقنع بفعل علو نسبة التبادل لأحتى وان كانت الوضعية لا تبعث بالتفاؤل.[2]

لقد كان لهذه الأزمة عدة مخلفات خاصة في انخفاض مستوى المداخيل وكذا تسريح العمال نتيجة إفلاس هذه المؤسسات.

بعد هذه الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر والتي من بين أسبابها ارتفاع المديونية الخارجية ومع إعادة جدولة الديون مع صندوق النقد الدولي سنة 1994.

---

[1] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1991،ص 73 .

[2] علي الكنز ، **حول الأزمة** ، دار بوشان للنشر ، الجزائر 1990،ص 71.

هذه الإصلاحات كانت لها آثار سلبية على مستوى القدرة الشرائية للمواطن خاصة بعد حل الكثير من المؤسسات الاقتصادية وتسريح عمالها.

فقد أجريت دراسة من طرف البنك العالمي بمساعدة الديوان الوطني للإحصاء كان هدفها هو معرفة وتسليط الضوء على التطورات المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية، واهتمت بالنتائج والمخلفات الاجتماعية للازمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ أكثر من عشرية ومن أهمها ارتفاع معدلات الفقر في المجتمع.[1]

أخذت هذه الدراسة التعاريف المتعارف عليها عالميا للفقر على انه الأسرة الفقيرة هي كل أسرة مدخولها السنوي اقل من 16000 د.ج أي (1330 د.ج شهريا) ومنه وحسب معطيات هذه الدراسة سنة 1995 فقد وجد أن هناك14 % من المجتمع أي حوالي 4 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر. هذا يعنى أن 4 مليون شخص ينتمون إلى اسر مدخولها السنوي اقل من 16000 د.ج، وإذا عدنا قليلا إلى الوراء لوجدنا أن عددهم أكثر في 1988.وأكثر من هذا فان فئة 4 مليون فقير هناك 1.3 مليون يعيشون في الفقر مدقع، كل هذا كان نتيجة غياب النمو الاقتصادي ومخططات الحماية الاجتماعية، وانخفاض معدلات الشغل، ورفع الدولة عن تدعيمها للأسعار ومن ارتفاع الأسعار بمعدل 4 مرات فالمادة التي كان ثمنها 5 د.ج سنة 1990 أصبحت 23 د.ج سنة 1998 .[2]

1)Bouzidi (Abdelmadjid) ; **Les années 90 de L'économie Algérienne**, E.N.A.G Ed [1]distribution, Alger, 1999 p 161

[2]) Ibid, P 110.

5-3- البطالة كعامل من عوامل ضعف المستوى المعيشي:

لقد أصبحت البطالة اليوم موضوع اهتمام العديد من الباحثين نظرا لخطورتها على المستوى الأسرة والمجتمع.خاصة بعد ما أصبحت تتوسع بصفة كبيرة لتمس فئات واسعة منه.

إن الأسرة تعتمد على عدة مقومات تمكنها من القيام بدورها كمؤسسة اجتماعية فهي تحتاج إلى دخل يوفر لها الأمن والاستقرار ويضمن لها المسكن والملبس والمأكل كما يوفر الخدمات الصحية.

فحسب محمود حسن فان فقدان القدرة على الكسب من العوامل التي تخلق التوترات في العلاقات الأسرية والتي تؤثر حتما على أفرادها.[1]

يعتبر رب الأسرة هو المسئول الأول في إعانة الأسرة بواسطة دخله وإذا حدث وان فقد منصب عمله في الوقت مثلما كان في الآونة الأخيرة يؤثر على التوازن المادي حيث مصدر الدخل يصبح مفقودا ومن تزعزع القدرة الشرائية .وعدم وجود حماية من طرف الدولة من هذه البطالة مثلما هو الحال في الدول المتقدمة حيث يتقاضى البطال منحة تحميه من الفقر المدقع.أما في بلادنا نلاحظ أن هناك صندوقا للتامين ضد البطالة لكن مفعوله لا يعتبر ذا أهمية نظرا لعدم تطبيق أهدافه المرسومة على أرض الواقع.[2]

---

1 محمود حسن ،**الأسرة ومشكلاتها**،دار النهضة العربية ،بيروت، 1982،ص 70

2 الصندوق الوطني للتامين عن البطالة*نشاطات ومهام* النشرية الداخلية العدد 04

4-5-تطور المداخيل الخامة للعائلات الجزائرية

جدول رقم(4-19) تطور المداخيل الخامة للعائلات حسب السنوات بالنسبة للجزائر(بالملايين من د.ج)

السنوات	المداخيل بالملايين دج
1990-1991	361096.7
1991-1992	539651.9
1992-1993	683500.0
1993-1994	805000.0
1994-1995	957900.0
1995-1996	12442600.0
1996-1997	1531700.0
1997-1998	1650500.0
1998-1999	1826100
1999-2000	2024300.0
2000-2001	2114300.0
المصدر: O.N.S الديوان الوطني للأحصاء	

نلاحظ من خلال الجدول أن الدخل العائلات تقهقر تقهقرا واسعا مع ارتفاŸ الأسعار وتدنى القدرة الشرائية كانت انطلاقا من 1989 منŔ تحرير الأسعار وانخفاŮ قيمة العملة الوطنية.فكان التأثير بارتفاŸ الأسعار مقارنة مع الدخل ترتبت عنها عدة مشاكل خاصة على الزواج حيث أصبح لǖسعار أنها مست تكاليفه ǙوكŔا مرحلة ما بعد الزواج أصبح الفرد لا يضمن استقرارها مع هŔا التطور الحاصل فظهر الفقر خاصة لدى طبقة المتوسطة والتي تمثل قاعدة كبيرة.

5-5-متوسط استهلاك الأسر الجزائرية وانعكاسه على الوضع الاجتماعي:

يصل متوسط استهلاك الأسر العادية الجزائرية حوالي 25 ألف دينار حسب تقديرات هيئات Ęحصائية من بينها الديوان الوطني لǚحصائيات ويكشف هŔا المستوى مدى الصعوبات التي تعانيها الأسر الجزائرية أمام التهاب الأسعار وتدنى مستوى المعيشة في وقت تظل نسبة تتراوƟ مابين 30 الى 40 بالمئة من الأجراء في الجزائر يتقاضون مابين 8000 Ęلى 25000 دينار هĲŔ المعطيات تتفق مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية في Ĉخر تقرير له عن تسجيل كثر من 5.3 مليون جزائري يعيȈ تحت مستوى الفقر وان نسبة 6.3 بالمئة من السكان في المناطق الحضرية تعانى من الفقر من حيث سوء التغŔية.[1]

[1] جريدة ا Ǝ العدد 4553 التاريخ 23 أكتوبر 2005

كل هljR الظروف انعكست على الواقع الاجتماعي لأسر الجزائرية والمجتمع الجزائري عامة وخاصة على مستوى الزواج ففي ظل هljR الظروف كيف نجد أشخاص لهم رغبة في بناء اسر جديدة وأسرهم تعانى الفقر الناجم عن تدهور المستوى المعيشي.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى واقع أزمة السكن في الجزائر فقد انتشرت مشكلة السكن بصورة واسعة في السنوات الأخيرة هذا الأخير كان له اثر كبير في تأخر الشباب عن الزواج فأصبح الشباب يطمحون إلى العيش في البيت يوفر لهم أكثر راحة بعيدا عن ضيق المسكن العائلي إلا أن تأثير العرف في بعض المناطق حال دون ذلك ورغم التطور الحاصل على المستوى إنجاز المساكن إلا انه يبقى بعيدا عن الاحتياجات خاصة في المدن الكبرى التي تعانى اكتظاظ في عدد السكان خاصة في العشرية الأخيرة ناجمة عن النزوح الريفي وهذا راجع إلى تراجع التنمية الريفية رغم المجهودات المبذولة حيث ساهمت كل هذه الظروف في رفع سن الزواج إلى ماهو عليه.

يعد التعليم من الاهتمامات الدول اليوم فهو مفتاح لكل استثمار بعيد المدى لذا ركزت الحكومات على الاهتمام به والجزائر من بين هذه الدول التي جعلته إجباريا خاصة في الأطوار الأولى فتخلف الدولة يقاس بمستوى تعلم أفرادها.الا أن التعليم كونه يساهم في التنمية وإعطاء عمال أكفاء في كل المجالات الا أن السن الذي يقضونه في التعليم وخاصة التعليم العالي له انعكاسات إلى حد ما فيكون على حساب حياتهم الشخصية ونقصد بها سن الزواج فغالبا ممن ينهون دراستهم الجامعية يؤخرون زواجهم إلى ما بعد الجامعة والحصول على عمل .وهذا يأخذ سنوات يمكن لهم أن يكونوا فيها متزوجين كما كان الحال في السابق.

لقد مرت الجزائر بعدة تحولات اقتصادية بعد الاستقلال تميزت بمرحلة المخططات الاقتصادية المتمثلة في المخطط الثلاثي كان الهدف منها هو خلق مناصب شغل للامتصاص البطالة وقد عرفت هذه المرحلة نوع من الاستقرار، ومع دخول الجزائر اقتصاد السوق وتفاوضها مع الصندوق النقد الدولي نتيجة للازمة الاقتصادية التي مرت بها.

نتج عنها انتشار البطالة مما أدى إلى ظهور نتائج سلبية على مستوى الفرد والمجتمع، حيث انخفضت القدرة الشرائية للمواطنين، ومع الدخل المتدهور ورفع الدعم عن الأسعار للمواد الأساسية.وكذا تسريح العمال وظهور نمط جديد العمل بتعاقد.أدى إلى غياب التضامن الاجتماعي بين الأسر والأفراد وبروز عدة ظواهر من بينها عزوف الأفراد عن الزواج نتيجة الأسباب المذكورة سابقا فمثلا ،عامل ليس قادر على إعالة نفسه كيف يفكر في بناء أسرة وإنجاب أطفال.

الباب الثاني

الدراسة الميدانية

الفصل الخامس

تقديم مجتمع البحث

تمهيد:

مجتمع البحث هو شباب تجاوز الثلاثين سنة ويقطن بالعاصمة وهم عزاب ونظرا لخصوصية هذا المجتمع لا يمكن أن نعطي إحصاء دقيق حول هذه الفئة ,سواء على مستوى الهيئات المكلفة بالإحصاء كالحالة المدنية أو الجهات المخولة بالإحصاء ،وعلى هذا الأساس لايمكن أن نربط استخراج العينة من مجتمع البحث مباشرة ، طريقة نسبة السبر وعليه اختيرت العينة بطريقة منهجية وذلك باستعمال طريقة الكرة الثلجية غير ان ذلك راعى توزيع العينة في مناطق سكناهم ،وكانت 23 منطقة سكنية وتوزيع أفراد العينة يختلف من منطقة إلى أخرى ،غير أن مكان المقابلة تم في المنزل المقهى ،ومكان العمل اضافةالى بعض الأماكن العمومية ،والجدول التالي يبين توزيع أفراد العينة حسب مناطق سكناهم مع مكان المقابلة.

1-العينة وكيفية اختيارها:

جدول رقم (5-1) يوضح توزيع العينة حسب منطقة السكن ومكان المقابلة

منطقة السكن	العدد	المنزل	المقهى	العمل	النسبة%
بئر خادم	09	2	6	1	6.66
بئر مراد رايس	08	0	5	3	5.92
الجزائر الوسطى	07	1	6	0	5.18
دالي ابراهيم	05	0	3	2	3.70
بوزريعة	06	0	5	1	4.44
درارية	05	0	4	1	3.70
العاشور	09	0	8	1	6.66
حسين داي	03	0	3	0	2.22
الحراش	04	0	3	1	2.96
اسطوالي	05	0	3	2	3.70
بن عكنون	04	1	2	1	2.96
سيدي موسى	04	1	3	1	2.96
براقي	04	1	3	1	2.96
باب الواد	12	2	8	2	8.88
باب الزوار	11	1	10	0	8.15
الابيار	08	3	1	1	5.92
زرالدة	03	0	2	1	2.22
بني مسوس	03	0	2	1	2.22
الشراقة	06	0	2	1	4.44
بابا احسن	07	1	4	2	5.18
بئر توتة	06	0	4	2	4.44
الحميز	03	0	1	2	2.22
الكالتوس	03	0	2	1	2.22

2- خصائص العينة:

سنعرض في هذه التحليل اهم خصائص العينة المدروسة والتي من خلالها قمنا بقياس الفرضيات.

جدول رقم (5-2) : يوضح توزيع العينة حسب فئات السن

فئات السن	التكرار	النسبة %
30 - 34	77	% 57.00
35 - 39	41	% 30.40
40 – 44	12	% 8.90
45 - 49	05	% 3.70
المجموع	135	% 100

الجدول يبين أن نسبة 57 % من المبحوثين يتراوح سنهم ما بين " 30 و 34 " سنة و هذه النسبة تمثل تجاوزا عام في حين نجد نسبة 30,40 % من المبحوثين يتراوح سنهم ما بين " 35 و 39 سنة و نسبة 8,90 % من المبحوثين يتراوح سنهم ما بين 40 و 44 سنة " و نسبة 3,70 % من المبحوثين يتراوح سنهم ما بين 45 – 49 سنة .

إن البحث في مفهوم التأخر عن الزواج يرتبط أساسا بمتغير السن و على هذا الأساس حددنا كل متأخر عن الزواج إبتداءا من سن الثلاثين و حصرناها حتى سن 50

سنة و هنا علينا أن نشير أن هذا تحديد إجرائي خاص ببحثنا لأن أحد المبحوثين كان يرى أنه حتى سن 35 سنة لا يمكن أن نقول أنه متأخر عن الزواج .

من خلال بحثنا أنه كلما تقدمنا في السن قل عدد المبحوثين لأن جلهم يتمركزون في الثلاثينات و جلهم لا يعرفون مصيرهم حول الزواج و هذا هو التأخر الحقيقي ، بل هناك من يعتقد أنه يضل أعزب طول الحياة ، إلا إذا توفرت بعض الشروط و هذا مستحيل في نظرهم .

جدول رقم (5-3) : يمثل توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
بدون مستوى	21	% 15,60
متوسط	35	% 25,90
ثانوي	34	% 25,20
جامعي	35	% 25.90
تكوين مهني	10	% 25,90
المجموع	135	% 100

الجدول التالي يبين أن نسبة 25,90 % من المبحوثين لديهم مستوى تعليمي متوسط و الأمر نفسه في المستوى التعليمي الجامعي و هذه النسبة تمثل تجاوزا عام في

حين نجد نسبة 25,20 % من المبحوثين لديهم مستوى تعليمي ثانوي و نسبة 15,60 % من المبحوثين بدون مستوى تعليمي و نسبة 7,90 % سن المبحوثين لديهم تكوين مهني .

إن المستوى التعليمي له تأثير على تفكير أي شخص و بالتالي من الضروري ربط المستوى التعليمي بمتغير الزواج ، و قد تم تحديد مؤشرات المستوى التعليمي في (بدون مستوى – متوسط – ثانوي – جامعي – تكوين مهني) و ما يلاحظ على دراستنا الميدانية ، أن المبحوثين متمركزون بالتساوي تقريبا في المستويات التعليمية (إكمالي – ثانوي – جامعي) إن المستوى التعليمي الجامعي ممكن أن نعطي له تبرير فيما يتعلق بالتأخر عن الزواج فالطالب بعد تخرجه يصطدم بمشكل الخدمة الوطنية ، و بعدها مشكل الشغل ليجد نفسه قد ولج في سن الثلاثينيات و هنا نقول أن تأخر الزواج لدى هؤلاء الفئة له أكثر من تبرير ، و الأمر ليس نفسه في المستويات الأخرى ، فتأخرها عن الزواج يخضع من حالة إلى أخرى و منه لا يمكن أن نجزم أن للمستوى التعليمي تأثير واضح في التأخر عن الزواج ، و إنما يمكن القول أنه كلما كان نقدم في المستوى التعليمي كان هناك تأخر واضح في الزواج .

جدول رقم (5-4) : يوضح الوضعية المهنية

الوضعية المهنية	التكرار	النسبة %
عامل	125	% 92,60
بطال	08	% 5,90
أخرى	02	% 1,50
المجموع	135	% 100

الجدول التالي يبين أن نسبة 92,60% من المبحوثين هم عمال و هذه النسبة تمثل إتجاه عام ، في مقابل هذه نجد أن نسبة 5,90 % من المبحوثين وضعيتهم المهنية هي البطالة .

تلعب الوضعية المهنية دور مهم في إقبال الشباب على الزواج فمنطقيا لما يكون هناك عمل يكون هناك إقبال على الزواج و العكس صحيح غير أن دراستنا الميدانية

بينت أنه رغم تمركز المبحوثين في فئة العمال إلا أنهم متأخرون عن الزواج و هنا تطرح إشكالية أخرى تتعلق بوضعية العمل في الجزائر بحيث نجد قدرة شرائية متدنية جدا ممكن أن نلمسها إجرائيا من خلال الأجر القاعدي في الجزائر و على هذا الأساس مهما يكن المبحوث عامل فإن أجرا لا يستطيع أن يعيش به مدة شهر فكيف به أن يتزوج ، فإذا كان هذا الأمر ينطبق على العامل فكيف حالة المبحوثين البطالين ، فالأمر أدهى و أمر و هنا نفتح قوس فيما يخص بروز آفات إجتماعية خطيرة و يمكن أن نلخص هذه في

أحد إجابات المبحوثين الذين يتمركزون في خانة أخرى فهو أجير يومي (نخدم بالزهر – ساعة كاين ساعة مكاش – المهم نعيش – ما تحكيليش على الزواج ...)

جدول رقم (5-5) : يوضح توزيع العينة حسب منطقة السكن

منطقة السكن	التكرار	النسبة %
حضر	116	% 85.90
ريف	14	% 10.40
شبه حضر	05	% 03.70
المجموع	135	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 85,90 % من المبحوثين يسكنون مناطق حضرية و هي تمثل إتجاها عاما، في حين نجد نسبة 10,40 % من المبحوثين يسكنون المناطق الريفية و نسبة 3,70 % من المبحوثين يسكنون مناطق شبه حضرية .

يتمركز أغلب المبحوثين في المناطق الحضرية و على هذا الأساس يمكن ربط هذه المناطق بالتأخر في الزواج لأن في هذه المناطق عدة مشاكل تساهم بدرجة أو بأخرى في التأخر عن الزواج و على رأس هذه المشاكل السكن الذي يعتبر العائق الأول في عزوف الشاب عن الزواج إضافة إلى غلاء المعيشة رغم توفر فرص العمل، و هنا يجدر أن نشير، أن للمناطق الحضرية قيم ثقافية خاصة بها خاصة فيما يتعلق بالزواج فالمنطقة الحضرية بالعاصمة أصبح هناك تقليد فيما يخص سن الزواج، فنجد أغلب

الشباب يتجاوز سن الثلاثين Ů كما أن إختيار الزوجة في هĳŔ المناطق صعب جدا Ů نظرا لتعقد الحياة الإجتماعية .

في مقابل هĳŔ نجد المشاكل التي تتعلق بالزواج في المناطق الريفية و هي مشاكل مادية بالدرجة الأولى Ů و في هĳŔ المناطق لا يوجد تأخر زواجي واضح مثل المناطق الحضرية .

جدول رقم (5-6) : يوضح نوع المسكن

نوY المسكن	التكرار	النسبة %
فيلا	34	% 25,20
شقة في عمارة	85	% 63,00
منزل تقليدي	14	% 10,40
بيت قصديري	02	% 1,5
المجموY	135	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 63,00% من المبحوثين يسكنون شقة في عمارة و هي تمثل إتجاها عام Ů في حين نجد نسبة 25,20 % من المبحوثين يسكنون فيلا و نسبة 10,40 % يسكنون منزل تقليدي و نسبة 1,50 % يسكنون بيت قصديري .

يلعب نوY المسكن دور في التبكير للزواج و إجرائيا حددنا نوY المسكن وفق نمط السكن الجزائري (فهناك فيلا – شقة في عمارة – منزل تقليدي – بيت قصديري)

و بإعتبار جل المبحوثين يتمركزون في المناطق الحضرية فإن هذه الأخيرة تتمركز بنظام البناء يتميز بالعمارات التي تحتوي على شقق بنظام معين فإن جل المبحوثين يتمركزون في نوع السكن شقة في عمارة و على هذه النوع من السكن نجد المناطق الحضرية تتميز أيضا بوجود الفيلات ، و هذه الأخيرة ليست معيقة في التأخر عن الزواج نظرا لتعدد غرفها عكس الشقق التي تكون موجهة عادة إلى أسرة واحدة و بالتالي إذا أراد الشباب أن يتزوج عليه أن ينتقل إلى شقة أخرى ، هنا تكون الصعوبة نظرا لغلاء سعر الشقق في المناطق الحضرية في الجزائر .

و على غرار تمركز المبحوثين في الفيلات و الشقق نجدهم يتمركزون في المنازل التقليدية و هذه الأخيرة خصوصية المناطق الحضرية كما من خصوصية المناطق الريفية و لو أنها تكثر في الريف أكثر بدرجة كبيرة و طبيعة هذه النوع من السكن أنه متعدد الغرف كما قد يكون قليل الغرف ، و هنا يمكن ربطه بعامل الزواج وقد يكون مساعد و قد يكون العكس ، و في نفس الإتجاه لا يمكن أن تتنسى البيوت القصديرية التي تعد عائق حقيقي في تأخر الشباب عن الزواج و هي صورة مأساوية لأزمة السكن في الجزائر .

في الأخير يمكن القول تلعب طبيعة السكن دورا مهما في إقبال الشباب على الزواج و دراستنا الميدانية أكدت أن طبيعة السكن لا تساعد الشباب في الإقبال على الزواج .

جدول رقم (5-7) : يوضح الوضعية الصحية للعائلة من حيث الأمراض المزمنة

أمراض مزمنة في الأسرة	التكرار	النسبة %
نعم	39	% 28,90
لا	95	% 70,40
بدون إجابة	1	% 0,70
المجموع	135	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 70,40 % من المبحوثين لا يعانون من أمراض مزمنة في أسرهم و هذه النسبة تمثل إتجاه عام في حين نجد نسبة 28,90 % من المبحوثين توجد أمراض مزمنة في أسرهم .

إن الأمراض المزمنة لها تأثير على خصوصية أي عائلة خاصة إذا كانت وراثية و هي معيقة لعملية الزواج و تزداد هذه الإعاقة إذا كانت تتصل مباشرة بالمبحوث ، و دراستنا الميدانية بينت أن جل المبحوثين هم في منأى عن هذه الأراض و هنا ليس بالضرورة مثل هذه الأمراض هي العائق الأساسي في التأخر عن الزواج ، خاصة إذا كانت ترتبط بأسرهم ، و الأمر ليس نفسه في عينة المبحوثين ، الذي توجد في أسرهم أمراض مزمنة ، فهذه الأخيرة لها تأثير جلي في تأخرهم عن الزواج.

جدول رقم (5-8) : يوضح التعرض للبطالة

الاجابات	التكرار	النسبة %
نعم	117	% 86.7
لا	09	% 6.70
بدون إجابة	09	% 6.70
المجموع	135	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 86,70 % من المبحوثين عاشوا فترة بطالة و هذه النسبة تمثل إتجاها عاما في مقابل هذا نجد أن نسبة 6,70 % لم يتعرضوا لفترة بطالة

يمكن إعتبار البطالة عامل مؤثر في عدم الإقبال على الزواج و خلال فترة البطالة لا يمكن أن يكون هناك تفكير حول الزواج و هذا ما نلمسه في خصوصيات عينتنا التي عاشت جلها فترة بطالة خاصة لما تكون هذه الأخيرة طويلة جدا مما يتولد لدى المبحوثين شعور و عدم الرغبة بالزواج نهائيا كما أن المبحوثين الذين لم يعيشوا فترة بطالة يمكن إرجاع السبب إلى طبيعة المهنة أو العمل كما هو موضح في جدول الوضعية المهنية .

الفصل السادس

الأسباب الاضطرارية

لتأخر الشباب عن الزواج

تمهيد :

في هذا الفصل سنتعرض إلى تحليل الفرضية الأولى و التي هي " التأخر في سن الزواج لدى الشباب سببه إضطراري أكثر منه إختياري ".

- على هذا الأساس سنقوم في تحليلنا لهذه الفرضية إنطلاقا من متغير التأخر الإضطراري و ذلك بالإعتماد على ثلاثة مؤشرات هي :

- السكن و الظروف العائلية .
- المهنة و الدخل .
- المستوى المعيشي .

1 – دور السكن و الظروف العائلية في التأخر عن الزواج :

سنبدأ في قياس هذا الفرضية من مؤشر السكن و الظروف العائلية و دورها في التأخر الزواجي و سيكون ذلك بعرض أهم المعطيات في جداول .

جدول رقم (6-1) : يبين علاقة السن بنوع المسكن :

نوع المسكن / السن	فيلا	شقة في عمارة	منزل تقليدي	بيت قصديري	المجموع
34-30	19 %24,70	46 %59,70	10 %13,00	2 %2,60	77 %100
39-35	12 %29,30	26 %63,40	3 %7,30	-	41 %100
44-40	3 %25,00	8 %66,70	1 %8,30	-	12 %100
49-45	-	5 %100	-	-	5 %100
المجموع	34 %25,20	85 %63,00	14 %10,40	2 1,50	135 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن الإتجاه العام يتمثل في نسبة 63 % من المبحوثين يسكنون شقة في عمارة و تتدعم هذا النسبة بـ 100% من المبحوثين سنهم ما بين 45-49سنة و نسبة 66,70% من المبحوثين سنهم ما بين 40 – 44 سنة في مقابل هذا نجد

نسبة 25,20% من المبحوثين نوع مسكنهم فيلا و تتدعم هذه النسبة بـ 29,30% منالمبحوثين سنهم ما بين 35- 39 سنة .

* إن نظام البناء سخبه في الجزائر يعتمد على العمارات و التي إنتشرت بكثرة نتيجة السياسات التي إتبعتها الدولة ، و لو تعرضنا لوضعية العمارات في الجزائر نجدها غير مساعدة لنظام الأسرة فهي تتميز بعدم الإتساع و منه تساعد الأسرة البسيطة المتكونة من الزوج و الزوجة على أقل تقدير ، كما أن تواجد العمارات يرتبط بالمناطق الحضرية و بالتالي كل المبحوثين الذين يسكنون هذه الشقة عند إنفصالهم عن الأسرة يبحثون عن شقق أخرى .

غير أن المثير في الدراسة الميدانية أولئك المبحوثين الذين يسكنون فيلات و هم متأخرون عن الزواج مما يشير أن لا دخل لعامل السكن في التأخر عن الزواج مما قد يدل على أنه الفيلا هي شبه عمارة نظرا لعدد سكانها ، و الأمر يختلف لدى المبحوثين الذين يسكنون المنزل التقليدي فهم عادة ما يرتبطون بالمناطق الريفية و في المناطق شبه الحضرية .

جدول رقم (6-2) : يبين علاقة نوع المسكن بعدد الغرف:

عدد الغرف / نوع المسكن	1 - 3	4 – 6	7 – 9	10 – 12	المجموع
فيلا	04 11,80	11 32,40	18 52,90	01 2,90	34 100
شقة في عمارة	44 51,80	41 48,20	-	-	85 100
منزل تقليدي	06 42,90	07 50,00	01 7,10	-	14 100
بيت قصديري	-	02 100	-	-	02 100
المجموع	54 40,00	61 45,00	19 14,10	1 0,70	135 100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنت نسبة 45 % من المبحوثين يسكنون في غرف من (4 - 6) غرفة و هذه النسبة تمثل إتجاها عام و تتدعم بنسبة 100 % من المبحوثين يسكنون في بيت قصديري و نسبة 50 % يسكنون في منزل تقليدي في مقابل هذا نجد أن نسبة 40 % من المبحوثين يعيشون في غرفة من (1 – 3) غرفة و تتدعم هذه النسبة بـ 51,80 % من المبحوثين يسكنون شقة في عمارة و نسبة 42,90 % يسكنون منزل تقليدي .

إن جل المبحثين يسكنون في عدد معتبر من الغرف و هذا يؤشر لطبيعة الأسرة الجزائرية التي تتميز بعدد أفرادها و الملاحظ في هذه المعطيات أن هذا العدد المعتبر يوجد

بكثرة في البيوت القصديرية نظرا لطبيعتها المتعلقة بالبناء فالفرد في أي لحظة يستطيع أن يبني غرفة ثم نجدها في المنزل التقليدي و المتميز بخصوصية البناء و المعتمد على عدد الغرف الكبير ثم نجد الشقق المتواجدة في العمارات و التي لا يمكن أن تخضع لإدارة الأفراد في زيادة عدد غرفها و معروف أن الشقق في الجزائر توجد من (2 ط إلى 5 ط) و لو أن هذا توزع مباشرة على الأسر و التي لها أولاد و التي كانت تندرج ضمن البناء الإجتماعي ، ثم نجد البناء الخاص بالفيلات و عدد الغرف يخضع لطبيعة بناء الفيلا .

كما تبين لنا المعطيات أن عدد الغرف يزداد انخفاضا لدى المبحوثين و بالتالي هذا يزيد من إحتمال عدم توفر الغرف بالعدد الكافي هي من بين أسباب التأخر عن الزواج خاصة إذا أربطنا الأمر بقبول المبحوث السكن مع أفراد عائلته بعد الزواج .

جدول رقم (6-3) : يبين علاقة نوع المسكن بعدد الأفراد:

عدد الأفراد / نوع المسكن	1 – 4	5 – 9	10 – 14	15 – 19	بدون إجابة	المجموع
فيلا	6 17,60	20 58,80	6 17,60	1 2,90	1 2,90	34 100
شقة في عمارة	7 8,20	73 85,90	5 5,90	-	-	85 100
منزل تقليدي	5 35,70	5 35,70	4 28,60	-	-	14 100
بيت قصديري	-	-	2 100	-	-	02 100
المجموع	18 13,30	98 72,60	17 12,60	1 0,70	1 0,70	135 100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة 72,60 % من المبحوثين يعيشون بين أفراد عددهم (5 – 9) و هذه النسبة تمثل إتجاه عام و تتدعم هذه النسبة بـ 85,90 % من المبحثين يقطنون في عمارة و نسبة 58,80 % من المبحوثين نوع مسكنهم هو فيلا ، في مقابل هذا نجد أن نسبة 13,30 % من المبحوثين يعيشون بين أفراد عددهم (1 – 4) و تتدعم هذه النسبة بـ 35,70 % من المبحوثين يقطنون في منزل تقليدي و نسبة 17,60 % من المبحوثين يقطنون في فيلا .

إن جل المبحوثين يعيشون بين عدد معتبر من الإخوة في مسكن واحد و هذا العدد المعتبر يبين طبيعة الأسرة الجزائرية التي تعتمد بكثرة على عدد الأفراد و لو أن الأمر ليس كما كان في الماضي ، و منه نجد هذا العدد يعيش في شقة واحدة داخل العمارة و هذا بين درجة صعوبة العيش في العمارات ، و الأمر يزداد الصعوبة خاصة لدى المبحوثين الذين عدد أفرادهم يصل حتى أربعة أفراد و لو أنهم يتمركزون بكثرة في المنازل التقليدية و هنا نشير إلى جنس الأفراد سواء كانوا ذكور أو إناث كإخوة للمبحوث فطبيعة التنشئة الإجتماعية في أغلب الأسر الجزائرية تعتمد على زواجها للأفراد إنطلاقا من ترتيبهم مما يبقى عدد الأفراد مهم إضافة إلى ترتيب المبحوث ، و لو أن هذا الأمر بدأ يزول و أصبح زواج الإخوة لا يهم نظرا لعدم تدخل الأسرة في الزواج و إعتماد الفرد على نفسه .

جدول رقم (6-4) : يوضح العلاقة بين الرغبة في العيش بعيدا عن الأسرة و نوع المسكن

نوع المسكن / الرغبة في العيش	فيلا	شقة في عمارة	(منزل أرضي) حوش	بيت قصديري	المجموع
نعم	30 %22,9	85 %64,90	14 %10,70	2 %1,50	131 %100
لا	4 %100	-	-	-	4 %100
المجموع	34 %25,20	85 %63,00	14 %10,40	2 %1,50	135 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 63% من المبحوثين يملكون شقة في عمارة و هذه النسبة تمثل إتجاها عام و تتدعم هذه النسبة بـ 64,90 % من المبحوثين الذين يعيشون بعيدا عن الأسرة في مقابل هذا نجد أن نسبة 25,20 % من المبحوثين يملكون فيلا و تتدعم هذه النسبة بـ 100 % من المبحوثين لا يعيشون بعيدا عن الأسرة .

إن أغلب المبحوثين الذين يعيشون في شقق في العمارات سيعشون بعيدا عن الأسرة بعد الزواج مما يؤشر لصعوبة الزواج عندهم خاصة إذا تعلق الأمر بصعوبة الحصول على مسكن و على غرار هذا نجد المبحوثين الذين يعيشون في فيلات لا ينوون العيش خارج الأسرة و إنما يريدون أن يبقوا داخل الفيلا حتى و لو تطلب الأمر العيش مع أسرهم ، و هنا نعود لقيمة السكن في الجزائر و إرتفاع سعرها فنستطيع أن نؤشر لذلك إنطلاقا من سعر العقار في الجزائر خاصة في منطقة العاصمة و من المناطق الحضرية الكبيرة ، و منه المبحوثين لا يستطعون أن

يشتروا سكنات من مناطق عملهم إلا إذا كانت هناك إعانات أسرية أو مساعدة من طرف الدولة إنطلاقا من نظام البرامج السكنية التي تعرضها الدولة .

إن النظرة التي يملكها بعض المبحوثين حول إستقلالهم السكني بعد الزواج تزيد من الأمور أكثر صعوبة و تعقيد مما سيكون هناك تأخر عن الزواج ، و هذه النظرة لها أسبابها لأن في الماضي الأمر كان على العكس من هذا ، و يمكن ربط هذه الأسباب بعوامل التغير الإجتماعي إنطلاقا من تطور مستوى الحياة إضافة إلى التحول الإقتصادي و الإنفتاح الإعلامي و هنا علينا أن نشير أن الإستقلال السكني بعد الزواج يخضع في غالب الأحيان لرغبات الطرف الآخر (الزوجة) .

جدول رقم (6-5) : يبين علاقةعدد الأفراد داخل المسكن بعدد الغرف

عدد الغرف / عدد الأفراد داخل المسكن	1 - 3	4 - 6	7 - 9	10 - 12	المجموع
1 – 4	-	09 % 50,00	5 % 27,80	04 % 22,20	18 % 100
5 – 9	41 % 41,80	48 % 49,00	09 % 9,20	-	98 % 100
10 – 14	04 % 23,50	07 % 41,20	05 % 29,40	1 % 5,90	17 % 100
15 – 19	-	-	1 % 100	-	1 % 100
بدون إجابة	-	1 % 100	-	-	1 % 100
المجموع	54 % 40,00	61 % 45,20	19 % 14,1	1 % 0 ,70	135 % 100

نلاحظ من خلال الجدول أن الإتجاه العام يتمثل في نسبة 45,20 % من المبحوثين يسكنون (4-6) غرف و تتدعم هاته النسبة بـ 20 % من المبحوثين لم يعطو إجابة حول عدد الأفراد داخل المسكن و نسبة 50 % من المبحوثين عدد الأفراد لديهم من (1 – 4) في المسكن الواحد في مقابل هاته نجد أن نسبة 40 % من المبحوثين عدد غرفهم من (1 – 3) و تتدعم هاته النسبة بـ 41,80 % من المبحوثين يسكنون مع 5 – 9 أفراد في المسكن الواحد.

ما يلاحظ على هذا المعطيات أنه كلما يزداد عدد الغرف في المسكن الواحد يزداد عدد الأفراد داخل المسكن الواحد و هذا له أبعاد تاريخية و بيولوجية تتعلق بخصوصية العائلة الجزائرية ، فنظام السكن في القديم لم يكن من بين مشاكل الأسرة و بالتالي كان هناك حرية في الخصوبة و لو أن الأمر يمكن ربطه بخصوصية العائلة المعيشية و بعض الأسر تنجب عددا معتبرا من الأفراد لتشغيلهم في نوع النشاط الإقتصادي الذي تمارسه سواء صناعي ، زراعي أو رعوي ، غير أن الأمر تغير بصورة واضحة فغلاء السكن و حتى نوعيته و نظامه أصبح يفرض على الأسرة تحديد الخصوبة ، فأسرة تسكن في شقة من غرفتين أصبحت لا تفكر في إنجاب أفراد كثيرين حتى لا يصطدموا بصعوبة في العيش .

و يجب أن نشير في هذا التحليل أنه كلما كان عدد الغرف كبير نجد نوع المسكن إما بيت تقليدي أو قصديري ، و هذا يؤثر أكثر في عملية الزواج .

جدول رقم (6-6) : يبين علاقة الزواج و العيش مع الوالدين مع الظروف العائلية

الظروف العائلية / الزواج و العيش مع الوالدين	نعم	لا	النسبة
نعم	12 %20,00	48 %80,00	60 %100
لا	25 %33,30	50 %66,70	75 %100
المجموع	37 %27,40	98 %72,60	135 %100

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 72% من المبحوثين ظروفهم العائلية لا تسمح لهم بالزواج ، و هذا يمثل إتجاه عام و تتدعم هذا النسبة بـ 66,70% من المبحوثين يرون أن بعد

الزواج لا يودون العيش مع الوالدين و نسبة 80,00 % يودون العيش مع الوالدين بعد الزواج في مقابل هذا نجد 27,40 % ظروفهم العائلية تسمح لهم بالزواج و تتدعم هذه النسبة بـ 33,30% من المبحوثين لا يودون العيش مع الوالدين بعد الزواج .

إن جل المبحوثين يقرون بأن الظروف العائلية لا تسمح لهم بالزواج و بالتالي سيعيشون مع أسرهم بعد الزواج و نجد الأمر العكس عند المبحوثين الذين ظروفهم العائلية تسمح لهم بالزواج و منه سيعشون بعيدا عن أسرهم بعد الزواج ، و هنا يربط المبحوثون الظروف العائلية بإمكانياتها المادية في كثير من الأحيان أو أسرهم رغم الظروف العائلية الصعبة ، لها مبررات مالية ، إن المبحوثين الذين يفكرون العيش بعيدا عن أسرهم بعد الزواج أكيد هو العائق المباشر و سبب تأخرهم عن الزواج هو السكن بالدرجة الأولى و بالتالي حصر سبب التأخر في السكن أي أن تنفصل عن الأسرة لا بد من مسكن مستقل و منه يربط هؤلاء المبحوثين الزواج بالسكن فقط و للإشارة هذا في أغلب حديث المبحوثين على حد تعبيرهم السكن ثم السيارة ثم المرأة بمعنى المرأة في المرتبة الثالثة و في بعض الأحيان الثانية لكن يبقى السكن عامل مهم في إستقلال المبحوث بعد زواجه .

2- دور المهنة و الدخل في التأخر عن الزواج :

على غرار المؤشر الأول سنقيس هذا المؤشر المتعلق بالمهنة و الدخل .

جدول رقم (6-7) : يوضح الوضعية المهنية

وضعية المهنية	التكرار	النسبة %
متعاقد	30	% 22.20
مؤقت	25	% 18.50
دائم	44	% 32.60
يومي	27	% 20.00
بدون إجابة	09	% 6.70
المجموع	135	% 100

هذا الجدول يبين أن نسبة 32,60 % من المبحوثين وضعيتهم في العمل هي بصفة دائمة و هذا يمثل إتجاها عام ، في مقابل هذا نجد نسبة 22,20 % من المبحوثين هم متعاقدون ، و نسبة 20,00% هم عمال بصفة يومية و نسبة 18,50% هم عمال مؤقتون.

تلعب وضعية العمل دور مهم جدا في تفكير المبحوث في الزواج فهذا الأخير في الوقت الحاضر يرتبط أكثر بمتغير العمل و منه لما تكون الوضعية في العمل مستقرة و مضمونة على حد تعبير المبحوثين يكون التفكير في الزواج أما في حالة عدم الإستقرار في العمل يكون عدم التفكير في الزواج ، و عدم الإستقرار في العمل يرتبط بالمؤشرات

التالية (متعاقد ، مؤقت ، يومي) كل هذه الوضعيات تبقى المبحوثين لا يفكرون في تكوين أسرة و منه لا يمكن الإعتماد على عملهم في المستقبل .

و للإشارة هذه المؤشرات بوضعية العمل تعبر عن وضعية سوق العمل في الجزائر و الذي يرتبط بالتحول الإقتصادي في الجزائر و الجدول التالي يوضح توزيع المبحوثين حسب قطاع العمل سواء الخاص و العمومي .

جدول رقم (6-8) : يوضح قطاع العمل

قطاع العمل	التكرار	النسبة %
خاص	40	% 29.60
عمومي	54	% 40.00
لحسابه الشخصي	33	% 24.40
أخرى بدون إجابة	08	% 5.90
المجموع	135	% 100

يبين لنا الجدول أن ما نسبته 40 % من المبحوثين يعملون في القطاع العام و هذا يمثل إتجاه عام ، في حين نجد نسبة 29,60 % من المبحوثين يعملون في القطاع الخاص و نسبة 24,40 % من المبحوثين يعملون لحسابهم الشخصي .

إن جل المبحوثين يتركزون في القطاع العمومي على حساب القطاع الخاص نظرا لحداثته هذا الأخير إضافة إلى الصورة الواقعية التي يحملها المبحوثين عن هذا القطاع و معاناة

العمال فيه أو لا توجد فيه إمتيازات عمال القطاع العمومي ، و نستثني في هذه المقارنة طبعا الذين يعملون لحسابهم الشخصي .

إن القطاع العمومي في الجزائر له إمتدادات بعد الإستقلال و منه التوجيه الإشتراكي للدولة الجزائرية حيث كان هناك لا حديث عن القطاع الخاص .

جدول رقم (6-9) : يبين علاقة المستوى التعليمي بالوضعية المهنية:

الوضعية المهنية / المستوى التعليمي	عامل	بطال	أخرى	المجموع
بدون مستوى	19 %90,50	2 %9,50	-	21 %100
متوسط	32 %91,40	2 %5,70	1 %2,90	35 %100
ثانوي	34 %100	-	-	34 %100
جامعي	30 %85,70	4 %11,40	1 %2,90	35 %100
تكوين مهني	10 %100	-	-	10 %100
المجموع	125 %92,60	8 %5,90	2 %1,50	135 %100

من خلال الجدول نلاحظ أن الإتجاه العام تتمثل في نسبة 92,60 % من المبحوثين هم عمال و تتدعم هذه النسبة بـ 100 % من المبحوثين مستواهم التعليمي ثانوي و نسبة 100 % من المبحوثين مستواهم التعليمي التكوين المهني .

في المقابل هذا نجد أن نسبة 5,90 % من المبحثوثين هم بطالون و تتدعم هذا النسبة بـ 11,40 % من المبحثين مستواهم الدراسي جامعي .

يمكن ربط الوضعية المهنية لتأخر الزواج كحالة إفتراضية لأن هذا الوضعية لها تأثيرات على المجالات الإجتماعية للأشخاص و خاصة لما يتعلق الأمر بالزواج ، و منه الأمر يزداد تأكيد لما نجد مبحوثين يعيشون وضعية بطالة حقيقية فالآن الشغل يعد بمثابة المفتاح الحقيقي لكل المشاكل الإجتماعية ، خاصة و أن للعمل أبعاد إقتصادية كما له أبعاد إجتماعية تتعلق بتفاعل الفرد مع الآخرين ، إضافة إلى أنه مربوط ببعد نفسي ، لأن هذا الأبعاد الأخيرة تثبت الحتمية الحقيقية لتأثير الشغل في الأفراد .

إن المعطيات المعروضة في الجدول تبين لنا حقيقة و هي أن رغم للمبحوثين المستوى التعليمي المقبول (ثانوي) و لديهم أعمال إلا أنهم لم يتزوجوا و هذا له إحتمال من الجانب النظري و هو عدم تأثير متغير العمل في الزواج أو أن القدرة الشرائية مرتفعة و التي ترتبط بالواقع الإقتصادي نتيجة المرحلة الإنتقالية من الإقتصاد الإشتراكي إلى إقتصاد السوق و بالتالي نجد المبحوثين يلجأون إلى أعمال إضافية أو هامشية ، أو لديهم يأس أصلا من الزواج و بالتالي يمكن القول لو ربطنا الزواج بالعمل لا بد من سياسة إجتماعية على المستوى الرسمي لأن واقع العمال اليوم من الناحية المادية لا يمكن أن تساعد في عملية الزواج .

جدول رقم (6-10) : يبين علاقة الوضعية المهنية بنوع العمل:

نوع العمل / الوضعية المهنية	متعاقد	مؤقت	دائم	يومي	بدون إجابة	المجموع
عامل	30 24,00	25 20,00	44 35,20	26 20,80	-	125 % 100
بطال	-	-	-	-	8 100	8 % 100
أخرى	-	-	-	1 50,00	1 50,00	2 % 100
المجموع	30 22,2	25 18,50	44 32,6	27 20,00	9 6,70	135 % 100

الجدول التالي يبين أن الإتجاه العام يتمثل في نسبة 32,60 % من المبحوثين نوعية عملهم دائم و تتدعم هذه النسبة بـ 35,20 % من المبحوثين وضعيتهم المهنية عمال ، في مقابل هذا نجد أن نسبة 22,2 % من المبحوثين متعاقدون و تتدعم هذه النسبة 24 % من المبحوثين هم عمال .

يلعب نوع العمل أهمية كبيرة في إستقرار الأفراد على كل المستويات خاصة إذا ربطنا نوعية العمل بالإستقرار الإجتماعي ، فالمبحوثين الذين يندرجون ضمن نوع العمل المتعاقد ، أو المؤقت أو اليومي لا يمكن لهم أن يفكروا في الزواج لأن تفكيرهم مرتبط بمدى إستقرارهم في العمل و هذا الأخير مرتبط بمفهوم المستقبل .

و الجدول يبين لنا أن جل المبحثين يتمركزون في الأعمال ذات الصبغة التعاقدية و هذه الأخيرة التي إنتشرت في السنوات الأخيرة بعد إنتشار المؤسسات الإقتصادية الخاصة

و حتى المؤسسات العمومية التي تتعامل بنظام التعاقد ، هذه الوضعية بالطبع لها تأثير على قرارات المبحوثين في عدم التفكير في الزواج ، و نجد من المبحوثين لا يعتبر نفسه عامل لأن مفهوم العامل لديهم يرتبط بالوظيفة المستقرة و هذه التمثل أو التصور له أبعاد تتعلق بالتوجه الإشتراكي ، و ما يمكن ذكره عن العمل ذات الصبغة التعاقدية يمكن ذكره عن العمل المؤقت أو العمل اليومي ، و على هذه الأساس يمكن القول أن نوع العمل له دور أساسي في إتخاذ الأفراد قرارات تتعلق بعملية الزواج .

جدول رقم (6-11) : يبين علاقة الوضعية المهنية بقطاع العمل:

قطاع العمل / الوضعية المهنية	بدون إجابة	الخاص	العمومي	شخصي	المجموع
عامل	-	39 % 31,20	54 % 43,20	32 % 25,60	125 % 100
بطال	7 % 90,00	1 % 10,00	-	-	8 % 100
أخرى	1 % 50,00	-	-	1 % 50,00	2 % 100
المجموع	8 % 5,90	40 % 29,60	54 % 40,00	23 % 24,40	135 % 100

نلاحظ من خلال الجدول أن الإتجاه العام يتمثل في نسبة 40 % من المبحوثين يعملون في القطاع العام و تتدعم هذه النسبة ب 43,20 % من المبحوثين وضعيتهم المهنية عامل ، في مقابل نجد نسبة 29,60 % من المبحوثين يعملون في القطاع الخاص و تتدعم هذه النسبة بـ31,20% من المبحوثين هم عمال .

رغم تمركز المبحوثين في القطاع العام إلا أن القطاع الخاص بدأ ينتشر رغم حداثته في الجزائر ، و ما لاحظناه من خلال الدراسة الميدانية أن جل المبحوثين يحبذون قطاع العمل العمومي على حساب العمل الخاص المحلي و هناك إستثناء للقطاع الخاص الأجنبي الذي يحبذ المبحوثين التوجه إليه .

من خلال المعطيات المعروضة في الجدول يمكن الجزم أن قطاع العمل له دور في إتخاذ قرار يتعلق بالزواج و إنما يمكن القول أن الأجر الذي يتقاضاه الفرد أو مدخوله هو الذي يحدد القرار أو الأمر الذي يتعلق بعملية الزواج .

جدول رقم (6-12) : يوضح الأسباب التي تؤخر الشباب عن الزواج

الشغل	التكرار	النسبة
نعم	76	% 56,29
لا	59	% 43,70
المجموع	135	% 100

نلاحظ من خلال الجدول التالي أن الإتجاه العام يتمثل في نسبة 56,29 % من المبحوثين يرون أن الشغل سبب في التأخر عن الزواج في مقابل هذا نجد أن نسبة 43,70% من المبحوثين لا يرون في الشغل سبب في التأخر عن الزواج .

إن معطيات الجدول هي تعبير و شرح للجدول السابق و لو أنها تتعلق بتمثل المبحوثين لمتغير الشغل و دوره في تأخر الزواج و على هذا الأساس نجد جل المبحوثين يتفقون على أن الشغل هو سبب في التأخر عن الزواج و هذه النظرة مأخوذة من تجاربهم الشخصية أو واقعهم المعيشي ، و نفس الشيء يمكنه القول عن المبحوثين الذين لديهم

نظرة عكسية ، و بين النظرتين يجب أن نشير إلى المبحوثين الذين يعملون و يقرون بأن العمل هو سبب التأخر عن الزواج و هنا لا يقصدون بالعمل و إنما يقصدون الأجر الذي يتلقونه ، و الأمر يزداد وضوحا في السؤال الذي يتعلق بالبطالة و دورها في التأخر عن الزواج فنجد غجاباتهم تبدء عكسية إذ جل المبحوثين لا يعتقدون أن البطالة لها دور في التأخر عن الزواج ، و على هذا الأساس يمكن القول أن القدرة الشرائية هي التي تلعب الدور الحاسم في مثل هذه القرارات الإجتماعية .

جدول رقم (6-13) : يوضح الدخل الشهري

الدخل الشهري	التكرار	النسبة %
أقل من 8000	05	% 03.70
8000 إلى 13000	43	% 31.90
13000 إلى 18000	48	% 35.60
18000 إلى 23000	12	% 08.90
23000 إلى 28000	6	% 04.40
28000 +	12	% 08.90
بدون إجابة	09	% 06.70
المجموع	135	% 100

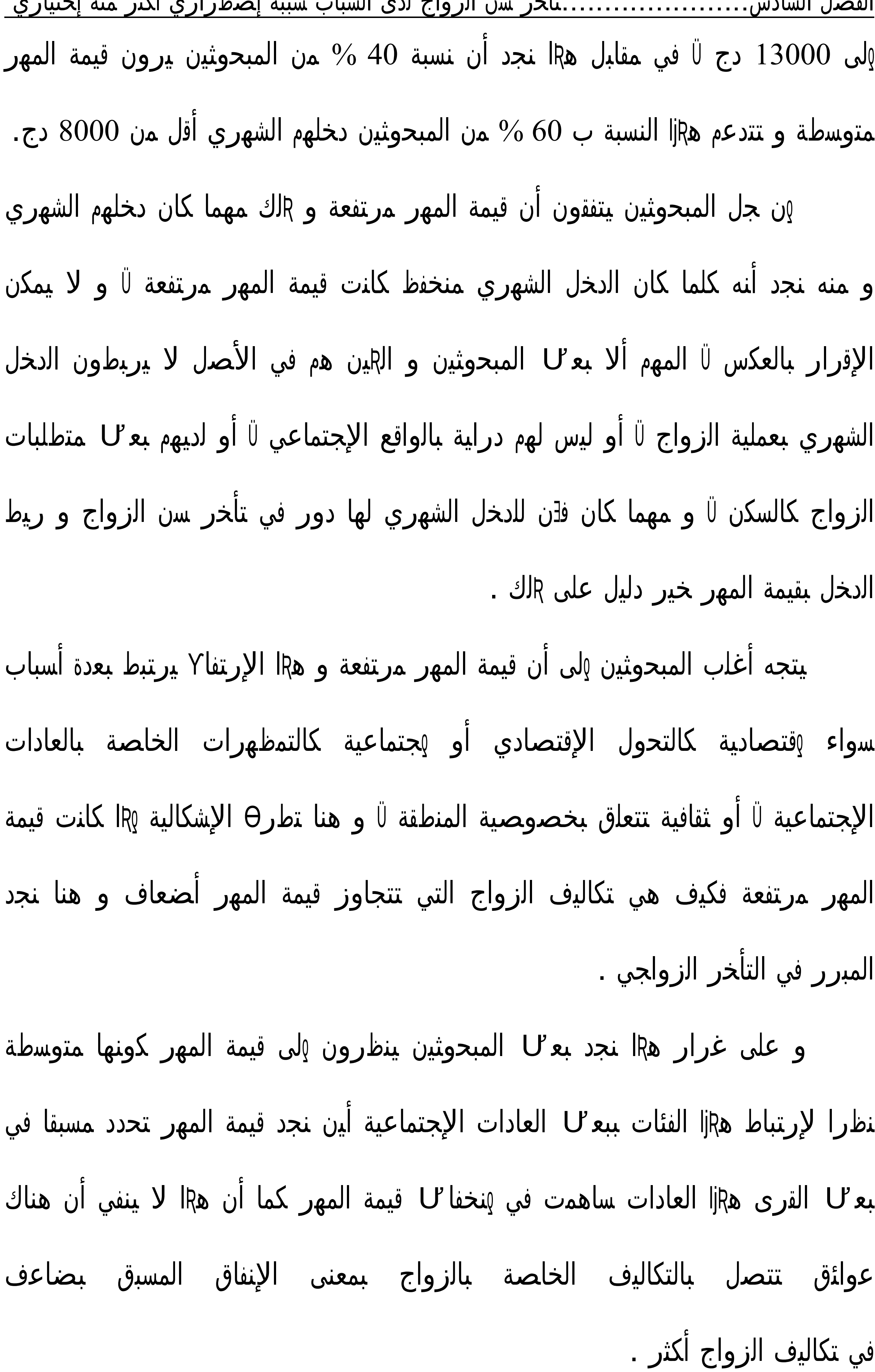
نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 35,60 % من المبحوثين دخلهم الشهري ما بين (13000-18000) و هذا يمثل إتجاها عام ، في مقابل هذا نجد ما نسبته 31,90% من المبحوثين دخلهم الشهري (8000 – 3000) .

إن المعطيات الموجودة في الجدول و ربطها نظام تشريع العمل في الجزائر يبين لنا أن جل المبجوثين ينتمون إلى الموظفين العاديين و قيمة الأجر يبين لنا ذلك ، و هذا يزيد الأمر حجة في ربط الدخل الشهري بالتأخر عن الزواج ، و علينا القول أن جل المبحوثين عليهم الإدخار لسنين طويلة حتى يتمكنوا من عملية الزواج خاصة و أن ليس هناك سياسة إجتماعية للشباب المقبل في الزواج ، من حيث التوفير له متطلبات عملية الزواج ، و عليه قيمة المهر و السكن و تجهزات العرس يبقى بعيدة كل البعد كما مستويات الدخل الشهري المعروضة ، و الجداول الآتية نحاول فيها ربط الدخل الشهري ببعض متطلبات الزواج .

جدول رقم (6-14) : يبين علاقة الدخل الشهري بقيمة المهر:

قيمة المهر / الدخل الشهري	بدون إجابة	مرتفع	متوسط	منخفض	المجموع
بدون إجابة	-	8 88,90 %	1 11,10 %	-	9 100 %
أقل من 8000	-	2 40,00 %	3 60,00 %	-	5 100 %
من 8000 إلى 13000	1 2,50 %	26 60,50 %	16 37,20 %	-	43 100 %
من 13000 إلى 18000	-	23 47,90 %	24 50,00 %	1 2,10 %	48 100 %
من 18000 إلى 23000		05 41,70 %	2 16,70 %	3 41,70 %	12 100 %
من 23000 إلى 28000	-	3 50,00 %	2 33,30 %	1 16,70 %	06 100 %
أكثر من 28000	-	5 41,70 %	6 50,00 %	1 8,30 %	12 100 %
المجموع	1 0,70 %	72 53,30 %	54 40,00 %	8 5,90 %	135 100 %

الجدول التالي يبين أن نسبة 53,30 % من المبحوثين يرون أن قيمة المهر مرتفعة و تمثل هذه النسبة إتجاها عام و تتدعم بنسبة 88,90 % من المبحوثين لم يفصحوا عن قيمة دخلهم الشهري و نسبة 60,50 % من المبحوثين دخلهم الشهري ما بين 8000



إلى 13000 دج ، في مقابل هذا نجد أن نسبة 40 % من المبحوثين يرون قيمة المهر متوسطة و تتدعم هذه النسبة ب 60 % من المبحوثين دخلهم الشهري أقل من 8000 دج.

إن جل المبحوثين يتفقون أن قيمة المهر مرتفعة و ذلك مهما كان دخلهم الشهري و منه نجد أنه كلما كان الدخل الشهري منخفض كانت قيمة المهر مرتفعة ، و لا يمكن الإقرار بالعكس ، المهم ألا بعض المبحوثين و الذين هم في الأصل لا يربطون الدخل الشهري بعملية الزواج ، أو ليس لهم دراية بالواقع الإجتماعي ، أو لديهم بعض متطلبات الزواج كالسكن ، و مهما كان فإن للدخل الشهري لها دور في تأخر سن الزواج و ربط الدخل بقيمة المهر خير دليل على ذلك .

يتجه أغلب المبحوثين إلى أن قيمة المهر مرتفعة و هذا الإرتفاع يرتبط بعدة أسباب سواء إقتصادية كالتحول الإقتصادي أو إجتماعية كالتمظهرات الخاصة بالعادات الإجتماعية ، أو ثقافية تتعلق بخصوصية المنطقة ، و هنا تطرح الإشكالية إذا كانت قيمة المهر مرتفعة فكيف هي تكاليف الزواج التي تتجاوز قيمة المهر أضعاف و هنا نجد المبرر في التأخر الزواجي .

و على غرار هذا نجد بعض المبحوثين ينظرون إلى قيمة المهر كونها متوسطة نظرا لإرتباط هذه الفئات ببعض العادات الإجتماعية أين نجد قيمة المهر تحدد مسبقا في بعض القرى هذه العادات ساهمت في إنخفاض قيمة المهر كما أن هذا لا ينفي أن هناك عوائق تتصل بالتكاليف الخاصة بالزواج بمعنى الإنفاق المسبق بضاعف في تكاليف الزواج أكثر .

و على غرار هذا نجد مبحوثين فعلا يرون أن قيمة المهر منخفضة نظرا للمستوى المعيشي الذي يتميزون به و هنا تأخرهم في الزواج لا يتعلق أساسا بالمهر و إنما يتعلق بعوامل أخرى .

و على هذا الأساس القيمة التي تتصل بالمهر تكون الحافز أو المعيق لعملية الزواج لأنها هي المفتاح الرئيسي في إقبال المبحوثين على الزواج .

جدول رقم (6-15) : يبين علاقة الدخل الشهري بالدخل الكافي أو غير كافي:

الدخل الكافي / الدخل الشهري	بدون إجابة	كافي	غير كافي	المجموع
بدون إجابة	9	-	-	9 % 100
أقل من 8000	-	-	5 % 100	5 % 100
من 8000 إلى 13000	-	1	42 % 97,70	43 % 100
من 13000 إلى 18000	-	4	44 % 91,70	48 % 100
من 18000 إلى 23000	-	6 % 50,00	6 % 50,00	12 % 100
من 23000 إلى 28000	-	6 % 100	-	06 % 100
أكثر من 28000	-	10 % 83,30	2 % 16,70	12 % 100
المجموع	9 % 06,70	27 % 20,00	99 % 73,3	135 % 100

الجدول التالي يبين أن الإتجاه العام يتمثل في نسبة 73,30 % من المبحوثين دخلهم كافي و تتدعم هذه النسبة بـ 100 % من المبحوثين دخلهم أقل من 8000 دج و نسبة 97,70% من المبحوثين دخلهم ما بين 8000- 13000إلى في مقابل هذا نجد أن

نسبة 20 % من المبحوثين دخلهم كافي و تتدعم هذه النسبة بـ 100 % من المبحوثين دخلهم ما بين 23000 - 28000دج.

كلما كان الدخل الشهري منخفض كلما كان غير كافي إنطلاقا من التحضير لعملية الزواج إلى العيش بعد الزواج و هذا ما يفكر به بعض المبحوثين يرى حتى و إن تزوج و كان الدخل كافي فالأمر يبقى صعب بعد الزواج ، و عليه نجد بعض المبحوثين يرون أن الدخل كافي للعيش بعد الزواج و هو غير كافي للقيام بالعرس لأن هذا الأمر لديه مصاريف كبيرة في وقت محدود .

3– دور المستوى المعيشي في التأخر الزواجي :

جدول رقم (6-16) : يبين المستوى المعيشي

المستوى المعيشي	التكرار	النسبة %
ضعيف	26	% 19.30
متوسط	84	% 62.20
جيد	21	% 15.60
ممتاز	04	% 3.00
المجموع	135	% 100

يبين لنا الجدول أن ما نسبته 62,20 % من المبحوثين مستواهم المعيشي متوسط و هذا يمثل إتجاه عام ، في حين نجد أن ما نسبته 19,30% من المبحوثين مستواهم

المعيشي ضعيف و نسبة 15,60 % من المبحوثين مستواهم المعيشي جيد و نسبة 3 % من المبحوثين مستواهم المعيشي ممتاز .

من خلال الدراسة الميدانية ، جل المبحوثين يربطون المستوى المعيشي بالدخل الشهري و على هذا الأساس كانت إجاباتهم أن مستواهم المعيشي متوسط و هذا يربط بالأساس بالأجر كما يرتبط ببعض العوامل الإجتماعية التي تميز خصوصية الفرد لأن هذا الأخير إذا كان مستواه ضعيف أو جيد ، فيقول متوسط ، فضعيف كما تكلم أحد المبحوثين " معدنا [illegible] و ميخصنا [illegible] " .أما الذين مستواهم جيد فيربطون الأمر " العين " ، و على غرار هذا نجد مبحوثين يقرون بضعف مستواهم المعيشي و بالتالي هو سبب في تأخرهم عن الزواج و هناك حالة عكسية نجد مبحوثين مستواهم المعيشي مرتفع و لكن ليس هناك إقبال على الزواج ، و في الأخير نقول أن المستوى المعيشي له دور في التأخر الزواجي.

جدول رقم (6-17) : يوضح نظرة المبحوثين حول قيمة المهر و المستوى المعيشي للأسرة

قيمة المهر تتماشى مع المستوى المعيشي	التكرار	النسبة %
نعم	17	% 12,60
لا	117	% 86,70
بدون إجابة	01	%0,74
المجموع	135	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 86,70 % من المبحوثين يرون قيمة المهر لا تتماشى مع المستوى المعيشي للأسر ، في حين نجد 12,60 % من المبحوثين يرون أن المهر يتماشى مع المستوى المعيشي للأسر .

من خلال الدراسة الميدانية وجدنا أن جل المبحوثين يتفقون على أن قيمة المهر لا تتماشى مع المستوى المعيشي حتى و إن كان هذا الأخير مرتفع و بالتالي التفكير في الحصول على قيمة المهر هو نقص من المستوى المعيشي بالدرجة الأولى " الإدخار " و هنا تطرح إشكالية أخرى خاصة و أننا نجد هذا التوجه لدى المبحوثين لديهم وقت طويل من فترة العمل فما بالك الذي لديه وقت قصير خاصة ذوي الأعمار الأقل من 40 سنة و على غرار هذا نجد مبحوثين فعلا يرون أن قيمة المهر تتماشى مع المستوى المعيشي ، لأن هذا الأخير بالنسبة لديهم مرتفع جدا كما أنهم يملكون ثروة تجعلهم يعتقدون أنه لا تأثير بقيمة المهر على المستوى المعيشي و في الأخير قيمة المهر و الوضعية المعيشية متغيران أساسيان في جعل الشباب يقبلون على الزواج .

جدول رقم (6-18) : يبين دور الفقر في تاخر الشباب عن الزواج

الفقر و الإمكانيات المادية	التكرار	النسبة
نعم	78	% 57,77
لا	57	% 42,22
المجموع	135	%100

الجدول التالي يبين أن نسبة 57,77 % من المبحوثين يرون أن الفقر و الإمكانيات المادية هي سبب التأخر في الزواج و هي تمثل إيجابا عام ، في مقابل هذا نجد أن نسبة 42,22 % من المبحوثين لا يرون في الفقر و الإمكانيات المادية سبب في التأخر عن الزواج.

إن تكاليف الزواج الباهضة ، من إمكانيات مالية تجعله صعب الغاية بالنسبة لأغلب المبحوثين بمختاف مستوياتهم المهنية و حتى المستويات الإجتماعية فهو صعب حتى على الذي يتوفر على بعض الإمكانيات المالية فما بالك بالوضعية المزرية للفقراء و هذا ما نلمسه من خلال الدراسة الميدانية للمبحوثين الذين يرون أن الفقر فعلا هو سبب في التأخر عن الزواج ، غير أن هذا الإفتراض يصدم ببعض الأراء المخالفة بحيث نجد أناس فقراء و هم متزوجون أو مقبلون على عملية الزواج و هنا يسقط الإفتراض الذي يرى أن الفقر سبب في تأخر الزواج .

و نفس الشيء إذا أحدثنا مقارنة للمجتمع الجزائري إبان الثورة و بعد الإستقلال و في الوقت الحاضر أين نجد العائلات الجزائرية في القديم كانت جد فقيرة " الفترة الإستعمارية " و لم يكن هناك تأخر زواجي ملحوظ في حين في الوقف الحاضر نجد عائلات ميسورة الحال و لكن هناك تأخر زواجي واضح .

و المفارقة هنا لا تتعلق بالفقر و إنما تتعلق ببعض العادات الإجتماعية الجديدة التي تصاحب عملية الزواج " بروتوكلات الزواج " و هنا الإشكالية تطرح على مستوى تغير الذهنيات و هو جزء من عملية التغير الثقافي .

إستنتاج الفرضية الأولى :

يبدأ نص الفرضية الأولى من كون " التأخر في سن الزواج لدى الشباب سببه إضطراري أكثر منه إختياري " و على هذا الأساس بدأنا في تحليلنا لهذه الفرضية من متغير التأخر الإضطراري الذي يحتوي بدوره ثلاثة مؤشرات هي : مؤشر السكن و الوضعية العائلية ثم مؤشر المهنة و الدخل ثم مؤشر المستوى المعيشي .

إن قياس مؤشر السكن و الظروف العائلية في التأخر عن لزواج إرتبط بتحديد نوع السكن كما إرتبط بتبيين طبيعة الظروف العائلية و التي تركزت بالخصوص حول عدد الإخوة .

لقد تم تحديد نوع المسكن فيما يلي (فيلا - شقة في عمارة – منزل تقليدي – بيت قصديري) و على هذا الأساس وجدنا أغلب المبحوثين يسكنون شقق و هذا يرتبط بطبيعة السكن الرسمي في الجزائر ، كما أن أغلب المبحوثين يسكنون عدد معتبر من الغرف و هذا يرتبط بالبيوت التقليدية ، كما يجب الإشارة أن للمبحوثين عدد معتبر من الأفراد سواء كإخوة أو أفراد من الأقارب يعيشون في مسكن واحد ، و إن أهم النتائج التي توصلنا إليها فيما يخص عامل السكن و الظروف العائلية في التأخر عن الزواج :

- أغلب المبحوثين يسكنون شقق خاصة لدى فئة السن (45 – 49) سنة و ذلك نسبة 100%
- أغلب المبحوثين يسكنون في 4 غرف إلى 6 غرف) من 4-6 غرف بنسبة 45 % و تتوزع هذه الغرف على البيوت القصديرية أو التقليدية .

- عدد أفراد المبحوثين " 5 – 9 " أفراد بنسبة 72,00 % خاصة الساكنين في شقة بعمارة أو فيلا .

- بعض المبحوثين يسكونون بعيدا عن أسرهم فالذين يسكنون شقة في عمارة نسبتهم 63 % .

- أغلب المبحوثين يرون أن ظروفهم العائلية لا تسمح لهم بالزواج بنسبة 72,00% ، و منهم 66,70 % لا يودون العيش مع أسرهم بعد الزواج .

من خلال هذه النتائج يتبين لنا أن السكن و الظروف العائلية هما سبب في تأخر الشباب عن الزواج .

لقد تم قياس المهنة من منطلق وضعية العمل الموجودة في الجزائر (متعاقد – مؤقت – دائم – يومي – بدون إجابة) و جل المبحوثين يتجهون إلى العمل الدائم ، كما تم قياس المهنة حسب قطاعات العمل (الخاص – العمومي – لحسابك الشخصي – بدون إجابة) و جل المبحوثين يتجهون إلى القطاع العمومي ، كما أن القطاع الخاص له دور ، كما تم تحديد الدخل الشهري حسب طبيعة الأجور في الجزائر(أقل من 8000 دج إلى أكثر من 8000 دج) و لمسنا هناك إمتناع عن الإجابة لدى بعض المبحوثين ، أما أهم النتائج التي توصلنا إليها مايلي:

- جل المبحوثين عملهم دائم بنسبة 32,00 % و نسبة 22,20 % متعاقدون و نسبة 20,20 % بصفة يومية ، و يمكن ربط هذه بالتحول الإقتصادي في الجزائر.

- وجدنا نسبة 40 % من المبحوثين يعملون في القطاY العمومي Ù و نسبة 29,00% يعملون في القطاY الخاص Ù و نسبة 24 % لحسابهم الشخصي و هIR يبين لنا مدى إنتشار القطاY الخاص على القطاY العمومي .

- نجد نسبة 92,00 % من المبحوثين عمال .

- نجد نسبة 56,29 % من المبحوثين يرون أن الشغل هو السبب في التأخر عن الزواج .

- و نجد نسبة 57,77 % من المبحوثين يرون في البطالة عائق في التأخر عن الزواج .

- إن الدخل الشهري للمبحوثين يتراوθ ما بين 13000 دج إلى 18000 دج.

- يرى جل المبحوثين أن المهر مرتفع بنسبة 53,30 % و هIR مهما كانت قيمة الدخل الشهري للمبحوثين Ù و منهم نجد نسبة 73,30 % يرون أن الدخل غير كافي خاصة بالنسبة للزواج .

- كلما إرتفع سن المبحوث يرى أن الدخل غير كافي .

إن هIJR النتائج المتوصل إليها تبين لنا أن المهنة ليست سبب في التأخر عن الزواج Ù و إنما قيمة الدخل هي التي تساهم في التأخر عن الزواج نظرا لضعف القدرة الشرائية في الجزائر.

لقد تم قياس المستوى المعيشي من خلال أنه (ضعيف – متوسط– جيد و ممتاز) فجل المبحوثين حالتهم متوسطة كما تم قياس قيمة المهر من حيث أنها (مرتفعة ،منخفضة ،متوسطة)

و تم قياس هذا إنطلاقا من المستوى المعيشي كما ربط الدخل الشهري بالمستوى المعيشي فكانت أهم النتائج مايلي :

- إن المستوى المعيشي متوسط لجل المبحوثين بنسبة 62,20 % و منه نسبة 53,30 % من المبحوثين يرون أن قيمة المهر مرتفعة و نسبة 86,70 % يرون أن قيمة المهر لا تتماشى مع المستوى المعيشي للأسر .

- كلما إزداد سن المبحوثين إزدادت الوضعية المعيشية تعقيدا رغم أن الدخل الشهري يرتبط بالمستوى المعيشي .

- جل المبحوثين يرون أن الإمكانيات المادية تؤخر عن الزواج فنسبة 57,77 % يرون أن الفقر سبب رئيسي في التأخر عن الزواج .

إنه من خلال هذه النتائج المعروضة نجد أن للمستوى المعيشي دور في التأخر عن الزواج.

يرتبط التأخر الإضطراري لعملية الزواج بعدم توفر السكن و عدد الإخوة و طبيعة المهنة و الدخل و المستوى المعيشي أيضا و هذا ما تم تبيينه في التحاليل السابقة و على هذا الأساس نقول أن الفرضية الأولى قد تحققت.

الفصل السابع

المثالية كعامل لتأخر سن الزواج

تمهيد :

في هذا الفصل سنتعرض إلى تحليل الفرضية الثالثة و هي : " غياب البساطة في الزواج لدى الشباب و نظرتهم المثالية إليه أدى إلى تأخرهم في سن الزواج "

- و من خلال هذه الفرضية سنقوم بتحليلها إنطلاقا من متغير الزواج المثالي و ذلك بالإعتماد على ثلاثة مؤشرات هي :

* تمثل المبحوث للزواج .

* إختيار الزوجة .

* الإمكانيات المادية المصاحبة للزواج .

1- تصور المبحوث للزواج له دور في تأخره :

سنبدأ في قياس هذه الفرضية من خلال تصور المبحوث للزواج هو سبب تأخره عنه و سيكون ذلك بعرض أهم المعطيات في جداول :

جدول رقم (7-1) : يوضح رأي المبحثين حول الزواج على طريقة الأباء

الزواج عن طريق الأباء	التكرار	النسبة %
نعم	09	% 6.70
لا	115	% 85.2
لا يهم	11	% 8.1
المجموع	135	% 100

الجدول التالي يبين أن نسبة 85,20 % من المبحوثين لا يريدون الزواج على طريقة الأباء و هذه النسبة تمثل إتجاه عام في حين نجد أن نسبة 8,10 % من المبحوثين لا يهم الزواج على طريقة الأباء و نسبة 6,70 % من المبحوثين يريدون الزواج على طريقة الأباء .

الزواج على طريقة الأباء هو زواج تقليدي من حيث طريقة إختيار الزوجة أو من حيث طريقة إقامة العرس أو من حيث السكن مع الأهل و على هذا الأساس كان رفض المبحوثين لطريقة إختيار الأباء للزوجة و حتى طريقة إقامة العرس و منه الإمتناع عن السكن مع العائلة فهم يرون في هذا الزواج شيء تقليدي قديم تجاوزها الزمن و هناك من المبحوثين من يربطون الزواج ببعض العادات و التقاليد التي كانت تمارس أنذاك و هي

عادات جاهلية حسب تعبير الكثير من المبحوثين ، كما أن بعض المبحوثين لديهم هذا الرفض من منطلق عامل الزمن " كل وقت وقتوا " بمعنى عوامل التغير الإجتماعي هي التي ساهمت في هذا الرفض فالتطور التكنولوجي و العلمي و حتى الوعي النبثق من وسائل الإتصال هو الذي كون هذه القيمة الثقافية الجديدة الخاصة بالزواج كما لا ننسى تحول العائلة الجزائرية من المركبة إلى النواوية ساهم بشكل آخر في رسم هذا التوجه و الرفض لطريقة الأباء ، فالحياة العصرية حياة مركبة و معقدة ساهمت في تعقيد أمور الزواج على عكس طريقة زواج الأباء التي كانت بسيطة و غير ملزمة خاصة من الناحية المادية ، و على هذا الأساس هو رفض الزواج على طريق الأباء يؤدي إلى التأخر عن الزواج .

و على غرار هدا نجد فئة من المبحوثين لا يهمها الزواج بأية طريقة سواء الطريقة العصرية أو طريقة الأباء و إنما تركيزهم بالكامل على إختيار الزوجة و توفير تلك الإمكانيات المالية لقيام العرس ، و هناك بعض المبحوثين أنه كلما تقدم بهم السن يفضلون طريقة الأباء لأنها بسيطة و غير مكلفة حسبهم ، و هذا ما نجدزا بالضبط لدى من عندهم إعتقاد جازم بهذه الطريقة فلا بديل عنها سواء من حيث طريقة إختيار الزوجة أو حيث إقامة العرس و حتى السكن مع العائلة و هناك تقارب بين المبحوثين في هذه المؤشرات الثلاث . و في الأخير يمكن القول أن التغير الإجتماعي الذي مس طريقة الأباء في الزواج ساهم بصورة أو بأخرى في تأخرزا .

جدول رقم (7-2) : يوضح رأي المبحوثين في العيش في أسرة كبيرة

العيش مع الأسرة بعد الزواج	التكرار	النسبة %
أرفض	67	49.60 %
أقبل	22	16.30 %
لا يهم	46	34.10 %
المجموع	135	100 %

الجدول التالي يبين أن نسبة 49,60 % من المبحوثين يرفضون العيش مع الأسرة الكبيرة بعد الزواج و هذه النسبة تمثل إتجاها عاما ، في مقابل هذا نجد نسبة 34,10 % من المبحوثين لا يهمهم العيش في الأسرة الكبيرة بعد الزواج .

تتجه عينة المبحوثين إلى رفضها العيش في الأسرة الكبيرة بعد الزواج و هذا له دلالة سوسيولوجية على مستوى التغير الإجتماعي الذي مس المجتمع الجزائري فمنذ فترة ماضية و وجيزة نجد الشاب الذي يفكر في الزواج لا يمكنه أن يفكر في الإنفصال عن أسرته الكبيرة ، و هذا له عدة مبررات ترتبط بالحراك الإجتماعي للجزائر أو ترتبط بعوامل التغير الإجتماعي الذي مس المجتمع الجزائري ، فإنتقال المبحوثين من وضعية إجتماعية إلى أخرى و من نمط معيشي إلى آخر ، جعل تفكيرنا يتغير كما يمكن ربط هذا التوجه بالهجرة و ما لها من تأثير على مستوى القيم ، كما لا ننسى تأثير وسائل الإتصال التي ساهمت بصورة جلية وواضحة في تفكير المبحوثين حول العيش بمفردهم بعد الزواج

كما لا ننسى تطور التعليم و خصوصية التنشئة الإجتماعية للمبحوثين في مساهمتها في رسم مثل هذا التوجه ، و يبين خصوصية التنشئة الإجتماعية التي تلقاها الفرد الجزائري و تأثير وسائل الإتصال نجد فئة من المبحوثين لا يهمها العيش مع الأسرة الكبيرة بعد الزواج ، و لكن هذه الفئة تربط تأخرها في الزواج بالإمكانيات المادية المصاحبة لهذه العملية ، و في الأخير نجد فئة تريد العيش مع أسرهم بعد الزواج لأن هذه الفئة لديها إرتباط أكثر بتنشئتهم الإجتماعية ، كما أنهم لا يودون تحمل بعض التبعات عن السكن المنفرد بعد الزواج .

و في الأخير يرون النظرة التي تود العيش خارج الأسرة الكبيرة بعد الزواج ساهم بصورة جلية في التأخر عن الزواج .

جدول رقم (7-3) : يوضح أراء المبحوثين حول الزواج قبل أداء الخدمة الوطنية

الزواج قبل أداء الخدمة الوطنية	التكرار	النسبة %
بدون إجابة	11	% 8.10
نعم	01	% 0.70
لا	60	% 44.40
لا يهم	63	% 45.70
المجموع	135	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 46,70 % من المبحوثين لا يهمهم الزواج قبل أداء الخدمة الوطنية و هذه النسبة تمثل إتجاها عام ، في مقابل هذا نجد أن نسبة 44,40 % من المبحوثين يرون أن أداء الخدمة الوطنية يكون قبل الزواج و نجد نسبة 0,70 % من المبحوثين يرون الزواج قبل أداء الخدمة الوطنية .

تبقى الخدمة الوطنية إلزامية لكل الشباب الجزائري القادر على أدائها و هي ترتبط بمدى وطنيتهم ، و مدتها ثمانية عشر شهرا و يدونها لا يمكن لأي شاب أن يتوظف خاصة في المجال الخاص بالوظيف العمومي و هي في نظر المبحوثين عائق من عوائق الحصول على عمل أكثر منها عائق على الزواج خاصة لدى فئة المبحوثين ذات المستوى التعليمي الجامعي ، و على هذا الأساس نجد المبحوثين لا يقبلون فكرة الزواج قبل أداء الخدمة الوطنية و منه نجد الكثير من المبحوثين لديهم هذه المشكل ، فوضعيتهم لا تسمح لهم بالذهاب للخدمة الوطنية و منه لا يوجد تفكير أبدا في الزواج و يبقى الإشكال هنا هو التشريع الخاص بالخدمة الوطنيةالذي لا يمنع أي إمتياز لكل من يؤديها ، كما أن مدتها ثمانية عشر شهرا تبقى كبيرة خاصة و أن الذي يؤديها لا يمكن أن يستفيد من أي إمتيازات مادية أثناء تأديتها .

و على غرار هذا نجد مبحوثين لا يهم أمر الزواج قبل الخدمة الوطنية لأن هذه الأخيرة ليست هي المشكل الرئيسي في الزواج و هذه الفئة نجدها قد أدت الخدمة الوطنية فهي لا تشعر بهذا المشكل أو أنها تملك إمتيازات مالية أسرية تجعلها فعلا لا تهتم للأمر .

و مهما يكن تبقى الخدمة الوطنية من بين معيقات الزواج كما أنها من بين معيقات العمل .

2- إختيار الزوجة له دور في تأخر عن الزواج :

بعد قياس مؤشر تصور المبحوثين للزواج سنقيس مؤشر إختيار الزواج بعرض أهم المعطيات في جداول :

جدول رقم (7-4) : يبين طريقة إختيار الزوجة

إختيار الزوجة	التكرار	النسبة %
ذاتي	73	% 54.10
والدي	04	% 03.00
مشترك	55	% 40.70
بدون إجابة	02	% 01.50
أخرى	01	% 0.70
المجموع	135	% 100

الجدول التالي يبين أن نسبة 54,10 % من المبحوثين يودون إختيار زوجاتهم بطريقة ذاتية و هذه النسبة تمثل إتجاها عاما في حين نجد نسبة 40,70 % من المبحوثين إختيارهم للزوجة يكون مشترك مع الوالدين و نجد نسبة 3 % من المبحوثين إختيارهم للزوجة يكون عن طريق الوالدين .

تبين المعطيات المعروضة قضية إختيار الزوجة و التي جسدناها في الإختيار الذاتي ثم إختيار الوالدين (الأم) ثم الإختيار المشترك و منه جل المبحوثين يودون إختيار الزوجة بطريقة ذاتية ، و هنا الأمر يرتبط بنظرة المبحوثين للزوجة المراد إختيارها و منه يصعب إيجاد أوجه تتلاءم وفق ما يتصور المبحوثين حسب قولهم ، و على هذا الأساس نجد هناك تأخر في الزواج ، و الإختيار الذاتي للمبحوث يرتكز في الأساس على الشروط محددة كتلك الشروط المتمثلة في المؤشرات التي سنعرضها لاحقا (متدينة – صاحبة مال – الحب – الجمال – النسب ....) و هنا يجب أن نشير أنه كلما تقدم المبحوث في السن تنازل نوعا ما عن شروطه فيبقى يحفظ تلك الخطوط العامة (لا تهم بعض الخصوصيات) أو يتنازل عن إختيارها هو للوالدين (الأم) أو يكون مشترك و بهذا الصدد نستطيع القول أن الإختيار الذاتي للزوجة يؤخر الزواج .

إن الإختيار المشترك يكون عادة بين الزوج و الأهل (الأم أو الأخوات) فنجد الأم أو الأهل يعرضون عليه و هو يتخذ القرار و هذا الإختيار يكون أسهل من الإختيار الذاتي خاصة و أن الأهل يقصدون الأماكن التي تسهل عليهم الإختيار كالأعراس و هنا علينا أن نشير أن الأهل ، الأم الأخوات لديهم شروط و خطوات عامة تتعلق بالزوجة المختارة ربما يكون المبحوث في بعض الأحيان في منأى عنها و هذه الشروط سواء تتعلق بجمال و فيزيولوجية المرأة أو أسرة الزوجة و التي يجب أن تكون في نفس مستوى أسرة الزوج و هنا نقول أن الإختيار المشترك قد يصعب إيجاد الزوجة و منه عملية

التأخر الزواجي أو يسهل إيجاد الزوجة و هنا يكون الزوج تحت طائلة تنازله عن بعض الشروط .

إن إختيار الزوجة عن طريق الوالدين (خاصة الأم) هو إختيار تقليدي كان في القديم من خصوصيات العائلة الجزائرية في إختيار الزوجات و هذا الإختيار نكاد نجده ينعدم في العائلات الجزائرية نظرا لعوامل التغير الإجتماعي و هو مازال مصاحب المناطق الريفية و كما وجدناه مصاحب بعض المبحوثين ذات المستوى التعليمي المتدني و عليه يمكن القول أن إختيار الزوجة من طرق الوالدين عادة يكون من الأهل و الأقارب (سواء بنت الخالة أو الخال أو بنت العم أو العمة) و في بعض الأحيان تكون من الجيران .

و في الأخير إختيار الزوجة هو مؤشر للزواج المثالي خاصة لما يكون الإختيار الذاتي و حتى إختيار مشترك و على هذا الأساس نجد هناك تأخر في عملية الزواج .

جدول رقم (7-5) : يبين العيش في منزل الأسرة الكبيرة:

العيش / الإختيار للزواج	أرفض	أقبل	لايهم	المجموع
ذاتي	43 % 58,90	09 % 12,30	21 % 28,80	73 % 100
والدي	1 % 25,00	3 % 75,00	-	4 % 100
مشترك	22 % 40,00	10 % 18,20	22 % 41,80	55 % 100
آخر	-	-	1 % 100	1 % 100
بدون إجابة	1 % 100	-	1 % 100	2 % 100
المجموع	67 % 49,60	22 % 16,30	46 % 34,10	135 % 100

االجدول التالي يبين أن نسبة 49,60 % من المبحوثين لا يودون العيش مع الأسرة الكبيرة و هذه النسبة تمثل إتجاه عام و نجدها تتدعم بـ نسبة 58,90 % من المبحوثين إختيارهم للزوجة ذاتي و نسبة 40,60 % إختيارهم للزوجة مشترك ، في مقابل نجد نسبة 34,10 % من المبحوثين لا يهمهم العيش مع أهلهم بعد الزواج و تتدعم هذه النسبة بـ 100% من المبحوثين خيارهم غير معروف (آخر) (بدون إجابة) .

إن جل المبحوثين الذين يرفضون العيش مع أسرهم أغلبهم يفضلون إختيار زوجاتهم بطريقة ذاتية ، و هذا أمر طبيعي و منطقي فلو كان الإختيار للوالدين أكيد سيكون السكن معهم ، و هؤلاء المبحوثين بعضهم يبقى في مواجهة صعوبتين هو رفضهم العيش مع أسرهم و إختيارهم الذاتي خاصة إذا كانت الذين أسرهم ترتبط بالعادات التقليدية ، و على هذا الأساس نجد التأخر في الزواج أمر طبيعي و حتمي لأن مثل هذه المواقف تأثرت ببرامج الإعلام و الإتصال أكثر (المنزل المنفرد و الإختار الحر) . كما نجد بعض المبحوثين يرفضون العيش مع أسرهم و لكن إختيارهم للزوجة يكون مشترك و هنا راجع لطبيعة الوعي عند الوالدين فهما يتدخلان في إختيار الزوجة و يرفضان أن يسكنا الإبن معها ، و نجد هذه النظرة مساعدة أكثر و يبقى الإشكال هنا هو عامل السكن و بسببه يكون التأخر في الزواج ، و على غرار هذا نجد مبحوثين رغم رفضهم العيش مع أسرهم إلا أن الإختيار يبقى للوالدين بإختيار أمر الزواج مقدس لدى مثل هذه الأسر .

في مقابل هذا نجد أغلب المبحوثين لا يهمهم العيش مع أسرهم و لكن الإختيار يبقى مشترك مع الأهل ، و هنا يطرح الإشكال المادي بالدرجة الأولى .

جدول رقم (7-6) : يوضح رأي المبحوثين حول المستوى الإجتماعي للزوجة

مستواك	التكرار	النسبة %
أقل من مستواك	04	% 03.00
نفس المستوى	50	% 37.00
أكثر من مستواك	02	%01.50
لا يهم	79	% 58.50
المجموع	135	% 100

من خلال الجدول نلمس أن نسبة 58,50 % من المبحوثين لا يهمهم المستوى الإجتماعي للزوجة و هذه النسبة تمثل إتجاها عاما في مقابل هذا نجد أن نسبة 37,00 % من المبحوثين يودون زوجة من نفس المستوى الإجتماعي و نسبة 3 % من المبحوثين يودون زوجة أقل من مستواهم الإجتماعي .

المستوى الإجتماعي يرتبط بالمستوى المعيشي كما يرتبط بالأسرة الراقية سواء ثقافيا أو إقتصاديا و على هذا الأساس نجد أغاب المبحوثين لا يهمهم المستوى الإجتماعي للزوجة و هذا له دلالة على مستوى تمثل المبحوثين للزوجة فهذا الأخير عندنا لا يرتبط بالدرجة الأولى بالمستوى الإجتماعي فأغلبهم يقرون بالعوامل العاطفية بالدرجة الأولى كما نجد فئة من المبحوثين يريدون زوجة من نفس المستوى الإجتماعي لأنهم يرون أن تباين المستوى الإجتماعي يؤدي إلى فشل الحياة الأسرية خاصة إذا كان المستوى

الإجتماعي للزوجة أحسن من المستوى الإجتماعي للزوج ، إذن فالزواج عندهم يرتبط بالمستوى الإجتماعي و هذا ما جعل البحث عن الزوجة محدود في إطار مستوى معين و هذا الإتجاه يتدعم أكثر لدى المبحوثين الذين يرون ضرورة أن يكون مستواهم الإجتماعي أحسن من مستوى الزوجة ، و ترتبط هذه النظرية بخصوصية تفكير الفرد الجزائري المنبثقة من تنشئته الإجتماعية ، و على النقيض من هذا نجد فئة قليلة من المبحوثين يريدون زوجة مستواها الإجتماعي أحسن من مستواهم و يمكن إرجاع هذا إلى خصوصية المستوى المعيشي لمثل هؤلاء المبحوثين و الصورة التي يحملونها عن الزواج و يمكن القول أن التحول الإقتصادي هو الذي ساهم بصورة جلية في رسم مثل هذا النمط من التفكير .

و في الأخير يمكن القول أن ربط المستوى الإجتماعي للزوجة كشرط أساسي يمكن أن يساهم في التأخر عن الزواج ، و هذا لم يتحقق بصورة جلية في دراستنا .

جدول رقم (7-7) : يوضح علاقة المستوى المعيشي للزوجة بنوع قطاع العمل

نوع القطاع / المستوى الإجتماعي للزوجة	الخاص	العمومي	شخصي	بدون إجابة	المجموع
أقل من المستوى المعيشي	-	1 %25,00	2 %50,00	1 25,00	4 %100
نفس المستوى المعيشي	17 %34,00	21 %42,00	11 %22,00	1 %2,00	50 %100
أكثر من المستوى المعيشي	1 %50,00	-	1 %50,00	-	2 %100
لا يهم	22 %27,80	32 %40,50	19 %24,10	6 %7,60	79 %100
المجموع	40 %29,60	54 %40,00	33 %24,40	8 %5,90	135 %100

من خلال الجدول نلاحظ أن الإتجاه العام يتمثل في نسبة 40,00 % من المبحوثين يعملون في القطاع العام و تتدعم هذه النسبة بـ 42,00% من المبحوثين يريدون زوجة من نفس المستوى المعيشي و نسبة 40,50 % من المبحوثين لا يهمهم المستوى الإجتماعي للزوجة ، في مقابل هذا نجد نسبة 29,60 % من المبحوثين يعملون في القطاع الخاص و تتدعم هذه النسبة بـ 50,00 % من المبحوثين يريدون أن يكون المستوى الإجتماعي للزوجة أكثر من مستواهم و نسبة 34,00 % من المبحوثين يريدون نفس المستوى الإجتماعي للزوجة ، كما نجد نسبة 24,40 % من المبحوثين يعملون

لحسابهم الشخصي و تتدعم هذه النسبة بـ 24,40 % من المبحوثين يعملون لحسابهم الشخصي و تتدعم هذه النسبة بـ 50,00 % من المبحوثين يريدون زوجة أقل من مستواهم الإجتماعي .

يتركز أغلب المبحوثين في القطاع العمومي و جلهم يودون إختيار زوجة من نفس المستوى الإجتماعي و هذا يرتبط بخصوصية القطاع العمومي بالدرجة الأولى ، أي ثقافة العمل السائد كما يرتبط أيظا بالمستوى المعيشي ، خاصة و أن القطاع العمومي أصبح في ظل إقتصاد السوق لا يوفر أدنى الحاجات ، كما أن ميل المبحوثين إلى إختيار زوجات من نفس المستوى الإجتماعي يرتبط أيظا بخصوصية التنشئسة الإجتماعية لهم و التي ترتكز على رفض كل ما هو أعلى منهم مستوى إجتماعي ، و بهذا يمكن القول إشتراط المبحوث التطابق مستواه الإجتماعي مع المستوى الإجتماعي للزوجة المختارة سبب في التأخر عن الزواج ، في مقابل هذا نجد مبحوثين لا يهمهم أمر المستوى الإجتماعي للزوجة بل هناك عوامل أخرى تتدخل في إختيار الزوجة ، و على هذا الأساس لا يمكن إعتبار المستوى الإجتماعي متغير مؤثر في التأخر عن الزواج ، و هذا الإفتراض ينطبق أيظا على المبحوثين الذين يشترطون في إختيار زوجاتهم أقل من مستواهم الإجتماعي ، فهذا الأخير رغم أنه شرط أساسي في إختيار الزوجة إلا أنه ليس عامل مؤثر في تأخير المبحوثين عن الزواج .

و على غرار هذا نجد مبحوثين يعملون في القطاع الخاص يودون إختيار زوجات أكثر من مستواهم الإجتماعي لأن هؤلاء المبحوثين لديهم تمثل خاص للزواج بالدرجة

الأولى بنوع القطاع الذي يعملون فيه فالزواج عندهم يرتبط بأبعاد إقتصادية أي إختيار الزوجة له مبررات مادية بالدرجة الأولى ، و كل هذا يعتبر مؤثر في عملية الزواج و نفس الشيء بالنسبة للمبحوثين الذين يزاولون أعمال شخصية ، و إجمالا يمكن القول الإنفتاح الإقتصادي ساهم في عملية التغير الثقافي و رسم قيم جديدة وصلت حتى لأحد المقدسات الإجتماعية و هو الزواج ، و عليه يمكن القول ربط المستوى الإجتماعي في إختيار الزوجة يؤدي إلى التأخر في عملية الزواج .

جدول رقم (7-8) : يبين رأي المبحوثين حول سن المرأة التي يختارها للزواج

سن المرأة التي تختارها أكبر منك	التكرار	النسبة %
نعم	02	%01.50
لا	121	% 89.60
لا يهم	12	% 8.90
المجموع	135	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 89,60 % من المبحوثين لا يريدون أن يكون سن المرأة التي يخترون أكبر منهم و هذه النسبة تمثل إتجاها عام ، في حين أن نسبة 8,90% من المبحوثين لا يهم الأمر فيما يتعلق بسن المرأة و نسبة 1,50 % من المبحوثين يرون أن سن المرأة التي تختار للزواج تكون أكبر منهم .

إن إتجاهات المبحوثين فيما يخص سن المرأة و علاقة بسن الزوج يرتبط أكثر بذهنية المجتمع الجزائري الذي هو جزء من المجتمع العربي رغم وجود بعض الحالات في تراثنا الديني المقدس (زواج خديجة من الرسول صلى الله عليه وسلم) فنجد سن المرأة أكبر من الرجل ، بل أن اليوم سن الزوجة أصبح كشرط أساسي في عملية الزواج (بعض المبحوثين يرفضون الفكرة بتاتا فيقول أنه لا يقبل زوجة تكون تماثله سنا فكيف يقبل زوجة أكبر منه سنا) و من خلال الدراسة الميدانية وجدنا هناك علاقة عكسية بحيث أنه بعض المجحوثين كلما تقدم سنا يحاول أن تكون زوجته أصغر و هكذا دواليك و هناك العكس فنجد مبحوثين كلما تقدم سنا تنازل عن شرط سن المرأة بحيث لا تكبرا فقط.

إن هذا الإتجاه الذي يتعلق بسن الزوجة (كونها صغيرة) هو إعتقاد سائد لدى الكثير من الشباب مما يؤدي بعملية الزواج إلى التأخر أكثر لأن أغلب النساء العازبات كبيرات السن .و على غرار هذا نجد فئة من المبحوثين لا يهمها أمر سن الزوجة المختارة و بالتالي إختيار الزوجة لا يخضع لمعيار السن سواء كانت اكبر على المبحوث أو اصغر منه و بالتالي هذه الفئة لديها معيار آخر تتدخل في إختيار الزوجة ، و منه نستطيع القول هذه الفئة لا يمكن الجزم أن معيار السن هو السبب في التأخر عن الزواج لديها ، و الأمر نفسه ينطبق على بعض المبحوثين الذين يودون الزواج بمرأة أكبر منهم سنا لأن هذه الفئة وجدت مواصفات في المرأة المختارة و كانت كبيرة السن ، كما أن بعض المبحوثين نجدهم بصدد الخطوبة و الزوجة المختارة أكبر منه سنا و على هذا

الأساس ثم القرار بالموافقة على أن تكون المرأة كبيرة السن .و في النهاية نقول أن إتجاهات المبحوثين نحو رفضهم مرأة أكبر منهم سنا سبب في تأخرهم عن الزواج .

جدول رقم (7-9) :يوضح علاقة السن بسن المرأة المختارة إن كان أكبر منه

سن المرأة التي تختارها أكبر منك / السن	نعم	لا	لا يهم	المجموع
30 - 34	01 % 1,30	68 %08,30	08 %10,40	77 %100
35 – 39	01 %2,40	37 %90,20	03 %7,30	41 %100
40 – 44	-	11 %91,70	01 %8,30	12 %100
45 – 49	-	05 %100	-	05 100
المجموع	02 %8,90	121 %89,60	12 %1 ,50	135 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 89,6 % من المبحوثين لا يودون إختيار زوجة أكبر سنا منهم و هذه النسبة تمثل إتجاها عام و نجدها تتدعم بـ نسبة 100 % من المبحوثين منهم (45 – 49) و نسبة 91,70 % من المبحوثين سنهم (40 – 44) في مقابل هذا نجد أن نسبة 8,90 % من المبحوثين يودون إختيار زوجة أكبر منهم سنا و تتدعم هذه النسبة بـ 2,40 % من المبحوثين سنهم (35 – 34) و نسبة 1,30 % من

المبحوثين سنهم (30 – 34) كما نجد نسبة 1,30 % من المبحوثين لا يهم سن المرأة المختارة للزواج و تتدعم هذه النسبة بـ 10,40 % من المبحوثين سنهم (30 – 34) .

يتجه أغلب المبحوثين إلى إختيار زوجة أقل منهم سنا رغم تقدمهم في السن و تأخرهم عن الزواج و هذه الشرط من بين معيقات التأخر عن الزواج ، و يمكن تفسير هذه التوجه بخصوصية المجتمع الجزائري و ذهنية غالبية الرجال الذين يرفضون زوجات أكبر منهم سنا و الملاحظ على عينة البحث أنه كلما تقدموا في السن إشترطو سن الزوجة أقل من سنهم .

في مقابل هذه الإتجاه نجد مبحوثين يودون الزواج بمرأة أكبر منهم سنا خاصة في فئات السن الأولى و هذه له مبررات إقتصادية بالدرجة الأولى ، ثم تأتي العوامل التي ترتبط بالتغير الثقافي و منه التحول في قيم الأشخاص ، و التي ترتبط بتنشئتهم الإجتماعية.و ما يلفت الإنتباه ، في هذه التفسير بعض المبحوثين الذين لا يدرجون السن في إختياراتهم ، بمعنى سن الزوجة المختارة لا يمكن أن يكون معيق في عملية التأخر الزواجي و إنما هذه الأخير يرتبط بعوامل مادية بحتة .

جدول رقم (7-10) :يوضح علاقة المستوى التعليمي للمبحوث بالمستوى التعليمي للمراة التي يختارها

المستوى التعليمي للمراة المختارة / المستوى التعليمي	بدون مستوى	متوسط	جامعي	المجموع
بدون مستوى	05 % 23,80	12 % 75,10	4 % 19,00	21 % 100
متوسط	1 % 2,90	31 % 88,60	03 % 8,60	35 % 100
ثانوي	-	18 % 52,90	16 % 47,10	34 % 100
جامعي	-	13 % 37,10	22 % 62,90	35 % 100
تكوين	-	10	-	10 % 100
المجموع	6 % 4,40	84 % 62,20	45 % 33,10	135 % 100

من خلال الجدول نلاحظ أن الإتجاه العام يتمثل في نسبة 62,20 % من المبحوثين يودون إختيار زوجة ذات مستوى تعليمي متوسط و تتدعم هذه النسبة بـ 88,60% من المبجوثين لديهم مستوى تعليمي متوسط و نسبة 57,10 % من المبحوثين بدون مستوى تعليمي في مقابل هذه نجد نسبة 33,30 % من المبحوثين يودون إختيار زوجة ذات مستوى تعليمي جامعي و تتدعم هذه النسبة بـ 62,90 % من المبحوثين لديهم

مستوى تعليمي جامعي وو نسبة 47,10 % من المبحوثين لديهم مستوى تعليمي ثانوي كما نجد نسبة 4,40 % من المبحوثين يودون إختيار زوجة بدون مستوى و تتدعم هذه النسبة بـ 23,80 % من المبحوثين بدون مستوى تعليمي .

يلعب المستوى التعليمي دور في إختيار الزوجة و عادة ما يتم الإختيار من نفس المستوى التعليمي أو إختيار زوجة من مستوى تعليمي أقل مباشرة من مستوى الزوجة و هذا ما نلمسه من خلال عينة البحث بحيث نجد جل المبحوثين يودون إختيار زوجات من مستوى تعليمي متوسط ، و خاصة عينة المبحوثين التي هي من نفس المستوى (المتوسط) و الإشارة يتم التركيز على المرأة ذات التعليم المتوسط إنطلاقا من السن ثلاثون سنة و بالتالي كلما كان هناك تأخر في الزواج كان هناك إختيار مستوى تعليمي أدنى للزوجة و الذي يكون عادة في المتوسط ، و مهما يكن في هذه العينة فإن وضع شرط المستوى التعليمي ، خاصة أن أغلب النساء حاصلات على هذا المستوى في المقابل نجد عينة من المبحوثين يودون إختيار زوجات من مستوى تعليمي جامعي و هنا يبدأ يظهر هذا الشرط كعائق في عملية الزواج ، و بالطبع فإننا نجد الإتجاه العام لدى المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الجامعي الذي يودون إختيار زوجات من نفس المستوى ، و هنا الأمر مثلا يرتبط بالمستوى يرتبط أيظا بالشغل ، و للإشارة كلما قل المستوى التعليمي للمبحوثين قل التوجه نحو إختيار الجامعيات و على هذا الأساس يمكن القول كلما إرتفع المستوى التعليمي للزوجة المختارة إزداد إحتمال التأخر في الزواج و العكس صحيح .

3- دور الإمكانيات المادية المصاحبة للزوج في تأخر سن الزواج :

خلال هذه التحليل سنقيس مؤشر الإمكانات المادية المصاحبة للزواج و ذلك يعرض أهم المعطيات في جداول :

جدول رقم (7-11) : يبين امتلاك السكن الخاص للمبحوثين

سكن خاص	التكرار	النسبة %
نعم	07	% 05.20
لا	128	% 94.80
المجموع	135	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن الإتجاه العام يتمثل في نسبة 94,80 % من المبحوثين لا يملكون سكن خاص ، في مقابل هذا نجد نسبة 5,20 % من المبحوثين يملكون سكن خاص .

إن جل المبحوثين لا يملكون سكنا خاصا ، و هذا ما يؤشر لتأخرهم عن الزواج فالسكن يبقى أحد العوائق الكبيرة للتأخر الزواج بل أن هذا الأخير يرتبط بالسكن الخاص و منه التعرض إلى إشكالية السكن الجزائري نقر أن الزواج سيمتد تأخرا إلى سنوات أخرى أو أن جل المبحوثين لا يتزوجون طيلة حياتهم و لذا وجب رسم سياسات معينة حول توفر السكن للشباب . إن بعض الشباب الذين يملكون سكنا خاصا كان نتيجة المستوى المعيشي لأسرهم و الذي وفر لهم السكن كما أن بعض المبحوثين قد ورثوا هذا السكن الخاص ، و بالتالي تأخر هذه الفئة عن الزواج لا يرتبط بالسكن بالدرجة الأولى

و إنما هناك عوامل أخرى ساهمت في تأخرهم عن الزواج و عليه يبقى السكن هو العامل الرئيسي في تأخر الشباب عن الزواج .

جدول رقم (7-12) :يوضح دور السكن في تاخر الشباب عن الزواج

دور السكن في تاخر الشباب عن الزواج	التكرار	النسبة
نعم	96	% 71,11
لا	39	% 28,89
المجموع	135	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن الإتجاه العام يتمثل في نسبة 71,11 % من المبحوثين يرون أن السكن هو سبب التأخر عن الزواج ، في مقابل ذلك نجد نسبة 28,89% من المبحوثين لا يرون السكن سبب في التأخر عن الزواج .

يبقى السكن هو العائق الكبير لجل المبحوثين بحيث يعتبرونه السبب الرئيسي في التأخر عن الزواج ، و هنا علينا أن نشير أن السكن هو أحد المشاكل الكبيرة في الجزائر و خاصة المناطق الحضرية الكبيرة و الأمر يزداد تفاقما كلما إقتربنا من العاصمة ، بل أصبح القدرة الشرائية لا تسمح بإقتناء و شراء سكن بل حتى الكراء ثمنه باهض و هنا ندخل في إشكالية الإمكانيات المالية للمبحوث ، فهذا الأخير حتى و إن كان عامل لا يستطيع أن يضمن ثمن كراء شقة متواضعة نظرا لغلاء العقار في الجزائر ، و كل هذا يرتبط بجملة من الأسباب التي جعلت السكن أحد أهم الإنشغالات فيمكن إرجاع الأمر إلى

سنوات التسعينات و ما عاشته الجزائر من مأساة و التي تسبب عنها الهجرة الداخلية (النزوح الريفي) أين نجد التوجه بكثرة إلى المناطق الحضرية مما خلق مشكل السكن و يكفي إلقاء نظرة على محيط العاصمة أين نجد إنتشار مذهل للبيوت القصديرية . و هنا يمكن القول غياب سياسة واضحة من جانب السلطات الرسمية و إن كان في المدن الأخيرة بعض السياسات الموجهة لهذا القطاع و التي ساهمت بشكل متواضع في الحد من هذا المشكل .إنه في مقابل هذا التحليل نجد بعض المبحوثين لا يرون في السكن سبب في التأخر عن الزواج و هذا له عدة تفسيرات فنجد مبحوثين رأيهم كان شخصي بإعتبارهم يملكون سكنا خاصا و نجد بعضهم يسكنون مناطق شبه حضرية أو ريفيةو هم ما زالوا مرتبطين بأسرهم الكبيرة ، و هذا ما جعلهم يقرون بأن السكن ليس سبب في التأخر عن الزواج كما نستنتج من هذا أن التغير الإجتماعي الذي مس بنسبة الأسرة الجزائرية أدى إلى إفراز مشكل السكن لأنه في القديم خصوصية الأسرة الجزائرية كانت تضمن السكن للشباب المقبل على الزواج

جدول رقم (7-13) : يوضح الزواج و العيش مع الوالدين

الزواج و العيش مع الوالدين	التكرار	النسبة %
نعم	60	% 44,40
لا	75	% 55,60
المجموع	135	% 100

الجدول التالي يبين أن نسبة 55,60 % من المبحوثين لا يودون السكن مع الوالدين بعد الزواج و هذه النسبة تمثل إتجاها عام ، بالمقابل نجد أن نسبة 44,40 % من المبحوثين يودون السكن مع الوالدين بعد الزواج و يتجه معظم المبحوثين إلى عدم الزواج و السكن مع الوالدين و هذا له عدة تفسيرات تتعلق بخصوصية سكن الوالدين الذي لا يلائم لأكثر من أسرة واحدة و بالتالي الأمر يصبح مستحيلا التفكير في الزواج و السكن مع الوالدين و هنا نقول أن خصوصية سكن الوالدين هي التي جعلت المبحوثين لهم مثل هذه المواقف و هنا نشير إلى أزمة السكن في الجزائر و خاصة أن مثل هذه الأسرة تملك شقة واحدة في عمارة و بالتالي وجب على الفرد الذي يريد الزواج البحث عن شقة أخرى و هنا تطلب الأمر إمكانيات مالية كبيرة جدا ، و على غرار هذا نجد مبحوثين إتخذوا هذا الموقف كمبدأ آمنوا به من منطلق خبرتهم و نظرتهم للحياة و هذا المبدأ تكون من خلال تنشئتهم الإجتماعية و تأثرهم بوسائل الإعلام و الإتصال إضافة إلى مستواهم التعليمي و كل هذا يعبر أن تمثلهم للحياة الزواجية خاصة بعد إنجاب الأولاد ، كما يجب أن نشير أنه من بين المبحوثين من إتخذ هذا الموقف بتأثير من الزوجة المستقبلية أي السكن بعيدا عن الأسرة كشرط أساسي في عملية الزواج ، و هناك مبحوثين إتخذوا هذا الموقف ليس بسبب سكن العائلة و إنما السبب في العائلة بحد ذاتها من حيث عدد الإخوة المعتبر و يجب أن نشير إلى الفئة القليلة التي تندرج ضمن هذا الموقف و التي لها عمل بعيدا عن مسكن الوالدين ، و في الأخير علينا أن نشير بأنه أصبح الزواج و عدم السكن مع العائلة كثقافة سائدة في المجتمع الحضري مهما كانت وضعية مسكن العائلة ، و لا غرابة في هذا

بأن مثل هذا الموقف سيساهم في التأخر عن الزواج ، غير أن الأمر ليس بالتمام في بعض المبحوثين الذين يرون أنه لا حرج في الزواج و السكن مع العائلة ، و هؤلاء أخذوا هذا الموقف من منطلق عدة خصوصيات كالبيئة العائلية التقليدية و التي ترتبط في بعض الأحيان بالمجتمع الريفي أين تلزم الأبناء الزواج و السكن معها ، إضافة إلى تمثل لمبحوث للحياة الزوجية و مدى الصعوبات التي تنبأها بعد الزواج و التي ترتبط بالمحيط و منه يرى ضرورة السكن مع العائلة حتى يتفادى مثل هذه الصعوبات ، كما علينا أن نشير إلى أن هناك من يفكر الزواج و السكن مع العائلة لمدة معينة و التي تحدد عادة بعد إنجاب الأولاد ، و في الأخير هذه الفئة لا يمكن الجزم بأن السكن يبقى هو السبب الرئيسي في التأخر عن الزواج .

جدول رقم (7-14) : يوضح هل تقبل الزواج و العيش بمدخول الوالدين

الزواج و العيش بمدخول الوالدين	التكرار	النسبة %
نعم	05	% 3,70
لا	130	% 96,30
المجموع	135	% 100

الجدول التالي يبين أن نسبة 96,30 % منالمبحوثين لا يودون الزواج و العيش بمدخول الوالدين و هذه النسبة تمثل إتجاها عام ، بالمقابل نجد أن نسبة 3,70 % يقرون بالزواج و العيش بمدخول الوالدين .

إن إتجاهات المبحوثين نحو الإجابات التي تتعلق بعدم الزواج و العيش بمدخول الوالدين يتم عن الوضعية التي يعيشها هؤلاء المبحوثين من حيث البطالة أو ضعف المدخول ، و موقفهم هذا يخضع لخصوصيات الفرد الجزائري الذي لا يقبل العيش بمدخول الوالدين و الأمر كله يتعلق بتنشئتهم الإجتماعية و منه هذا الموقف يعبر عن مبدأ بالدرجة الأولى ، و في هذا السياق لونظرنا إلى طبيعة العائلة الجزائرية في القديم نجد الأمر يختلف تماما فالزوج يقبل العيش بمدخول الوالدين في إطار العائلة الكبيرة و هذا ما يمكن أن نفسرها في النتيجة العكسية لأن المبحوثين ما زالوا يخضعوا للعائلة الكبيرة بدرجة أو أخرى ، و منه عوامل التغير الإجتماعي التي مست العائلة الجزائرية مست كذلك الأفعال الإجتماعية التي ترتبط بتكوين الأسرة كالزواج ، و بهذا نجد هناك تكوين لقيم ثقافية جديدة هذه الأخيرة التي ساهمت بدرجة أو أخرى في التأخر على الزواج و على هذا الأساس توجهات المبحوثين بعدم العيش بمدخول الوالدين من سأنه أن يساهم في تأخرهم عن الزواج .

جدول رقم (7-15) : يبين علاقة الأمراض المزمنة بالعيش في الأسرة الكبيرة:

العيش في الأسرة الكبيرة / الأمراض المزمنة	أرفض	أقبل	لايهم	المجموع
نعم	18 % 28,22	10 % 25,50	11 % 46,20	39 % 100
لا	48 % 50,50	12 % 12,60	35 % 36,80	95 % 100
بدون إجابة	1 % 100	-	-	1 % 100
المجموع	67 % 49,60	22 % 16,30	46 % 345,10	135 % 100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 49,60 % من المبحوثين يرفضون العيش داخل الأسرة الكبيرة ، و هذه النسبة تمثل إتجاه عام و تتدعم بنسبة 50,50 % من المبحوثين ليس لديهم أمراض مزمنة و نسبة 28,20 % من المبحوثين لديهم أمراض مزمنة ، في مقابل هذا نجد أن نسبة 34,10 % من المبحوثين لا يهم الأمر العيش داخل الأسرة الكبيرة و تتدعم هذه النسبة بـ 46,20 % من المبحوثين لديهم أمراض مزمنة و نجد نسبة 16,30 % من المبحوثين يقبلون الزواج و العيش داخل الأسرة الكبيرة و تتدعم هذه النسبة بـ 25,60 % لديهم أمراض مزمنة .

من خلال الدراسة الميدانية وجدنا جل المبحوثين يرفضون العيش مع أسرهم خاصة أولائك الذين ليس لهم أمراض مزمنة ، و هذا الرفض عامل مؤثر في الزواج من حيث تأخيره و منه يمكن القول عدم وجود أمراض مزمنة للمبحوثين ساهم في بلورة فكرة العيش بعيدا عن الأسرة الكبيرة ، و من هنا يمكن القول عدم وجود هذه الأمراض سبب في التأخر عن الزواج ، في مقابل هذا نجد بعض المجحوثين رغم أن لديهم أمراض مزمنة ، إلاأنهم يرفضون العيش مع أسرهم ، و هذا يمكن تفسيره بوجود المرض ساهم في بلورة هذه الفكرة و رفض العيش مع الأسرة ، أو العكس ، و الأمر يزداد وضوحا لدى المبحوثين الذين لا يهمهم أمر العيش مع الأسرة إلا أنهم يعانون أمراض مزمنة و هنا نفتح قوس و نقول أنه لا الأمراض المزمنة و لا طريقة العيش مع الأسرة لها تأثير في عملية الزواج .

و على غرار هذا نجد أغلب المبحوثين الذين يعانون أمراض مزمنة يقبلون العيش مع أسرهم و هنا هذه الأمراض ساهمت في رسم هذا النمط من التفكير و عليه الأمراض المزمنة لها تأثير جلي و واضح في عملية الزواج .

جدول رقم (7-16) : يبين علاقة السن بالسن المثالي للزواج في حالة توفر الظروف:

السن المثالي للزواج في حالة توفر الظروف / السن	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	المجموع
30-34	22 % 28,60	41 % 53,20	9 % 11,70	3 % 3,90	2 % 2,60	77 % 100
35-39	17 % 41,50	15 % 36,60	5 % 12,20	3 % 7,30	1 % 2,40	41 % 100
40-44	4 % 33,30	4 % 33,30	4 % 33,30	-	-	12 % 100
45-49	1 % 20,00	3 % 60,00	1 % 20,00	-	-	05 % 100
المجموع	44 % 32,60	63 % 46,70	19 % 14,10	6 % 4,40	3 % 2,20	135 % 100

نلاحظ من خلال الجدول أن الإتجاه العام يتمثل في نسبة 46,70 % من المبحوثين يعتقدون أن السن المثالي للزواج في حال توفر الظروف هو (25 – 29) سنة Ü و تتدعم هاiR النسبة بـ 60 % من المبحوثين سنهم (45 – 49) سنة و نسبة

53,20% من المبحوثين سنهم (30-34) ، بالمقابل نجد أن نسبة 32,60 % من المبحوثين يعتقدون أن السن المثالي للزواج في حال توفر الظروف هو (20 – 24) سنة و تتدعم هذه النسبة بـ 41,50 % من المبحوثين سنهم (35 – 39) سنة و نسبة 33,30 % من المبحوثين سنهم (40- 44) سنة .

بينت الدراسة الميدانية أن جل المبحوثين لديهم تمثل خاص بالزواج في حالة توفر الظروف بحيث يعتقدون أن السن المثالي هو (25 – 29) سنة ، و طبعا توفر الظروف ترتبط بالإمكانيات المادية ، كما ترتبط بالسكن و الشغل ، و إختيارهم لهذا السن نابع من حساباتهم الواقعية فإبتداءا من سن 25 سنة للمرأة هو السن الذي تتحصل فيه على الشهادة الجامعية ، و سن الخروج من المراهقة و سن إكمال شخصية المرأة و إحساسها بالمسؤولية غير أن الأمر ليس نفسه في عينة المبحوثين الذين إختاروا زوجات سنهم (20 – 24) سنة ، و هنا الأمر يرتبط بعوامل فيزولوجية يتصورها المبحوث في المرأة (صغيرة السن) ، و جل المبحوثين الذين تركزوا في هذا المجال من سن هم الذين لديهم تأخر زواجي واضح " أكثر من 40 سنة " و هذا نابع من نظراتهم و تجربتهم و تصورهم لعملية الزواج ، و على غرار هذا نجد مبحوثين يعتقدون أن السن المثالي للزواج هو 30 – 34 و يتوزعون حسب فئات الأعمار تقريبا بالتساوي و يمكن القول أن الظروف المعيشية و الإجتماعية المحيطة بالمبحوثين ساهمت في بلورة هذا التوجه (السن المثالي هو 30 سنة) .

إنه من خلال هذا التحليل نجد أن النظرة المثالية لتجاوز الزواج في حالة توفر الظروف يختلف من مبحوث لآخر و حتى عامل السن للمبحوث نفسه يلعب دورا ، فكلما تقدم المبحوث في السن أصبح له نظرة متغيرة لتجاوز المرأة التي يريدها للزواج ، و عليه نقول أن تصور المبحوث لسن معين ملائم للزواج من شأنه أن يعقد العملية (الزواج) أكثر و تصبح هذه النظرة أكثر مساهمة في التأخر الزواج .

جدول رقم (7-17) : يبين علاقة السن بالسن الحالي للزواج في حالة عدم توفر الظروف:

السن المثالي للزواج في حالة عدم توفر الظروف / السن	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	المجموع
34-30	6 % 7,80	32 % 41,60	36 % 46,80	2 % 2,60	1 % 1,30	77 % 100
39-35	4 % 9,80	12 % 29,30	19 % 46,30	5 % 12,20	1 % 2,40	41 % 100
44-40	-	2 % 16,70	7 % 58,30	3 % 25,00	-	12 % 100
49-45	-	4 % 80,00	-	-	1 % 20,00	05 % 100
المجموع	10 % 7,40	50 % 37,00	62 % 45,90	10 % 7,40	3 % 2,20	135 % 100

الجدول التالي يبين أن الإتجاه العام يتمثل في نسبة 45,90 % من المبحوثين يعتقدون أن السن المثالي في حالة عدم توفر الظروف هو (35 – 39) سنة ، و تتدعم هذه النسبة بـ 41,60 % من المبحوثين سنهم (30 – 34) سنة و نسبة 29,30 % من المبحوثين سنهم (35 – 39) سنة .

من خلال النتيجة المتوصل إليها هذا الجدول نجد المبرر الرئيسي لتأخر المبحوثين في الزواج فنلاحظ أنهم يعتقدون أن السن المثالي للزواج هو (35 – 39) و لكن هذا مربوط بعدم توفر الظروف و هنا نفتح قوس حول معنى عدم توفر الظروف و التي تتجلى أساسا في العمل و من ثم إختيار الزوجة ، و أغلب المبحوثين يعتقدون أنه خلال هذا السن ممكن أن تتوفر له الظروف إذا كانت إجابة مباشرة حول الإقرار هذا السن ، و إبتداءا من سن 30 إلى سن 44 يعتبر لديهم نفس الإعتقاد حول تحديد السن المثالي للزواج . و هنا يجب الإشارة أنه من بين المبحوثين يرى إذا تجاوزا هذا السن فلا داعي للزواج ، في مقابل نجد أغلبية المبحوثين يعتقدون أن السن المثالي هو (30 – 34) و هو سن طبيعي بالنسبة لهم و توافقي حتى في حالة الظروف و نجد الأمر يبدو بصورة جلية عند المبحوثين الأكثر تأخرا في الزواج أي (45 – 49)و بعض المبحوثين الذين هم على باب الزواج ذوي الأعمار (30 – 34).

إنه من خلال هذا التحليل نقول أن ربط توفر الظروف و الإمكانيات بالزواج ساهم و زاد تعقيد عملية الزواج بصورة واضحة عند أغلب المبحوثين .

جدول رقم (7-18) : يبين علاقة سن المبحوث بالسن الذي يراه انه متاخر عن الزواج:

السن المتأخر للزواج / السن	بدون إجابة	30 - 34	35 – 39	40 – 44	45 – 49	المجموع
34-30	2 % 2,60	7 % 9,10	7 % 9,10	34 % 44,22	27 % 35,10	77 % 100
39-35	-	3 % 7,30	2 % 4,90	15 % 36,60	21 % 51,20	41 % 100
44-40	-	1 % 8,30	-	3 % 25,00	8 % 66,70	12 % 100
49-45	-	-	-	-	5 % 100	05 % 100
المجموع	2 % 1,50	11 % 8,10	9 % 6,70	52 % 38,50	61 % 45,20	135 % 100

الجدول التالي يبين أن الإتجاه العام يتمثل في نسبة 45,20 % من المبحوثين يعتقدون أن السن الذي يشعر فيه الشاب أنه متأخر عن الزواج هو (45 – 49) سنة و تتدعم هذه النسبة بـ 100 % من المبحوثين سنهم (45 – 49) و نسبة 66,70 % من المبحوثين سنهم (40 – 44) و في مقابل هذا نجد أن نسبة 38,50 % من المبحوثين

يعتقدون أن السن الذي يشعر الشاب أنه متأخر عن الزواج هو (40 – 44) سنة و تتدعم هذه النسبة بـ 44,20 % من المبحوثين سنهم (30 – 34) سنة .

إن مفهوم تأخر الزواج يختلف من مبحوث لآخر و الشيء المتفق عليه هو تجاوز عتبة الثلاثين ، و هذا ما أشار إليه التعريف الإجرائي في تحديد المفاهيم أن تأخر الزواج يكون إبتداءا من ثلاثين سنة و هو الشيء الذي لم نلمسه عند أغلبية المبحوثين بحيث يقرون بأنهم متأخرون عن الزواج إبتداءا من سن 45 سنة و بعض المبحوثين إبتداءا من سن 40 سنة و عليه حتى مفهوم التأخر الزواجي متغير و متبدل من مبحوث لآخر بحيث نجد الأمر يتركز عند الذين هم الأكثر سنا أي إبتداءا من 45 سنة ، و عليه مثل هذا الشعور هو الذي ساهم في تأخر المبحوث عن الزواج لأنه لو شعر المبحوث أنه متأخر عن الزواج منذ العشرينات لكان سيعيد النظر و بالتالي لا يكون هناك تأخر في الزواج ، و هذا ما نجده في الماضي إذ الشاب بمجرد بلوغه حتى يشعر أنه متأخر عن الزواج ، بمعنى في الماضي سن الزواج مربوط بفيزيولوجيا الإنسان بالدرجة الأولى غير أن التفسير الإجتماعي أصبح سن الزواج مربوط بالإمكانيات المادية و الظروف المتاحة للشباب ، أما الأمور التي تتعلق بفيزيولوجيا الإنسان (بلوغه) المظاهر المتفشية اللاأخلاقية في المجتمع جعلت سن الزواج لا يرتبط أساسا بفيزيولوجيا الإنسان .

جدول رقم (7-19) يمثل إجابات المبحوثين حسب الترتيب الأهم في الزواج

رتبة / متغيرات	رتبة1	رتبة2	رتبة3	رتبة4	بدون إجابة	المجموع
الدين	111 %82,22	11 %8,15	7 %5,18	5 %3,70	1 %0,74	135
الجمال	19 14,07	85 %62,96	25 %18,52	5 %3,70	1 %0,74	135
الحسب	1 %0,74	25 %18,52	88 %65,19	18 13,33	3 2,22	135
المال	3 %2,22	14 %10,37	11 %8,15	100 %74,07	7 %5,18	135

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 82.22% معيار اختيار الشريك لديهم هو الين يضعونه في المرتبة الأولى، بالمقابل نجد معيار الجمال في المرتبة الثانية بنسبة 62.96%، في حين 65.19 % من المبحوثين يختارون معيار الحسب في المرتبة الثالثة ونسبة 74.07 % منهم يرتبون معيار المال في الرتبة الرابعة.

ومن خلال الدراسة الميدانية نجد أن المبحوثين يعطون للزواج بعد ديني بالدرجة الأولى ، فالزواج هو نصف الدين عندهم ، و يمكن ربط هذا بخصوصية المجتمع الجزائري و بتنشئتهم الاجتماعية الدينية ، و بنظرتهم المقدسة سواء للدين أو الزواج بحيث كل ما يتعلق بالزواج لا بد من الرجوع إلى الدين ، و هنا من الناحية العقلانية و بعد التعرض لما جاء به الإسلام حول الزواج نلمس ذلك التناقض في سلوكيات المبحوثين ، فالإسلام ينادي بتعجيل الزواج و بتبسيط شروطه و إمكانياته خاصة في

المهر "إلتمس و لو خاتم من حديد " " أقلكم مهرا أكثركم بركة " في حين نجد تفكير المبحوثين يتجه إلى العكس ، فكلهم يفكرون و يحبذون التأخر في الزواج حتى و لو توفرت الظروف و الأمر حدث و لا حرج فيما يخص المغالاة في المهور بل أن تكاليفها أصبحت من المستحيلات على فئة المبحوثين العمال فما بالك بالبطالين ، و هنا نقول أن الزواج نصف الدين بالنسبة للمبحوثين يبقى مجرد شعار لا غير ، فلو طبق هذا الشعار كما كان هناك تأخر في الزواج .

و على غرار هذا نجد من خلال الدراسة الميدانية أن الجمال متغير مهم بالنسبة للزواج و نستطيع القول أن هذا أمر عادي و طبيعي منذ قديم الزمان غير أن الإهتمام بالجمال اليوم ليس بالشكل القديم فالجمال يختلف عبر كل زمن ، و نجد في الوقت الحاضر تطور وسائل الإتصال و الإعلام ساهم في رسم صور الجمال ، فما يعتبر اليوم جمالا كان في القديم إنحلالا خلقيا و عليه نقول ربط المبحوثين الجمال بالزواج من شأنه أن يساهم في عملية تأخر الزواج لأن الجمال لا يبقى ثابت و هنا إشكالية أخرى .

بالمقابل نجد مبحوثين يربطون متغير الحسب بالزواج و هذا يرتبط أكثر بخصوصية المجتمع الجزائري المحافظ و الذي له عادات و تقاليد هذه الأخيرة من أجل الحفاظ عليها لابد من مراعات متغير الحسب في الزواج و كا هذا له أبعاد إجتماعية تاريخية و حتى طبيعية ، و هنا علينا أن نشير أن مفهوم الحسب يختلف عن مبحوث لآخر فالحسب قد يكون غنى و قد يكون التدين ، و قد يكون السمعة الطيبة ، و قد يكون المكانة الإجتماعية ، و كل هذا هي تمثلات حسب خصوصية كل عائلة جزائرية

و كمتغير من المتغيرات الأخرى يبقى إشتراط الحسب في عملية الزواج ضئيل مؤثر في تأخر المبحوث عن الزواج .

إجابات المبحوثين لم تعطي أهمية لمتغير المال في عملية الزواج مثل إعطاء الأهمية للمتغيرات السابقة الذكر ، و هناك تتناقص في إجابات المبحوثين على المستوى النظري ، بحيث نلمس أن سبب التأخر في الزواج هو عامل المال و في نفس الوقت لا توجد أهمية له مثل المتغيرات الأخرى ، و نقصد بالمتغير المال هو الغنى الذي يرتبط بالمرأة المختارة للزواج ، و هذا الترتيب يخضع لخصوصية المجتمع الجزائري المرتبط بالأبعاد الدينية و الإجتماعية ، أما بالنسبة للمبحوثين الذين يركزون على عامل المال فنقول أن التحولات الإقتصادية هي التي ساهمت في بلورة و إعطاء للمال قيمة و أهمية في عملية الزواج .

استنتاج الفرضية الثانية:

يبدأ نص الفرضية الثانية بـ " غياب البساطة في الزواج لدى الشباب و نظرتهم المثالية إليه أدى إلى تأخرهم في سن الزواج "

و على هذا الأساس بدأنا في تحليلنا لهذه الفرضية من متغير الزواج المثالي الذي يحتوي بدوره ثلاثة مؤشرات هي مؤشر تصور المبحوث للزواج ، ثم مؤشر إختيار الزوجة ثم مؤشر الإمكانيات المادية المصاحبة لعملية الزواج .

إن قياس مؤشر تمثل المبحوث للزواج إرتبط برأى المبحوثين حول الزواج ثم ترتيب المتغيرات التالية حسب الأهمية (نصف الدين ، الجمال ، الحسب ، المال ، ثم إمكانية الزواج قبل الخدمة الوطنية .

إن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال عرض أهم المعطيات هي :

- إن أغلب المبحوثين لا يريدون الزواج على طريقة الأباء بنسبة 85,20 % و نجد نسبة 8,10 % لا يهمهم الأمر ، و هنا توجه المبحوثين مرتبط بالتغير الإجتماعي و منه تأثير التغير الثقافي في سلوكهم .

- إن أغلب المبحوثين يرفضون العيش مع أسرهم بعد الزواج بنسبة من 49,00% ، و نسبة 34,10 % لا يهمهم ، و هنا المبحوثين لهم تمثل خاص لتكوين الأسرة مرتبط بتأثير وسائل الإعلام و الإتصال على شخصيتهم .

- أغلب المبحوثين يرتبون الزواج على أنه نصف الدين في المرتبة الأولى بنسبة 82,22 % ، و نسبة 62,96 % يصنفون الجمال في المرتبة الثانية ، و نجد المال في

المرتبة الرابعة بنسبة 74,07 % ، و هنا ندرك مدى تأثير البعد الديني في شخصية المبحوث .

من خلال هذه النتائج يتبين لنا أن الصورة التي يملكها المبحوث حول الزواج ساهمت إلى حد كبير في تأخره عن الزواج .

لقد تم قياس مؤشر إختيار الزوجة من كون هذا الإختيار ذاتي أو والدي أو مشترك أو آخر ، كما تم قياس هذا المؤشر من منطلق المستوى الإجتماعي للزوجة المختارة ، و في نفس الوقت قياس سن الزوجة المختارة بسن المبحوث ، فتوصلنا إلى أهم النتائج :

- إن أغلب المبحوثين يودون إختيار زوجاتهم بطريقة ذاتية بنسبة 54,10 % و نسبة 40,70 % إختيارهم مشترك .

- كلما كان رفض العيش مع الأسرة بعد الزواج نجد الإختيار للزوجة ذاتي .

- إن نسبة 58,50 % لا يهم المستوى الإجتماعي للزوجة و نسبة 37,00% يريدون زوجة من مستواهم الإجتماعي .

- إن أغلب المبحوثين لا يريدون زوجة أكثر منهم سنا بنسبة 69,80 % .

من خلال هذا التحليل يتبين لنا أن الشروط المربوطة بإختيار الزوجة سبب في تأخر المبحوث عن الزواج .

لقد تم قياس مؤشر الإمكانيات المادية المصاحبة للزواج من مدى ملك المبحوثين لسكن خاص و كيف يرون السكن إذا ما ربط بالزواج في نظرتهم إلى الزواج في حالة توفر الظروف ثم عدمها ، فتوصلنا إلى النتائج التالية :

- جل المبحوثين لا يملكون سكن خاصا بنسبة 94,80 % و منه نسبة 71,11 % يعتقدون أن السكن سبب في تأخر الشباب عن الزواج ، كما نجد نسبة 44,60 % من المبحوثين لا يردون الزواج و السكن مع الوالدين ، إذ نجد نسبة 96,30 % لا يودون العيش بمدخول الوالدين .

- أغلب المبحوثين يعتقدون أن السن المثالي للزواج في حالة توفر الظروف هو "25 – 29" سنة و ذلك بنسبة 46,70 % .

- إن نسبة 45,90 % يعتقدون أن السن المثالي للزواج في حالة عدم توفر الظروف هو " 35 – 39 " سنة .

إنه من خلال هذه النتائج يتبين لنا أن الإمكانيات المادية المصاحبة للزواج عائق كبير في حصوله .

يرتبط الزواج المثالي بالنظرة للزواج و تمثله ، إضافة إلى عملية إختيار الزوجة ثم الإمكانيات المادية المصاحبة للزواج ، و هذا ما تم تبينه في التحاليل السابقة و على هذا الأساس نقول أن الفرضية قد تحققت .

الفصل الثامن

تأخر الزواج بين الغاية والوسيلة

تمهيد

على غرار الفصول التطبيقية السابقة سنقوم بقياس الفرضية الثالثة وهي :

(نظرة الشباب للزواج على انه غاية وليس وسيلة) وسيكون ذلك في مبحثين الاول يتعلق بالغايات التي تسبق الزواج والثاني بالاهداف التي تاتي بعد الزواج:

1-الغايات التي تسبق الزواج:

جدول رقم (8-1) :هل التمتع بالاستقلالية لوقت أطول يؤخر عن الزواج

التمتع بالاستقلالية لوقت أطول	التكرار	النسبة
نعم	58	% 43
لا	77	% 57
المجموع	135	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 57,00 % من المبحوثين لا يعتبرون التمتع بالإستقلالية لوقت أطول لا تتأخر عن الزواج ، و هذا النسبة تمثل يتجاوز عام ، في المقابل نجد 43,00 % من المبحوثين يعتبرون أن التمتع بالإستقلالية لوقت أطول تتأخر الشباب عن الزواج .

نقصد الإستقلالية الحرية الشخصية للفرد التي تمكنه من التمتع بشكل أو بآخر بنوع و طريقة معينة يرغب في العيش من خلالها .

فالتمتع بالإستفلالية لا يرتبط فقط بالحياة الغربية و العزبية و الشخصية للفرد و تعتبر العزوبية فرصا لذلك و منه يؤدي بذلك إلى تأخر الزواج فالتمتع بالإستقلالية يمكن أن يكون في كل المراحل و كل الأعمال .

فمن خلال ذلك نجد أن أغلب المبحوثين يعتبرون أن التمتع بالإستقلالية لوقت أطول لا تؤخر عن الزواج و الذي يعتبر بذاته نوع من أنواع الإستقلالية .

في حين نجد أن فئة قليلة من المبحوثين ترى بأن التمتع بالإستقلالية لوقت أطول يؤخر الشباب عن الزواج ، بحيث أن هذه الفئة تهتم بالتمتع بالإستقلالية و لها رغبة في إستمرارها لوقت أطول ، ما يؤدي بها إلى تأخير سن الزواج .

و بالرغم لاستقلالية من أهمية التمتع بحياة الشباب خاصة في مرحلة يكون فيها الفرد عازب ، إلا أن التمتع بهذه الإستقلالية لوقت أطول لا يؤخر عن الزواج .

جدول رقم (8-2) :هل التمتع بالحياة الشخصية تؤخر عن الزواج

التمتع بالحياة الشخصية	التكرار	النسبة
نعم	42	% 31,10
لا	93	% 68,90
المجموع	135	% 100

يبين لنا الجدول التالي أن نسبة 68,90 % من المبحوثين لا يعتبرون التمتع بالحياة الشخصية لا تؤخر عن الزواج و هذه النسبة تمثل إتجاها عام ، في مقابل ذلك نجد نسبة 31,10% من المبحوثين يعتبرون أن التمتع بالحياة الشخصية يؤخر عن الزواج .

تعتبر الحياة الشخصية الحرية المطلقة التي يتمتع بها الشخص في القيام و التمتع بأمور مختلفة ، خاصة في مرحلة الشباب ،حيث تختلف حرية التمتع بالحياة الشخصية من فرد إلى آخر و من مجتمع لآخر .

هذا (الأمر) التمتع بالحياة الشخصية إزداد إنتشارا لدى فئات المجتمع خاصة الشباب و ذلك نظرا للتطور التكنولوجي و الإنتشار الثقافي ، ما أدى إلى بروز و تطور وسائل التمتع و الترفيه لمختلف الفئات و الأعمار . و يرتبط ذلك بالإمكانيات المادية لكل فرد .

و عادة ما يتم التمتع بالحياة الشخصية مع مجموعة من الرفقاء بإختلاف فئاتهم فأغلب المبحوثين يرون بأن التمتع بالحياة الشخصية لا يؤخر عن الزواج ، و ذلك كون أن الفرد بعد الزواج يتلقى إعانة من أسرته ، في تحمل مسؤوليته ، فالزواج غالبا ما يكون في الأسرة الممتدة للفرد بالإضافة إلى أن الأفراد يخططون للزواج و ما يأتي بعده و ما يلزم من عمل ، و سكن و غيرها ، حتى لا يفشلوا في حياتهم .

و بالمقابل نجد أن قلة من المبحوثين يرون بأن التمتع بالحياة الشخصية يؤخر عن سن الزواج ، هذه الفئة تعاني نقص في الإمكانيات و الوقت الكافي للتمتع بالحياة الشخصية .

فبالرغم من أن التمتع بالحياة الشخصية هام و ضروري للفرد وفق ما يرتضيه لنفسه إلا أنه لا يؤخر عن الزواج .

جدول رقم (8-3) : يوضح التعرف على الجنس الآخر يؤخر الشباب عن الزواج

التعرف على الجنس الآخر	التكرار	النسبة
نعم	72	% 53,30
لا	63	% 46,70
المجموع	135	% 100

الجدول التالي يبين أن الإتجاه العام يتمثل في نسبة 53,30 % من المبحوثين يعتبرون أن التعرف على الجنس الآخر يؤخر عن الزواج ، في مقابل هذا نجد أن نسبة 46,70% من المبحوثين يعتبرون أن التعرف على الجنس الآخر لا يؤخر عن الزواج .

يعتبر التعرف على الجنس الآخر من بين الظواهر التي إنتشرت بفعل التطور الثقافي و الإعلامي و نجد خروج المرأة إلى العمل ، تمثل في العلاقات الموجودة بين الجنسين بإختلاف الأعمار و كذلك الأهداف .

و نظرا لأهمية الجنس الآخر في الزواج و تكوين أسرة فإن أغلب المبحوثين يرون و يعتبرون أن التعرف على الجنس الآخر يؤخر عن سن الزواج و ذلك كون أن إيجاد الجنس الآخر الصالح لتكوين أسرة يتطلب الوقت و البحث في ظل الإنحلال الخلقي و التطبع المادي

للحياة ، بالإضافة إلى أن إقامة علاقة مع الجنس الآخر ، توفر للإنسان إرضاء نزواته و شهواتة دون اللجوء إلى الزواج و هو ما يؤدي إلى التأخر الشباب عن الزواج ، بالمقابل نجد قلة من المبحوثين يعتبرون أن التعرف على الجنس الآخر لا يؤخر عن الزواج و هم الذين يمثل لهم التعرف على الجنس الآخر مجرد لهو و عبث .

فنظرا لكون الجنس الآخر أساس تكوين أسرة و إستمرارها و نموها و التي بدورها تساهم في تطور المجتمع برمته فإن التعرف على الجنس الآخر يؤخر عن الزواج .

جدول رقم (8-4) :يوضح اختيار الزوجة سبب في تاخر الشباب عن الزواج

إختيار الشريك (الزوجة المناسبة)	التكرار	النسبة
نعم	49	% 36,29
لا	86	% 63,70
المجموع	135	% 100

الجدول يبين أن الإتجاه العام يتمثل في نسبة 63,70 % من المبحوثين يرون أن سبب تأخرهم في الزواج هو إختيار شريك الحياة في مقابل هذا نجد أن نسبة 36,29 % من المبحوثين أسبب تأخرهم في الزواج ليس بالضرورة إختيار شريك الحياة .

يعتبر إختيار الشريك المناسب شرط هام و ضروري في قيام و تواصل الزواج و تماسك الأسرة و إستمرارها ، و يكون الإختيار بالتوافق مع حالة الفرد المادية و الإجتماعية و الثقافية و العلمية لكلا الطرفين بحيث يلجأ الفرد عند تفكيره الزواج إلى البحث عن الزوجة

المناسبة و نجد أن هذه الإختيار للشريك المناسب في الحياة يكون إما عن طريق وسيط يكون في الغالب أم الفرد أو يلجأ الفرد بنفسه إلى الإختيار في ظل خروج المرأة و الإنفتاح الذي يمر به المجتمع ، و هذه الإختيار هو المنتشر في الوقت الحاضر فنجد أن أغلب المبحوثين يعتبرون أن سبب تأخرهم عن الزواج هو إختيار شريك الحياة ، خاصة في ظل الإنحلال الخلقي و لغزو الثقافي و الفكري و التطور المادي للحياة و شروط الزواج الجد معقدة التي تفرض على الفرد في حين أن قلة من المبحوثين يرون أن سبب تأخرهم في الزواج ليس بالضرورة إختيار شريك الحياة ، و يرجع إلى إعتبارات أخرى تدرج منها الإمكانيات المادية و النفسية اللازمة للزواج و غيرها .

فإختيار الشريك المناسب في الحياة بما يمثله من أهمية و البحث عنه فإنه يؤدي بالضرورة إلى التأخر عن الزواج .

جدول رقم (8-5) :يوضح ان السفر سبب في تاخر الشباب عن الزواج

السفر	التكرار	النسبة
نعم	17	% 12,60
لا	118	% 87,40
المجموع	135	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 87,40 % من المبحوثين لا يرون أن السفر يؤخر الشباب عن الزواج و هذه النسبة تمثل إتجاها عام ، في حين نجد نسبة 12,60 % من المبحوثين يرون أن السفر يؤخر الشباب عن الزواج .

يرتبط السفر عادة بطموحات الشباب و على هذا الأساس ينظر إليه في بعض الأحيان كعائق للزواج بل نجده عند بعض المبحوثين مؤشر للحرية ، و ربط السفر بالزواج نظرا للتطور التكنولوجي في الوقت المعاصر فتوفر وسائل النقل بمختلف أنواعها أصبحت هناك سهولة في السفر خاصة من بلد لآخر ، و من خلال الدراسة الميدانية نجد أن أغلب المبحوثين يرون أن السفر لا يؤخر الشباب عن الزواج ، بل وجدنا بعض المبحوثين يعتقد أن السفر هو مفتاح الزواج بمعنى هذا الأخير حله يمكن في السفر ، و هنا يجب أن نفرق بين السفر كفعل سياحي أو كفعل يرتبط بعمل أو مهنة و السفر الذي يعبر في مكنون عن هجرة بدون عودة (حسب تعبير أحد المبحوثين) ، فمن خلال هذا نجد هؤلاء المبحوثين بالنسبة لهم الزواج سيكون عامل مساعد في السفر ، في مقابل هذا نجد فئة المبحوثين الذين يرون أن السفر يؤخر الشباب عن الزواج و هذا ينبع من كون الزواج مسؤولية بالدرجة الأولى و بالتالي السفر يعيق هذه المسؤولية و هنا الزواج فعل مقدس لدى هذه الفئة .

2-الأهداف التي تأتي بعد الزواج:

جدول رقم (8-6) : يوضح رأي المبحوثين حول الزواج من ناحية الشغل

ممن تفضل الزواج	التكرار	النسبة %
عاملة	13	% 9.6
لا تعمل	58	% 43.00
لا يهم	60	% 44.40
بدون إجابة	64	% 3.00
المجموع	135	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 44,40 % من المبحوثين لا يهم أمر عمل الزوجة و هذا يمثل إتجاها عام ، في مقابل هذا نجد نسبة 43,00 % من المبحوثين يفضلون الزوجة بدون عمل و نسبة 9,60 % من المبحوثين يفضلون الزوجة كعاملة .

إن خروج المرأة إلى العمل و قيامها بوظائف كانت إلى وقت قريب حصرا على فئة الرجال ، من بين السمات و المظاهر التي تنبع عن الإنفتاح و العولمة و الغزو الثقافي و الفكري الذي يتعرض له المجتمع .

فبالرغم ما يؤدي إليه عمل (المرأة) الزوجة من دعم و سند للزوج في سد حاجيات الأسرة المختلفة و المتزايدة يوميا .

إلا أننا نجد معظم المبحوثين يعتبرون أنه لا أهمية لكون الزوجة تقوم بعمل معين و هذا راجع إلى أن الفرد و بمجرد تفكيره في الزواج يأخذ بعين الإعتبار المتطلبات و الإحتياجات المختلفة بعد الزواج و هذا بالإضافة إلى العادات و التقاليد لدى بعض الأسر الجزائرية و موقفها من الزوجة العاملة و خروج المرأة خارج المنزل .

في حين نجد أن فئة أخرى من المبحوثين تفضل الزوجة بدون عمل و هذا راجع إلى قناعة بوظيفة الزوجة الأساسية في التربية و الرعاية للأطفال و المنزل بالإضافة إلى ما ينجر عن خروج المرأة للعمل و ما تتعرض له من تحرشات و مضايقات و حتى وقوع جرائم ضدها .

فبالرغم من ما يؤدي إليه عمل الزوجة من دعم للزوج من الناحية المادية خاصة إلا أنه لا يعتبر ذا أهمية في الزواج .

جدول رقم (8-7) : هل تنوي قضاء شهر العسل

تنوي قضاء شهر العسل	التكرار	النسبة
نعم	47	% 34,81
لا	51	% 37,78
لا يهم	37	% 27,41
المجموع	135	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 37,78 % من المبحوثين لا ينوون قضاء شهر العسل و هذه النسبة تمثل إتجاها عاما ، في مقابل هذا نجد نسبة 34,81 % من المبحوثين ينوون فعلا قضاء شهر العسل بعد الزواج و نسبة 27,41 % لا يهمهم أمر قضاء شهر العسل .

يعتبر شهر العسل من العادات الحديثة في المجتمع الجزائري و هذه العادة ولجت إلى الأسرة الجزائرية عن طريق الإعلام ، و هنا نفتح قوس و نقول أنها عادة مرتبطة بالغرب و لجت إلى المجتمع العربي عن طريق مصر ، منذ الإنتداب الإنجليزي ، و نظرا لحداثة هذه العادة فإن الكثير من المتزوجين لا يهمهم شهر العسل خاصة إذا زاد إرتباط هذه العادة بالإمكانيات المادية و هنا تكمن الصعوبة ، و يجب أن نشير أن شهر العسل أصبح في بعض الأحيان من شروط الزواج مما يزيد من هذا الأخير تعقيدا و صعوبة كما يجب أن نشير أن شهر العسل أصبح مرتبط تمام الإرتباط بالزواج ، و شهر العسل عادة ما يكون سفر من أجل السياحة في بلد ما و حتى في بعض المدن الداخلية ، كما أن هذه العادة ترتبط أكثر بالمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية .

إن أغلب المبحوثين لا ينوون ، كما لا يهمهم قضاء شهر العسل و ذلك لعدم إيمانهم به من ناحية كون عادة جديدة ، إضافة إلى تكاليفه المادية الباهضة ، هذا و لا ننسى الصعوبات التي تتعلق بالسفر إلى الخارج بالمقابل نجد قلة من المبحوثين ينوون قضاء شهر العسل و هؤلاء الفئة تتوفر فيهم الشروط المالية كما أنهم متأثرون بالتقافة الجماهرية ، كما نجدهم من الطبقات البرجوازية التي لديها إيمان راسخ بهذه العادة

الجديدة ، و كلهم ينتمون إلى المناطق الحضرية العريقة ، رغم أن شهر العسل من الأهداف التي تأتي بعد الزواج إلا أنه من العادات المعيقة له ، و على هذا الأساس تشبث المبحوثين بعدم قضاء شهر العسل قد يؤخرهم عن الزواج إذا كان شرط الزوجة هو قضاء هذا الشهر .

جدول رقم (8-8) :هل الرغبة في العيش بعيدا عن الأسرة يؤخر عن الزواج

العيش بعيدا عن الأسرة	التكرار	النسبة
نعم	131	% 97,00
لا	04	% 3,00
المجموع	135	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 97,00 % من المبحوثين يعتبرون أن الرغبة في العيش بعيدا عن الأسرة يؤخر عن الزواج ، و هذا النسبة تمثل اتجاها عام ، في المقابل هذا نجد أن نسبة 3,00 % من المبحوثين يعتبرون العيش بعيدا عن الأسرة لا يؤخر عن الزواج .

يعتبر العيش بعيدا عن الأسرة من بين الظواهر التي يعاني منها الشباب الجزائري و الذي قد يضطر إلى العيش بعيدا عن الأسرة بهدف العمل ، أو بهدف البيئة التي يعيش

فيها ، فالظاهرة هي نتاج البطالة و التفكك الإجتماعي و الأسري و عدم التوازن الإيكولوجي و الحضاري بين المدينة و الريف .

و نظرا لأهمية الأسرة في دعم الفرد و إستقرارها النفسي و المساهمة بدعم الفرد لتحمل المسؤولية و دعمه في بناء مراحل حياته بعد الزواج ، و نظرا لأن الزواج يتم غالبا في أسرة الفرد و هي الأسرة الممتدة بالإضافة إلى توفير المتطلبات في الأسرة كالمسكن و غيرها ، فإننا نجد أن أغلب المبحوثين يعتبرون أن العيش بعيدا عن الأسرة يؤخر عن الزواج ، و في المقابل نجد نسبة قليلة من المبحوثين يعتبرون أن العيش بعيدا عن الأسرة لا يؤخر عن الزواج و هي الفئة التي تملك من الإمكانيات التي تسهل لها ظروف المعيشية .

فبالنظر إلى ما تملكه الأسرة للفرد المنتمي إليها عند ودعم و مرجع في كل شيء و كل الأمور التي تخص جوانب حياتية ، فإن العيش بعيدا عن الأسرة يؤخر عن الزواج.

جدول رقم (8-9): هل الخوف من المسؤولية الأسرية يؤخر عن الزواج

الخوف من المسؤولية الأسرية	التكرار	النسبة
نعم	61	% 45,20
لا	74	% 54,80
المجموع	135	% 100

الجدول التالي يبين أن نسبة 54,80 % من المبحوثين يعتبرون أن الخوف من المسؤولية الأسرية تؤخر عن الزواج و هذه النسبة تمثل اتجاه عام ، مقابل هذا نجد أن نسبة 45,20 % من المبحوثين يعتبرون أن الخوف من المسؤولية يؤخر عن الزواج .

تعتبر المسؤولية الأسرية ، تحمل الفرد كل واجباته اتجاه أسرته و الحرص على نموها و تطورها و توفر متطلباتها ، سواء اتجاه الزوجة أو الأبناء .

حيث يخاف الفرد من تحمل المسؤولية التي تلقى على عاتقه بعد الزواج هذا الخوف الذي يشعر به الفرد لنقصان به أو لإضطرابات في مراحل نموه ، و سوء نظرته مستقبلية غير حقيقية اتجاه الحياة الزوجية و تربية و تنشئة الأولاد و تكوين أسرة فالتمتع بروح المسؤولية له دور هام في الحياة الزوجية و غيرها .

تتعدد هذه المسؤولية فهناك مسؤولية اتجاه الزوجة و مسؤولية اتجاه الأولاد ... و نظرا لسوء تنشئة و تهيئة (الأفراد) الفرد فإننا نجد عنده نقص و خوف من تحمل المسؤولية مما قد يؤدي إلى التأخر عن سن الزواج ، تبعا لذلك نجد أن أغلب المبحوثين يعتبرون أن الخوف من المسؤولية الأسرية لا يؤخر عن سن الزواج ، و نجد في المقابل أن قلة من المبحوثين يعتبرون أن الخوف من المسؤولية يؤخر عن الزواج .

فبالرغم من أن المسؤولية هامة و تتطلب تهيئة و إعداد إلا أن الخوف من المسؤولية الأسرية لا يؤخر عن سن الزواج .

جدول رقم (8-10) :يمثل إجابات المبحوثين حسب الترتيب الأهم في الزواج

الرتبة / المتغيرات	رتبة1	رتبة2	رتبة3	رتبة4	رتبة5	رتبة6	رتبة7	بدون إجابة	المجموع
ضرورة عاطفية	5 %5,18	36 %36,66	40 %29,63	22 %16,30	17 %12,59	7 %5,18	2 %1,48	6 %4,44	135 %100
بيولوجية	7 %5,187	34 %25,19	38 %28,15	27 %20,00	13 %9,62	10 %7,40	2 %1,48	4 %2,96	135 %100
بلوغ مكانة إجتماعية	5 %3,70	14 %10,37	15 %11,11	31 %22,96	34 %25,19	28 %20,74	3 %2,22	5 %3,70	135 %100
التوازن النفسي	4 %2,96	10 %7,40	13 %9,62	26 %19,24	23 %17,04	46 %74,07	5 %3,70	8 %5,92	135 %100
نصف الدين	111 %82,22	4 %2,96	6 %4,44	2 %1,48	5 %3,70	2 %1,48	5 %3,70	0	135 %100
تكوين أسري	6 %4,44	31 %22,96	15 %11,11	19 %14,07	28 %20,74	24 %17,77	11 %8,15	01 %0,74	135 %100
مشروع اقتصادي	12 %8,88	2 %1,98	4 %2,96	2 %1,48	8 %8,92	9 %6,66	97 %71,85	1 %0,74	135 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 82.22% من المبحوثين يرتبون نصف الدين في الرتبة الأولى، ونسبة 36.66% منهم يرتبون الضرورة العاطفية في الرتبة الثانية ،بينما 28.15% من المبحوثين اختاروا الرتبة الثالثة لمتغير الرغبة البيولوجية، ونسبة 22.96% اختاروا

المكانة الاجتماعية في الرتبة الرابعة، بينما نجد نسبة 71.85% من المبحوثين اختاروا مشروع اقتصادي في الرتبة السابعة.

إن كل متغير من هذه المتغيرات يعبر عن صفة تتجسد في شخص المبحوث فالأشخاص المتدينون ينظرون للزواج على أنه نصف الدين و الإجتماعيون ينظرون إليه على أنه مكانة إجتماعية أو تكوين أسرة ، و منه نقول أن كل هذه العوامل تتداخل فيما بينها و هذا لمسناه لدى بعض المبحوثين الذين يرون كل العوامل متداخلة و هي نفسها.

الجدول رقم (8-11): يوضح تمثل الزواج للمبحوث

الرتبة / المتغيرات	رتبة1	رتبة2	رتبة3	رتبة4	رتبة5	رتبة6	رتبة7	رتبة8	رتبة9	رتبة10	بدون إجابة	المجموع
رغبة في الحياة	23 %17,04	29 %21,48	21 %15,55	15 %11,11	21 %15,55	9 %6,66	6 %4,44	4 %2,96	3 %2,22	2 %1,48	2 %1,48	135 %100
تحقيق رغبة الوالدين	13 %9,62	20 %14,81	24 %17,77	20 %14,81	19 %14,07	14 %10,37	7 %5,18	6 %4,44	4 %2,96	2 %1,48	6 %4,44	135 %100
الهروب من الوحدة	10 %7,40	14 %10,37	19 %4,7	27 %20,00	16 %11,85	13 %9,62	9 %6,66	9 %6,66	9 6,66	3 %2,22	6 %4,44	135 %100
الحب	18 %13,33	22 %16,29	27 %20,00	16 %11,85	17 %12,59	11 %8,15	8 %5,92	5 %3,70	4 %2,96	1 %0,74	6 %4,44	135 %100
الرغبة في حياة المنزل	11 %8,15	18 %13,33	10 %7,40	19 %14,07	14 %10,37	18 %13,33	18 %13,33	8 5,92	9 %6,66	6 %4,44	4 %2,96	135 %100
المشاركة	3 %2,22	4 %2,96	3 %2,22	8 %5,92	6 %4,44	9 %6,66	35 %25,92	41 %30,37	5 %3,70	8 %5,92	13 %9,62	135 %100
الحماية	13 %9,62	13 %9,62	9 %6,66	8 %5,92	18 %13,33	34 %15,19	21 %15,55	5 %3,70	5 %3,7	1 %0,74	8 %5,92	135 %100
المغامرة	1 %0,74	2 %1,48	1 %0,74	1 %0,74	5 %3,70	6 %4,44	7 %5,18	27 %20	50 %37,01	18 %13,33	17 %13,59	135 %100
الصحة و الا	43 %31,85	12 %8,85	19 %14,07	17 %12,59	9 %6,66	10 %7,40	10 %7,40	7 %5,18	4 %2,96	1 %0,74	3 %2,22	135 %100
إغراء المال	2 %1,48	4 %2,96	12 %8,88	2 %1,48	2 %1,48	3 %2,22	4 %2,96	8 %5,92	27 %20	70 %51,85	1 %0,74	135 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 31.85% من المبحوثين اختاروا تمثل الزواج لديهم على انه صحبة وصداقة في الرتبة الأولى ،في حين اختاروا الرغبة في الحياة في الرتبة الثانية بنسبة 21.48%، في حين نجد نسبة51.85% منهم اختاروا إغراء المال في الرتبة العاشرة.

من خلال الدراسة الميدانية يبقى الزواج هو مجموعة من التمثلات الخاصة بالمبحوثين فالزواج هو عملية يختلف النظر إليها من شخص لآخر و هنا نشير أن هناك مجموعة من العوامل تتدخل في رسم صورة الزواج و لعل أبرز هذه العوامل هو السن فكلما تقدم المبحوث في السن تغيرت صورة الزواج لديه ، فبعدما كان الزواج لدى أغلبهم في بداية الشباب هو تجسيد لمعاني الحب يبدأ يأخذ أبعادا أخرى فنجده تحقيق الرغبة في الحياة و نجده يعبر عن المغامرة و نجده يتعلق بإغراءات المال كما نجده يعبر عن الحماية .

و هنا علينا أن نشير إلى بعض المبحوثين لم يبدوا أي إجابة حول هذا الترتيب و في الأخير نقول أن مجموعة من العوامل تدخل في كل هذا ترتبط بالعوامل التغيرالإجتماعي و عوامل التغير الثقافي إضافة إلى عوامل تتصل بالتحول الديموغرافي .

إستنتاج الفرضية الثالثة :

جاء نص الفرضية الثالثة " نظرة الشباب إلى الزواج على أنه غاية و يأتي بعد تحقيق غايات أخرى كالإستقرار المادي النفسي و الإجتماعي لا وسيلة تتم بواسطة تحقيق هذه الغايات أدى إلى تأخرهم عن سن الزواج " و على هذا الأساس بدأنا في تحليلنا لهذه الفرضية من متغير الزواج كغاية الذي يحتوي بدورها مؤشرين هما : الغايات التي تسبق الزواج ثم الأهداف التي تأتي بعد الزواج .

إن قياس مؤشر الغايات التي تسبق الزواج إرتبط بنظرة المبحوث إلى التمتع بالإستقلالية لوقت أطول ، كما التمتع بالحياة الشخصية و التعرف على الجنس الآخر و السفر .

و من خلال عرض أهم المعطيات توصلنا إلى النتائج أهمها :

- إن التمتع بالإستقلالية لوقت أطول لا يؤخر عن الزواج و هذا ما نلمسه من خلال نسبة 57,00 % من المبحوثين لديهم هذه النظرة .

في حين نجد نسبة 43,00 % ترى أن التمتع يالإستقلالية لوقت أطول يؤخر عن الزواج و نجد هذا الإتجاه يتدعم بنسبة 68,90 % من المبحوثين يرون أن التمتع بالحياة الشخصية لا يؤخر عن الزواج .

- إن التعرف عن الجنس الآخر يبقى في نظر المبحوثين سبب من أسباب تأخر سن الزواج و هذا ما نجده في نسبة 53,30 % من المبحوثين يقرون بذلك .

- إن إختيار الزوجة المناسبة أمر أساسي للمبحوثين و منه هذا لا يؤخر عن الزواج بحيث نجد نسبة 63,70 % من المبحوثين يقرون بذلك .

- إن نسبة 87,40 % من المبحوثين يرون أن السفر لا يؤخر الشباب عن الزواج.

- إن الزواج لدى أغلب المبحوثين هو صحبة و صداقة كما أنه رغبة في الحياة و هو نتاج للحب و رغبة الوالدين كما أنه عامل من عوامل الهروب من الوحدة .

من خلال هذه النتائج أن الغايات التي تسبق الزواج ليست سبب في تأخر الشباب عنه .

لقد تم قياس الأهداف التي تأتي بعد الزواج من منطلق عمل المرأة ثم شهر العسل و العيش بعيدا عن الأسرة ، و المسؤولية الأسرية .

و منه توصلنا إلى أهم النتائج :

- إن نسبة 44,40 % لا يهمهم عمل المرأة و تبقى المرأة بدون عمل هي المفضلة للزواج .

- إن أغلب المبحوثين لا ينوون قضاء شهر العسل بنسبة 37,78 % في حين نسبة 34,80% ينوي قضاء شهر العسل .

- إن العيش بعيدا عن الأسرة يؤخر عن الزواج و هذا ما نجدها في نسبة 97,00% يرون ذلك .

- لا يمكن إعتبار الخوف من المسؤولية الأسرية سبب في تأخر الزواج و هذا ما نجدها في نسبة 54,80 % من المبحوثين الذين يقرون بهذا الإتجاه .

- يبقى الزواج في نظر المبحوثين هو نصف الدين بالدرجة الأولى كما أنه ضروري لتكوين أسرة و هو في هذه ضرورة بيولوجية ، و بالزواج ترسم المكانة الإجتماعية للشخصية كما أنه عامل من عوامل التوازن النفسي .

من خلال هذه النتائج يتبين لنا أن الأهداف التي تأتي بعد الزواج لا يمكن أن تساهم في تأخر الشباب عن الزواج .

إن الزواج كغاية لا يمكن ربط بالمؤشرات سواء التي ترتبط بالغايات أو تلك التي ترتبط بالأهداف و عليه الغايات و الأهداف لا يمكن أن تكون سبب في تأخر الشباب عن الزواج ، و على هذا الأساس نقر بعدم تحقق الفرضية الثالثة .

الإستنتاج العام :

إنطلقت الدراسة من إشكالية تتعلق بأسباب تأخر الشباب عن الزواج ، و منه تم تحديد المتغيرات المراد البحث فيها و التي تتعلق أساسا بالتأخر الإضطراري ثم تأخر يرتبط بنظرة المبحوثين إلى الزواج و في الأخير الغاية التي يريدها المبحوث من خلال عملية الزواج ، و من خلال البحث في هذه المتغيرات توصلنا إلى أن هناك أسباب تتعلق بشخص المبحوث و أسباب خارجية عن نطاق المبحوث ، كما أن البحث في موضوع الزواج لا يمكن أن يخرج عن مجال الأسرة لأن غاية الزواج في حد ذاتها هو تكوين الأسرة ، و بالتالي البحث في هذا المفهوم يرتبط بالبعد التاريخي للأسرة كما يرتبط بالدور المنوط بهذه المؤسسة التربوية اللا نظامية ، إضافة إلى التعرض لطبيعتها و ربطها بالواقع الإجتماعي .

إن الحديث عن الزواج هو الحديث في البداية عن مفهوم العزوبية و منه الإنتقال من العزوبية إلى الزواج و هو حراك إجتماعي يمكن أن نقول عنه جيد إذا كانت الوضعية الثانية أحسن من الأولى بمعنى المتزوجين أكثر من العزاب ، نقول العكس عن حراك إجتماعي سيء إذا كان عدد العزاب أكثر من عدد المتزوجين و هذه الحالة الثانية هي التي كانت موضوع دراستنا و محاولة حصر أهم أسبابها .

إن مفهوم الزواج يرتبط ببعد بيولوجي مثلها يرتبط ببعد سوسيولوجي فهو إرتباط بين رجل و إمرأة بغية إنجاب أطفال و منه التعاون على ضروريات المعيشي و كل هذا يتم في إطار إجتماعي ، هذا الإطار الإجتماعي هو المسؤول عن تحديد سن الزواج

و الذي يعتبر هو الميل و الإعراض عن الزواج مؤقتا من منطق السن المتعارف عليه بحيث نجدها يختلف من مجتمع لآخر .

إن العوامل التي تؤثر في عملية الزواج من شأنها كذلك أن تؤثر في تأخرها إبتداءا من عامل التجانس في السن إلى عامل التجانس في التعليم ثم عامل التجانس الإجتماعي و الإقتصادي .

إن التعرض إلى الزواج في المجتمع الجزائري نجدها مربعدة مراحل إنطلاقا من النمط التقليدي الذي كان سائدا كزواج الأقارب كما أنه كان يتم في سن مبكرة غير أن الواقع الإجتماعي اليوم يبين العكس فأصبح للزواجين حرية الإختيار كما أن سن الزواج تقدم بكثير و على هذا الأساس نعتبر السن هو مؤشر الحكم على الزواج كونه متأخر .

إن التعرض إلى نسق الزواج من الداخل نجد أنفسنا بصدد البحث عن عناصر التي ترتبط به إبتداءا من المهر إلى الخطبة إلى حفل الزفاف و منه يمكن القول أن الزواج أصبح لبعض الشباب مسألة ثانوية يخاف أن يخطط لها و إذا تم الزواج فإن ذلك سيكلفه الوقوع في ديون ثقيلة و كذلك تكاليف إقامة حفل زفاف بمصاريف باهضة و هنا ندخل في إشكالية الزواج المثالي .

إن غلاء المهور من جهة و أزمة البطالة من جهة أخرى وسوء الوضعية المادية و الإجتماعية هي أسباب نظرية مساهمة بقوة في تأخر الشباب عن الزواج ، هذا و لا ننسى مشكل السكن الزواجي خاصة إذا تعلق الأمر بالمناطق الحضرية فالسكن أصبح

ركن إجتماعي للزواج لا يمكن التنازل عنه ، كما لا ننسى عامل التعليم خاصة بالنسبة للمرأة لأنه أصبح اليوم أحد العوامل التي ترتبط بالتأخر الزواجي .

إن خصائص العينة المدروسة ترتبط بمؤشر السن و الذي حدد بأكثر من 30 سنة ، و هي عينة طبق عليها الدراسة الميدانية و كان أهم ما توصلنا إليه فيما يخص أسباب تأخر الزواج هو نفس الأسباب التي التعرض إليها في الجانب النظري .

إن التأخر الإضطراري يرتبط أساسا بعامل السكن ووضعية الأسرة كما يرتبط بالوضعية المهنية و في نفس الوقت المستوى المعيشي و منه كانت أهم النتائج المتوصل إليها هي :

- أغلب المبحوثين يسكنون شقق مع أسرهم خاصة لدى فئات السن المتأخرة و هذا ما يزيد من إثبات الإفتراض المقدم .
- أغلب المبحوثين يرون أن الشغل هو سبب التأخر عن الزواج .
- أغلب المبحوثين يرون أن الدخل الشهري لا يلبي قيمة المهر .
- كلما إرتفع سن المبحوث إزدادت الوضعية الإجتماعية تعقيدا .

إن نظرة المبحوث إلى الزواج كعملية مثالية يرتبط بتصور المبحوث للزواج ، ثم إشكالية إختيار الزوجة و في الأخير الإمكانيات المادية المصاحبة للزواج و في هذا الصدد كانت أهم النتائج المتوصل إليها :

- إن أغلب المبحوثين لا يريدون الزواج على طريقة الأباء بمعنى أن هناك تقاليد جديدة تتعلق بالزواج بحيث نجد تكاليفها أكبر من تكاليف الزواج في الماضي .

- تأخر الزواج إرتبط ببروغ المبحوثين العيش في الأسر الكبيرة و هنا نكون بصدد الحديث عن تفكك الأسر المركبة .

- البعد الديني هو المتحكم في عملية الزواج رغم إقرار الدين بالسرعة في الزواج .

- الإختيار الذاتي للزوجة أصبح يرتبط اليوم بتقاليد الزواج .

- سن الزوجة المختارة و مستواها الإجتماعي محددان أساسيان في عملية إختيارها.

- يبقى السكن أكبر معيق لعملية الزواج في الوقت الحاضر .

إن الحديث عن الزواج كغاية يرتبط أساسا بغايات تسبقه و بأهداف تأتي بعدها و منه توصلنا إلى النتائج التالية :

- التعرف على الجنس الآخر سبب يرتبط بتأخر الزواج .

- الزواج هو رغبة في الحياة كما أنه رغبة الأباء كما أنه إتباع لغريزة الحب .

- تبقى المرأة غير العاملة هي المفضلة للزواج .

- التقاليد الجديدة المتعلقة بشهر العسل ليس لها تأثير في التأخر الزواجي .

- العيش بعيدا عن الأسرة يؤخر في الزواج .

- يبقى الزواج ضرورة عاطفية و بيولوجية و به تكون المكانة الإجتماعية و تتحقق التوازن النفسي و لا تنسى أنه نصف الدين .

و في الأخير أسباب تأخر الشباب عن الزواج مثلما هي أسباب شخصية هي أسباب تتعلق بإفرازات النسق العام و هذا التأخر كان نتيجة لعوامل تتعلق بالتغير الإجتماعي و خصائص ترتبط بالتحول الديمغرافي .

خاتمة

يبقى الزواج نظام اجتماعي يخضع لعوامل التغير الاجتماعي ومنه تتعدد مداخل دراسته حسب كل زمان ومكان فإن كان الزواج فيما مضى يرتبط بعوامل تكوين الأسرة فان دراسته اليوم أصبحت ترتبط أكثر بالأسباب التي أدت إلى تأخر وعزوف الشباب عنه.

نعلم أن الزواج يخص الشريحة التي تنتمي إلى الفئات العمرية من 15 إلى 49 سنة، كون الخصوبة كذلك تنتمي إلى هذه الفئات وهنا نلاحظ أن القصد من الـزواج هـو إنجـاب الأطفال وبالتالي تزايد عدد السكان واسـتمرار الحيـاة. إلا أن الـزواج كونـه ظـاهرة ديموغرافية يتحكم فيها الأفراد أي أنها ليست كالوفاة ظاهرة قدرية تمس جميع أفراد الجيل إلا انه كان الزواج في السابق قريب من 15 سنة، واليوم هو اكبر من ذلك في المتوسـط ب15 سنة أخري تقريبا وهذا ناجم عن عدة أسباب مادية ومعنوية، فرغم التطور الحاصل وانتقال المجتمع إلى مراحل متقدمة على جميع المستويات وتغير الذهنيات ، كل هذا ساهم بشكل أو بأخر في تأخير السن المتوسط للزواج.

فمن بين الأسباب التي تكلمنا فيها في بحثنا تمثلت، في مجملها عن تكاليف الزواج، وعدم حصول الأفراد على مساكن خاصة بهم وكذلك الدخل المتدني مع ارتفاع الأسعار، ومواصلة التعليم كل هذه الأسباب ساهمت بشكل من الأشكال في تأخر سن الزواج وهذا لا يعنى أنا تطرقنا إلى كل الأسباب ولكن حاولنا الإلمام ببعض الأسباب المهمة.

لتفرز هذه الأسباب ظواهر اجتماعية أثرت حتى على البنية الديموغرافية بعدما كانت هذه الأخيرة تتأثر بعوامل الولادات والوفيات وهنا نفتح قوس ونشير إلى أن الوضعية الاجتماعية ككل هي التي ستحدد وتؤثر في نظام الزواج فهذا الأخير لامحالة سيتأثر بعوامل الهجرة والانفتاح الاقتصادي وتطوير التربية والتعليم وعليه لابد من إخضاع عملية الزواج للسياسات العامة ومراعاة الشروط والعوامل التي ترتبط به فهذه السياسات كما تعطي تخطيط وتتدخل في تنظيم مختلف النظم الاجتماعية الدين، الاقتصاد، السياسة لابد ان تتدخل في رسم السياسات الخاصة بعملية الزواج.

قائمة المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم بن مبارك الجوير ، **تأخر الشباب الجامعي في الزواج** ، الرياض، مكتبة العكيناني ط1 1995
2. أحمد هني ،**اقتصاد الجزائر المستقلة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1991
3. أحمد مصطفى خاطر ، **بناء النظرية الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث 1990.
4. بلحاج العربي ، **الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائرية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1994.
5. جيلالي بن عمران ،**أزمة السكن ،أفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر** ،ترجمة عبد الغاني بن منصور ،المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري ،بدون سنة .
6. خان وحيد خان ، **المرأة بين شريعة الإسلام و الحضارة الغربية** ، دار الصحوة و الوفاء ،ط2 .1995.
7. سامية حسن السعاتي ،**الاختيار للزواج و التغيير الاجتماعي** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت 1981.
8. سناء الخولي ،**الزواج و العلاقات الأسرية** ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر ،بيروت 1985.
9. شكري علياء الجوهري محمد ،**قراءات في الأسرة و مشكلاتها** ، دار الثقافة القاهرة ،1974.
10. صلاح مصطفى الفوال ، **سوسيولوجيا الحضارات القديمة** ، دار الفكر العربي القاهرة 1981.
11. فوزية دياب، **القيم والعادات الاجتماعية**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة بدون سنة.

12. عاطف وصفي ،**الأنثبولوجيا الاجتماعية** ،دار النهضة العربية لبنان بيـروت .بـدون تاريخ

13. عبد الحميد حراز ،**دراسات في علم الاجتماع العائلي** ،دار النهضة العربية .القـاهرة 1981.

14. عبد الرحمان راشد ،**النظام الاجتماعي في الإسلام بين الرجـل و المـرأة** ، مطبعـة الحكومة ، الكويت 1964.

15. عبد العزيز سعد ،**الزواج و الطلاق في قانون الأسرة الجزائري** ،دار البعث ،قسنطينة ط2،بدون سنة .

16. عبد السلام الترمانيني ، **الزواج عند العرب في الجاهلية** ، عالم المعرفـة ، بيـروت 1984.

17. عمر رضا كحالة ، **الزواج** ، مؤتمر الرسالة ، بيروت ج،1981.

18. .عبد الحميد لطفي ، **علم الاجتماع** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون سنة .

19. علي الكنز ، **حول الأزمة** ، دار بوشان للنشر ، الجزائر 1990.

20. لورى أن مازور ، **ما وراء الأرقام ، قراءات في السـكان و الاسـتهلاك و البيئـة**، ترجمة رمضان هدارة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافـة العالميـة ، القـاهرة 1994،.

21. محمد السويدي ،**مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** ،تحليـل سوسـيولوجي لأهـم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1990.

22. محمد السويدي، **محاضرات في الثقافة والمجتمع**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.

23. محمود حسن ،**الأسرة و مشكلاتها** ،دار المعارف .الإسكندرية. 1967

24. مصطفى الخشاب ،**دراسات في علم النفس العائلة** ،دار النهضة ،القاهرة، 1981.

25. مصطفى بوتفنوشات ، **العائلة الجزائرية التطـور و الخصـائص الحديثـة** ، ديـوان المطبوعات الجامعية 1984.
26. محمد صفوت الأخرص ، **العائلة العربية ووظائفها**، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي ،دمشق 1986.
27. محمد صفوت الأخرس ،**علم السكان و قضايا التنمية و التخطيط لها** .
28. محمد حسن ،**الأسرة و مشكلاتها** ،دار النهضة العربية ،بيروت 1982.
29. محمود الجوهري و آخرون ،**دراسة علم الاجتماع** ،دار المعارف ط2 مصر 1975.
30. .مطهري مرتضي ،**نظام حقوق المرأة في الإسلام** ، دار التعارف بيروت، 1992.
31. محمد الشيخ محمود ، **المهر بين الماضي و الحاضر** ، دراسة اجتماعية فقهية ، المكتبة العصرية ،بيروت 2000.
32. محمد بن عمر العروي ، **حقوق المرأة في الزواج** ، دار الاعتصام بدون سنة .
33. مسعودة كسال ،**مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1986.
34. محمد الصالح العثيمين ، **الزواج في الشريعة الإسلامية** ، دار السلفية الجزائر 1989.
35. محمد عاطف غيث ، **تاريخ التفكير و الاتجاهات النظرية في علـم الاجتمـاع** ، دار النهضة العربية 1975.

المراجع الخاصة بالمنهجية /اللغة العربية :

1. حسن السعاني ، **تصاميم البحوث الاجتماعية** ، نسق منهجـي جديـد ، دار النهضـة العربية للنشر بيروت 1982.
2. قباري محمد إسماعيل ، **مناهج البحث في علم الاجتماع** ، موافق و اتجاهات معاصرة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية 1983.

3. عبد الرزاق أمين أبوشعر، **العينات وتطبيقاتها في البحوث الاجتماعية** ، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 1997.
4. عمار بوحوش محمد بن نيبات ، **مناهج البحث العلمي** ، طرق إعداد البحوث ، الجزائر ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية 1985.
5. موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم اللانسانية تدريبات علمية**، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
6. ر.بودون.**المعجم النقدي لعلم الاجتماع** ، ترجمة الدكتور سليم حداد ، ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر .ط1. 1986.

الرسائل الجامعية اللغة العربية :

1. بديع الزمان بلخثير ، **أزمة الإسكان و المبادرات الفردية و الأسرية** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر معهد علم الاجتماع 1999.
2. عبد المالك رابح ، **الصداق في الأسرة الجزائرية** ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم الإدارية تحت إشراف نادية فضيل، 1996.

المجلات و الجرائد اللغة العربية .

1. وزارة الصحة و السكان ، **المسح الجزائري حول صحة الام و الطفل**، 1992.
2. وزارة الصحة و السكان، **الإحصاء العام حول السكن و السكان** ، الديوان الوطني للإحصائيات 1998.
3. مجلة الجزائر ، **الدليل الاقتصادي و الاجتماعي** ، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار ، الجزائر رقم 01 الثلاثي الثاني مارس ،1992.
4. وزارة الصحة و السكان ، التقرير الوطني ، الندوة الدولية حول السكان و التنمية ، القاهرة سبتمبر 1994.
5. جريدة الشعب بتاريخ 22.04.1995.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

01/BENATIA (Farouk); **L'integration citadine**, Agrégat
Ou cité, 1978.

02/ BENMATTI (N.A) ; **L'habitat du tiers monde__,cas de L'Algérie**, S.N.E.D ,Alger,1992.

03/ BRAYANE (de Paul), **HERMAN (Jaque); Dynamiaue_de La Recherche en Sciences sociales**, Ed PUF, 1974.

04/Bounvalet(Catherine), MERLIN (Pierre)**, Transformation_de la Famille et Habitat_; IFC,** France,1986.

05/Bouzidi (Abdelmadjid**) ; Les années 90 de L'économie Algérienne,** E.N.A.G Ed distribution, Alger, 1999.

06/CHOMBART de Law (Paul Henry) **; Famille et Habitation**, C.N.R.S, Paris, Tome I, 1967.

07/Fanon (Frantz) ; **Sociologie d'une Révolution**, Ed Maspero, Paris, 1962.

08/ Hawel **(J.F**) ; **Habitat et Logement,** Edition PUF,1964.

09/ GRAWITZ (Madelène), **Méthodes des sciences sociales**, Ed Dalloz, Paris, 1985.

10/Kouaouci (A) ; Familles, Femmes et contraception,_ **CENEAP, Alger, 1992.**

11/Lasson (de Louis) ; **Les défis de La Démographie**, Edition La découverte, Paris ,1969.
12/SAUVY(Alfred) ; **Théorie Générale de la Population**. Ed Payot, Paris, 1966.

الرسائل والأطروحات

1/ GADOUCHE (Madjid) ; **La Politique économie du_logement en Algérie**, DEA, Université d'Alger, 1974.

قائمة المجلات

1/ Girard (Alain) ; **Choix du conjoint**, (Une enquête psycho-sociologique en France), N° 70, Paris, 1981.

2/ SATOUR (K) ; **La Convention internationale des droits** de l'enfant (Réalité et Perspective), en Algérie, UNCEF.
3/ Hadji (Cherifa) ; **Les temps modernes algériens** (Esprit et relise), Article N° 432. (Juillet Aoûte) 1982.

قائمة المنشورات باللغة الأجنبية

01/O.N.S Collection Statistiques, N° 305, 2000.

02/O.N.S Collection Statistiques, N° 80, 1998.

03/O.N.S Collection Statistiques, N° 81, 1998.

04/O.N.S Situation de l'emploi ; Collection Statistiques Décembre, 1990.

05/O.N.S Situation de l'emploi , Collection Statistique Février, Nº 308, 2000.

06/O.N.S Donnés statistiques, Nº 305 2000

07/ Annuaire D'Afrique du Nord ; Document sur
L'Algérie pour la population, 1998.

08/ O. N. S , Données statistiques Nº294, 1998.

09/ O.N.S : Démographie algérienne, Nº353 2001

10/O.N.S Statistiques Nº31.

11/Annuaire Statistique de L'algérien Nº18, 2001.

12/Annuaire Statistique de L'algérien Nº19, 2001.

13/La guide des indicateur économique et sociaux

14/ Collection statistique, Recensement Générale de la population de l'habitat, 1998.

15/Ministère de l'enseignement supérieur : La question du logement à Alger.

16/O.N.S Collection Statistiques Démographie Algérienne, 1998.

17/Direction de la Planification et Territoire Statistique Démographique, 2000.
18/Ministère de la santé et de la population, Enquête National (M.P.G). Algérie , 1995.
19/Nations unies ; 4 Conférence mondiale sur la femme, Chine, 1995.
20/Sommet mondial sur le développement social, Rapport sur le développement social, Copenhague, Mars, 1995.
21/ Monographie de la commune (les eucalyptus), Janvier 2005.

الاستمارة

بيانات أولية :

1. السن

2. المستوى التعليمي بدون مستوى ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐
جامعي ☐
التكوين المهني ☐

3. سن الأب

4. سن الأم

5. الوضعية المهنية للأب عامل ☐ بطال ☐ متقاعد ☐

6. الوضعية المهنية للأم عاملة ☐ بطالة ☐ متقاعدة ☐

7. المستوى التعليمي للأب..

8. المستوى التعليمي للأم..

9. مكان الميلاد..

10. الأصل الجغرافي ريف ☐ حضري ☐ شبه حضري ☐

11. منطقة السكن الحالي..

12. إذا كنت من النازحين في أي سنة تم نزوحك

13. من هو النازح الأب ☐ الجد ☐

14. عدد الإخوة بنات ذكور

15. عدد الإخوة المتزوجين

16. إذا كان لديك إخوة متزوجين هل يسكنون مع العائلة نعم ☐ لا ☐ بعضهم ☐

17. هل لديك في الأسرة أفراد يعانون من أمراض مزمنة نعم ☐ لا ☐

18.نوع المسكن فيلا ☐ شقة في عمارة ☐ منزل تقليدي ☐

بيت قصديري ☐ أخرى حدد.....................................

الفرضية الأولى

19.عدد الغرف بدون المطبخ و الحمام |__|__|

20.عدد الأفراد الذين يقيمون معك داخل المسكن الواحد |__|__|

21.الوضعية المهنية عامل ☐ بطال ☐ آخر حدد....................

22.إذا كنت تعمل هل عرفت فترة بطالة نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم كم دامت فترة بطالة...

23.إذا كنت عامل هل أنت متعاقد ☐ مؤقت ☐ دائم ☐

يومي ☐

24.نوع القطاع الخاص ☐ العام ☐ لحساب الشخصي ☐

أخرى حدد............

25.ما نوع الوظيفة ....

26.ما هو دخلك الشهري أقل من 800 ☐ من 800 إلى 13000 ☐ من 13000 إلى 1800 ☐ من 18000 إلى 23000 ☐ أكثر من 23000 ☐ 28000 ☐ أكثر من 28000 ☐

27.هل دخلك كافي في رأيك نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم هل تدخر المال نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم لأجل ماذا تدخر المال

للزواج ☐ لشراء مسكن ☐ قطعة أرض للبناء ☐ لشراء سيارة ☐

أخرى ما هي ....

28. هل راتبك كافي للإقبال على الزواج إن كنت غير متزوج نعم ☐ لا ☐

29. إذا كان نعم لماذا تأخرت في الزواج إلى هذا السن ؟..

....

30. ما رأيك في الشاب الذي تزوج وليس له إمكانيات مادية ....

....

31. هل أنت قادر على متطلبات الزواج إن كنت غير متزوج نعم ☐ لا ☐

إذا كان لا ما هي معوقات ذلك ....

....

32. حدد مستواك المعيشي ضعيف ☐ متوسط ☐ جيد ☐ ممتاز ☐

33. هل تعيش مع عائلتك (الأم و الأب) نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم و كنت غير متزوج هل تنوي البقاء معهم بعد الزواج نعم ☐ لا ☐

34. هل لديك مواصفات محددة عند اختيار الزوجة نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم ما هي ....

....

35.هل تفضل أن تكون الزوجة عاملة ☐ لا تعمل ☐ لا يهم ☐

أسئلة الفرضية الثانية

36. ماذا يمثل لك الزواج رتب حسب الأهمية بإعطاء الرقم المناسب

ضرورة عاطفية ☐ ضرورة بيولوجية ☐ بلوغ مكانة اجتماعية ☐

التوازن النفسي ☐ نصف الدين ☐ تكوين أسرة و إنجاب أطفال ☐

مشروع اقتصادي ☐

37. هل ترفض العيش في الأسرة الكبيرة بعد الزواج

ترفض ☐ تقبل ☐ لا يهم ☐

38. هل اختيارك للزوجة يكون ذاتي ☐ والدي ☐ مشترك ☐

أجرى حدد ....

39. ممن تفضل الزواج أمية ☐ متوسطة التعليم ☐ جامعة ☐

40. هل تقبل أن تكون سن المرأة التي تختارها أكبر منك نعم ☐ لا ☐ لا يهم ☐

41. برر في جميع الحالات ....

....

42. هل ترغب أن تكون زوجتك أقل من مستواك الاجتماعي ☐

نفس المستوى الاجتماعي ☐ أكثر من المستوى الاجتماعي ☐ لا يهم ☐

43.هل تقبل الزواج قبل أداء الخدمة الوطنية نعم ☐ لا ☐ لا يهم ☐

44.ما هو السن المثالي للزواج بالنسبة إليك.......................

45.هل تقبل الزواج على طريقة الآباء نعم ☐ لا ☐ لا يهم ☐

46. هل تملك سيارة نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم ما هو نوعها و ترقيمها السنوي ....

47. ما هو معيار إختيار الشريك بالنسبة إليك رتب بالأرقام الجمال ☐ الحسب ☐

الدين ☐ المال ☐

48. هل تقبل أن تتزوج و تعيش بدخول والدك نعم ☐ لا ☐

49. هل تقبل الزواج بدون عمل نعم ☐ لا ☐

50. هل تقبل الزواج و السكن مع الوالدين نعم ☐ لا ☐

51.هل لديك سكن خاص بك نعم ☐ لا ☐

الفرضية الثالثة

52. هل الزواج بالنسبة لك يساعدك على أتتام مشاريعك أو يعرقلها

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

53. هل للظروف العائلية دخل في عدم الإقبال على الزواج نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم ما هي هذه الظروف ....

....

54. هل سبق للعائلة و أن قدمت لك اقتراح بالزواج نعم ☐ لا ☐

إذا كان لا لماذا ....

....

55. ماذا يمثل لك الزواج في الوقت الحالي رتب بالأرقام

نصف الدين ☐ استقرار نفسي و عاطفي ☐

مسؤولية جديدة ☐ أخرى حدد ☐

بناء أسرة ☐ إنجاب أطفال ☐

المكانة الاجتماعية ☐ تحصين النفس ☐

رفض العزوبية ☐

56.هل تنوي قضاء شهر العسل نعم ☐ لا ☐ لا يهم ☐

57.ما رأيك في إنجاب أطفال في سن متأخرة ....

....

58.ما رأيك في إنجاب أطفال في سن مبكرة...

....

59.ماذا يمثل بالنسبة لك الزواج   رتب حسب الأهمية

الرغبة في الحياة ☐ تحقيق رغبة الوالدين ☐ الهروب من الوحدة ☐ الحب ☐

الرغبة في حياة المنزل ☐ المشاركة ☐ الحماية ☐ المغامرة ☐

الصحبة و الصداقة ☐ إغراء المال ☐

60.لماذا يتأخر الشباب اليوم عن الزواج في رأيك؟

التمتع بالإستقلالية لوقت أطول ☐ التمتع بالحياة الشخصية قبل الإرتباط بالزواج ☐

التعرف عن الجنس الآخر قبل الزواج ☐ السفر ☐

العيش بعيدا عن الأسرة ☐ الخوف من المسؤولية الأسرية ☐

أخرى..................................

أسئلة خاصة بالرأي

61 . ما هو في رأيك السن المناسب للزواج في حالة توفر الظروف لذلك |__|__|

62. ما هو رأيك في السن المناسب للزواج الذي لا يمكن تجاوزه في حالة عدم توفر الظروف لذلك |__|__|

63. هل في رأيك قيمة المهر تتماشى و المستوى المعيشي للأسر نعم ☐ لا ☐

برر في جميع الحالات ....

64. ما هو السن الذي يشعر فيه الشاب أنه متأخر عن الزواج |__|__|

65. كيف ترى قيمة المهر عموما مرتفعة ☐ متوسطة ☐ منخفض ☐

66. ما رأيك في مظاهر الزواج الحالية من عرس وتكاليف إلى غير ذلك من مظاهر............

....

67. ما هي الأسباب التي تؤخر الشاب عن الزواج ....

....

68. كيف يشعر الشاب الحالي عندما يتأخر عن الزواج النقص ☐ التجنب ☐

أخرى حدد ....

69. كيف ينظر الناس إليه الشفقة ☐ الاحتقار ☐

أخرى حدد ....

70.في رأيك (حسب تجربتك) ما هي المشكلات التي يعاني منها الشباب العازب المتأخر في الزواج...

....